

تَهْفُؤُا الْحَكَامِ فِي نَكْتِ الْعُقُودِ وَالْأَحْكَامِ

لأبي بكر محمد بن محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي
(ت ٥٨٢٩هـ)

تحقيق
محمد عبد السلام محمد



الأندلسي ، محمد بن محمد بن محمد 1359-1426
تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام
تصنيف : ابن عاصم الأندلسي
تحقيق : محمد عبد السلام محمد
ط 1 دار الأفاق العربية 2011
128 ص ، 24 سم
1- الفقه المالكي
2- الشعر الديني
تدمك : 6-169-344-977-978
رقم الأيداع : 2010 / 23564
الطبعة الأولى
1432 هـ / 2011 م

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر
دار الأفاق العربية
نشر - توزيع - طباعة
55 شارع محمود طلعت من ش الطيران
مدينة نصر - القاهرة
تليفون : 22617339
تليفاكس : 22610164
Email: daralafk@yahoo. Com
Email : selimafak@live .com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين، نحمده على عظيم نعمائه وجميل بلائه، ونستكفيه نوائب الزمان ونوازل الحدثان، ونرغب إليه في التوفيق والعصمة، ونبرأ إليه من الحول والقوة، ونسأله يقيناً يملأ الصدور ويُعَمِّر القلوب، ويستولي على النفس حتى يكفها إذا نزغت، ويردها إذا تطلعت، وثقة بأنه ﷻ الوزر والكالء والراعي والحافظ، وأن الخير والشر بيده، وأن النعم كلها من عنده، وأن لا سلطان لأحد مع سلطانه نوجه رغباتنا إليه، ونخلص نياتنا في التوكل عليه، وأن يجعلنا ممن همم الصدق وبغيته الحق وغرضه الصواب، وما تصححه العقول وتقبله الأبواب.

ونعوذ به من أن ندعي العلم بشيء لا نعلمه، وأن نكون ممن يغره الكاذب من الثناء، وينخدع للمتجوز في الإطراء، وأن يكون سبيلنا سبيل من يعجبه أن يجادل بالباطل، ويموه على السامع ولا يبالي، إذا راج عنه القول أن يكون قد خلط فيه ولم يسدد في معانيه.

ونستأنف الرغبة إليه ﷻ في الصلاة على خير خلقه، والمصطفى من بريته، محمد سيد المرسلين، فقد قام ﷺ بأعباء الرسالة، مع تحرير المقالة، وإيضاح الدلالة، ولم يألُ جهداً في الإرشاد والتهذيب، والتبصرة والتقريب، والإجمال للأحكام والتفصيل، والبيان والتحصيل، فبين كل منهج مقصود، وكل مقصد محمود، كل ذلك بلفظ مختصر، وتوضيح يزيل الغبر؛ وكلام فائق، ومعنى رائق مبيّن للحقائق، وأخذ من البلاغة بالعري الوثائق، غني عن استنتاج المقدمات، وكفيل بإيضاح المهيات، حتى صارت قواعد دينه مُعَيَّنة، لا يحتاج المدعي فيها إلى بيّنة، ففتح لأُمَّته باب الاجتهاد والقياس، انذى له إلى الكتاب والسنة استناداً؛ لئلا يكون على المؤمنين حرج، ولا يرى في دينهم عوج، وليكون للمُجتهد المخطئ أجرٌ وللمصيب أجران، ويؤتي الكل من رحمته كفيين، وعلى أصحابه الخلفاء



الراشدين، وعلى آله الأخيار من بعدهم أجمعين.
 وبعد،،،،،

فإننا إذا تصفحنا الفضائل لنعرف منازلها في الشرف، ونتبين مواقعها من العِظَم، ونعلم أي أحق منها بالتقديم، وأسبق في استيجاب التعظيم، وجدنا العلم أولها بذلك وأولها هنالك، إذ لا شرف إلا وهو السبيل إليه، ولا خير إلا وهو الدليل عليه، ولا منقبة إلا وهو ذروتها وسنامها، ولا مفخرة إلا وبه صحتها وتمامها، ولا حسنة إلا وهو مفتاحها، ولا محمداً إلا ومنه يتقد مصباحها، وهو الوفي إذا خان كل صاحب، والثقة إذا لم يوثق بناصر، لولاه لما بان الإنسان من سائر الحيوان، إلا بتخطيط صورته وهيئة جسمه وبنيته، ولا وجد إلى اكتساب الفضل طريقاً، ولا وجد بشيء من المحاسن خليقاً.

والحمد لله الذي أوجب على أولى الأمر العدل في القضاء بين الناس وإقامة الميزان، وحرّم الظلم والجور وشهادة الزور وأكل أموال الناس بالباطل وما يُخْلُ عنهم العدالة الإنسان، وأمر بحفظ اليمين ومدح من أمر بالصلح بين الخصوم ليزول عنهم الشحناء والشنآن، وأباح لنا النكاح وحرّم علينا الزنا والسفاح، وأحل الطلاق والبيع وحرّم الربا والخدعة والتدليس، وأمر بالوصية وقسّم المواريت بنفسه سبحانه وتعالى بين خلقه؛ ليأخذ كل ذي حق حقه من ذلك بلا نزاع من الخسيس والنفيس، فيا ويل من منع أصحاب الحقوق من ذلك، وما أبعد عن الجنة؛ لاقتدائه بعمل الجاهلية في حرمان الإناث من الميراث، وتركه ما جاء به الكتاب والسنة.

فإن علم أحكام القضاء، هو من الدين بمنزلة الرأس من سائر الأعضاء، وآدابه من أجل الآداب المرعية، وخُطَّتْه من أعظم الخُطَط الشرعية، ركن من أركان الشريعة بل هو أُسُّها، ورئيس العلوم الإسلامية بل هو رأسها، ولذلك قيل: القائمون من البشر بحقه هم رسل الله أو ورثتهم من خلقه. فقام بها في هذه الملة رسول الله ﷺ ومن بعده الخلفاء الراشدون، ولما تميّز الملوك من الخلافة صار يُختار لها الأئمة المهتدون.

وقد أَلَّفَ الناس فيه قديماً وحديثاً؛ وسار العلماء في تبيين أصوله وقواعده سيراً حَثِيثاً، ما بين نائِرٍ مُطْنِبٍ وَمَوْجِزٍ وناظم قصيدةٍ أو مُرْتَجِزٍ، وَإِنَّ من أَجَل ما أَلَّفَ فيه من المُخْتَصَرَات، التي أغنت عن كثير من المُطَوَّلَات، رجز الإمام العالم القاضي الرئيس الوزير الأعظم، أبي بكر محمد بن محمد عرف بابن عاصم، فهو جامع لكثير من مقاصده، مُحْتَوٍ على جَمِّ غفير من فوائده، مع سلامة نظمه، وجزالة لفظه، وقلة تعقيدته، وسهولة حفظه، يشهد بذلك العَيَانُ، وليس من بعده بيان.

وقد مَنَّ اللهُ عَلَيَّ بالاطلاع على مخطوط ذلك النظم المسمى بـ «تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام» للإمام ابن عاصم، وهداني اللهُ ﷻ أَنْ أعمل على إخراجهِ إلى طلاب العلم والقراء؛ كي يستفيدوا من متون العلم الجليلة القدر، عسى اللهُ أَنْ يَنْفَعنا بها في الدنيا والآخرة.

وقد قمتُ بمراجعة النص مراجعة، ملتصقاً في مراجعته الإتقان والسلامة من الأخطاء، وقمتُ بتشكيل النص حتى لا يُسْتَبهم النص على طالب العلم والقارئ، ورقمت الأبيات حتى يعرف الطالب عدد الأبيات في كل باب وكل فصل، وقمت أيضاً بإدراج عدد الأبيات لكل باب أو فصل في الفهرس.

قال اللهُ تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿٦١﴾﴾ [الأنفال] فحصول الفرقان - وهو الفرق بين الحق والباطل - لا يكون إلا بتقوى اللهُ ﷻ، فنسأل اللهُ تعالى أَنْ يجعلنا من عباده المتقين، وَيُكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَيَغْفِرْ لَنَا، ويجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، ويجعلها في ميزان حسناتنا، إنه على ذلك قدير.

والحمد لله رب العالمين

الراجحي عفوره

محمد عبد السلام محمد سالم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة المؤلف

اسمُهُ وَنَسَبُهُ وَمَوْلده:

قاضي الجماعة أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن عاصم الغرناطي القيسي الفقيه الأصولي المحدث العالم الكامل المحقق، المطلع، المتفنن في علوم شتى المرجوع إليه في المشكلات والفتوى، قاض من فقهاء المالكية بالأندلس. مولده بقرناطة عام (٧٦٠ هـ / ١٣٥٩ م)، قال ابنه أبو يحيى في مستهل شرحه لنظم التحفة: وُلِدَ رحمه الله تعالى في الربع الثالث من يوم الخميس الثاني عشر لشهر جمادى الأولى من عام ستين وسبع مائة.

شيوخه:

ومن شيوخه:

- ١- مفتي الحضرة وقطب الجملة، الأستاذ الشهير أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الثعلبي الغرناطي الأندلسي، شيخ شيوخ قرناطة، وكان إماماً في أصول الدين وأصول الفقه، المتوفى ٧٨٢ هـ^(١).
- ٣- وناصر السنة الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، من علماء المالكية، المتوفى ٧٩٠ هـ^(٢).
- ٤- وقاضي الجماعة أبو عبد الله محمد بن علي بن قاسم بن علي بن علاق الأندلسي، الغرناطي، فقيه، فرضي، خطيب، حافظ، من القضاة، توفي في ٢ شعبان ٨٠٦ هـ^(٣).
- ٥- وخاله قاضي الجماعة أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن يحيى

(١) انظر: بغية الرعاة ٣٧٢، ونيل الابتهاج ٢١٩، والكتيبة الكامنة ٦٧، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢٧٩/١،

والديباج المذهب ١/١٢١، وشذرات الذهب ٦/٢٨٠، والاعلام للزركلي ١٤٠/٥.

(٢) انظر: فهرس الفهارس ١: ١٣٤ ونيل الابتهاج على هامش الديباج ٤٦ - ٥٠.

(٣) انظر: معجم المؤلفين ١١/٣٤.

بن عبد الرحمن بن جزى الكلبي، الغرناطي، المتوفى ٧٨٥ هـ، ابن الخطيب الشهير أبي القاسم بن جزى، المتوفى ٧٤١ هـ^(١).

٦- وخاله رئيس العلوم اللسانية، محمد بن محمد بن أحمد، ابن جزى الكلبي، أبو عبد الله: شاعر من كتاب الدواوين السلطانية، أندلسي، من أهل غرناطة، المتوفى ٧٥٧ هـ، ابن الخطيب الشهير أبي القاسم بن جزى، المتوفى ٤٧١ هـ^(٢).

٧- والشريف الشهير أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد التلمساني، ابن الشريف: من علماء المالكية، المتوفى ٧٩٢ هـ^(٣).

٨- والقاضي الرحال أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن موسى ابن إبراهيم بن عبد العزيز، المعروف بابن الحاج النميري^(٤).

مُصَنَّفَاتُه:

لابن عاصم الكثير من التوالمف المهمة، ذات الأهمية الكبرى والقدر العلمف الجليل، ومعظمها على وتيرة النظم، وهي:

- ١- منظومة تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام - الذي بين أيدينا -.
- ٢- الأرجوزة المسماة بمهيع الأصول في علم الأصول، فقه، كبرى (مخطوط).
- ٣- الأرجوزة الصغرى المسماة بمرتقى الأصول إلى الضروري من الأصول، صغرى (مخطوط).

٤- الأرجوزة المسماة بنيل المنى في اختصار الموافقات (مخطوط).

٥- والقصيدة المسماة بإيضاح المعاني في القراءات الثمانية (مطبوع).

٦- والقصيدة المسماة بنيل المرقوب في قراءة يعقوب (مخطوط).

(١) انظر: معجم المؤلفين ٧٢/٢، وطبقات النسائين ٢٦/١، وشذرات الذهب ٢٨٦/٦.

(٢) انظر: الأعلام للزركلي ٣٧/٧، والإحاطة ١٨٦/٢ - ١٩٥، وفيه: وفاته في ربيع الأول سنة ٧٥٨، والدرر

الكامنة ٤/ ١٦٥، وفيه: وفاته في شوال ٧٥٦، وأزهار الرياض ٣/ ١٨٩ - ١٩٥.

(٣) انظر: الأعلام للزركلي ٤/ ١٢٧.

(٤) انظر: معجم المؤلفين ٥١/١، وجذوة الاقتباس ٨٧، والإحاطة ١/ ١٩٣ ولم يذكر وفاته، والأعلام للزركلي

- ٧- والقصيدة المسماة بكنز المفاوض في علم الفرائض (مخطوط).
 ٨- والقصيدة المسماة بإيضاح الغوامض في علم الفرائض أيضاً (مخطوط).
 ٩- والأرجوزة المسماة بالموجز في النحو، حاذى بها رجز ابن مالك في عروض البسط له والمحاذاة لقصده (مخطوط).
 ١٠- والكتاب المسمى بالحدائق في أغراض شيء من الآداب والحكايات (مطبوع).

شكناؤ العلماء عليه:

وقد أنشد أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن القاضي بيتاً رمز فيه لولادة الناظم ووفاته وبلده:
 وقد (رقصت) غرناطة بابن عاصم (سحت دموعاً) للقضاء المنزل
 فرمز بحروف (رقصت) لسنة الولادة ومجموعها بحساب الجمل ستون وسبع
 مائة، ورمز للوفاة بحروف (سحت دموعاً) ومجموعها بحساب الجمل ثمان مائة
 وتسعة وعشرون.

وفاته:

قال ابنه أبو يحيى: وتوفي فيما بين صلاتي العصر والمغرب من يوم الخميس الحادي عشر لشوال عام تسع وعشرين وثمان مائة (٨٢٩ هـ / ١٤٢٦م) (١).

التعريف بالتحفة:

وكانت تحفة الحكام من أجل ما ألف في علم الوثائق والإبرام؛ لسلامة نظمها ووجازة لفظها وجزالته، وقلة تعقيده وسهولة حفظه، ويشهد بذلك العيان وليس من بعده بيان، ولكونها قد اجتمع فيها ما افترق في غيرها، فإنها جمعت فأوعت، وقد نظم ابن عاصم التحفة في ١٦٩٨ بيتاً، جمع فيها كل ما يتعلق بعلم القضاء. وقد اعتنى بشرحه ونثر اللآلئ المنظومة في عقده الكثير من الفقهاء، ومنهم

(١) انظر: الأعلام للزركلي ٤٥/٧، وشجرة النور الزكية ٢٤٧، ونيل الابتهاج ٢٨٩، ومعجم المطبوعات ١٥٦.

ولده الإمام قاضي الجماعة أبو يحيى محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسي الأندلسي الغرناطي، ثم شرحه من بعده الكثير.
أما عن شروح تحفة الحكام فقد جمعتها، وهي:

١- الإتيقان والإحكام في شرح تحفة الحكام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المالكي المعروف بميارة الفاسي، المتوفى ١٠٧٢هـ^(١)، وبهامشه حاشية الحسن بن رجال المعداني، المتوفى ١١٤٠هـ^(٢)، (مطبوع)، ويعتبر الإتيقان والإحكام من أهم وأبرز وأجود الشروح التي وضعت على العاصمية، إذ أتى فيه على جميع أبيات المنظومة، شرحاً وتفصيلاً، وبياناً وتعليلاً، مستفيداً في ذلك مما سبقه من شروح، ومما حصّله من علوم وفنون.

٢- البهجة في شرح التحفة، لأبي الحسن علي بن عبد السلام بن علي الفاسي التسولي، المتوفى ١٢٥٨هـ^(٣)، وشرحه جيد (مطبوع).

٣- توضيح الأحكام على تحفة الحكام، للعلامة عثمان بن عبد القاسم بن المكي التوزري الزبيدي التونسي، المتوفى بعد ١٣٣٨هـ^(٤)، (مطبوع).

٤- حلي المعاصم لبنت فكر ابن عاصم، لأبي عبد الله محمد بن محمد الطالب بن محمد بن علي، ابن سودة المرى الفاسي التاودي المالكي، المتوفى سنة ١٢٠٧هـ^(٥)، وشرحه لا يفي ولم يوجب كل المسائل.

٥- إحكام الأحكام على تحفة الحكام، لمحمد بن يوسف بن محمد بن سعد الحيدري، التونسي، الأزهرري، الأشعري المالكي، الخلوقي، المعروف بالكافي، المتوفى ١٣٨٠هـ^(٦)، (شرح خفيف).

(١) انظر: الأعلام للزركلي ١١/٦، ومعجم المؤلفين ١١/٩.

(٢) انظر: الأعلام للزركلي ١٩٠/٢، ومعجم المؤلفين ٢٢٤/٣.

(٣) انظر: الأعلام للزركلي ٢٩٩/٤، ومعجم المؤلفين ١٢٢/٧.

(٤) انظر: الأعلام للزركلي ٢١٢/٤.

(٥) انظر: الأعلام للزركلي ٦٢/٦، وشجرة النور ٣٧٢.

(٦) انظر: الأعلام للزركلي ١٥٧/٧، ومعجم المؤلفين ١٣٦/١٢.

- ٦- شرح تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام لابنه أبو يحيى محمد بن محمد بن محمد بن عاصم، وكان حياً سنة ٨٥٧ هـ^(١)، وشرحه جيد.
- ٧- وشي المعاصم في شرح تحفة ابن عاصم لأبي العباس أحمد بن عبد الله المعروف باليزناسني نسباً واشتهاراً، العبد الوادي التلمساني^(٢).
- ٨- غاية الإحكام في شرح تحفة الحكام لأبي حفص عمر بن عبد الله بن عمر الفهري الفاسي، المتوفى ١١٨٨ هـ^(٣).
- ٩- تحرير الأحكام على تحفة الحكام، لمحمد بن عبد القادر السعودي^(٤).
- ١٠- شرح تحفة الحكام، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، العيني^(٥).
- ١١- شرح تحفة الحكام، لمحمد المدني^(٦).
- ١٢- تنوير الأفهام بختم تحفة الحكام، لأحمد بن العياشي، المعروف بسكيرج، المتوفى ١٣٦٣ هـ^(٧).
- ١٣- شرح تحفة الحكام، لأبي الفضل محمد المالكي^(٨).
- ١٤- شرح تحفة ابن عاصم، للزرهوني ١٢٦٠ هـ^(٩).
- ثناء العلماء على التحفة:

قال التسولي رحمه الله: لما كانت تحفة الحكام من أجل ما ألف في علم الوثائق والإبرام، لسلامة نظمها ووجازة لفظها، ولكونها قد اجتمع فيها ما افترق في غيرها، ومنَّ الله علينا بتدريسها وإقراءها وإبراز خفي معانيها، وذكر فروع

(١) انظر: الأعلام للزركلي ٤٨/٧، ومعجم المؤلفين ٢٩٣/١١، وشجرة النور ٢٤٨، وكشف الظنون ٣٦٥.

(٢) انظر: خزانة التراث.

(٣) انظر: الأعلام للزركلي ٥٣/٥، ومعجم المؤلفين ٢٩٤/٧.

(٤) انظر: فهرس مخطوطات الأزهرية ٢٤٧/١.

(٥) انظر: خزانة التراث رقم (٩٥٢٧٧).

(٦) انظر: خزانة التراث رقم (٩٤٤٨٨).

(٧) انظر: الأعلام للزركلي ١/١٩٠، ومعجم المؤلفين ٣٦٥/١٣.

(٨) انظر: فهرس مخطوطات الأزهرية ٢٥٥/١.

(٩) انظر: الأعلام للزركلي ٦/٢٦٥.

تناسبها، ونكت تقيد شواردها، وتحل مقفلها، طلب مني الكثير من طلبة الوقت أن أضع لهم شرحاً عليها، يشفي الغليل ويكمل المرام، ويكشف من خفي معانيها ما وراء اللثام، ويحتوي على إعراب كل ألفاظها؛ ليتدرب المبتدئ بعلم النحو الذي عليه المدار في الفهم والإفهام، وعلى بيان منطوقها ومفهوم الكلام، وعلى إبراز فرائد الفوائد وفروع تناسب المقام، مبيّناً فيه ما به العمل عند المتأخرين من قضاة العدل والأئمة الكرام، مرتكباً في ذلك أبسط العبارة، ولم أصرح بالانتقاد على أحد من شراح هذا الكتاب.

وصف نسخة المخطوط التي اعتمدت عليها :

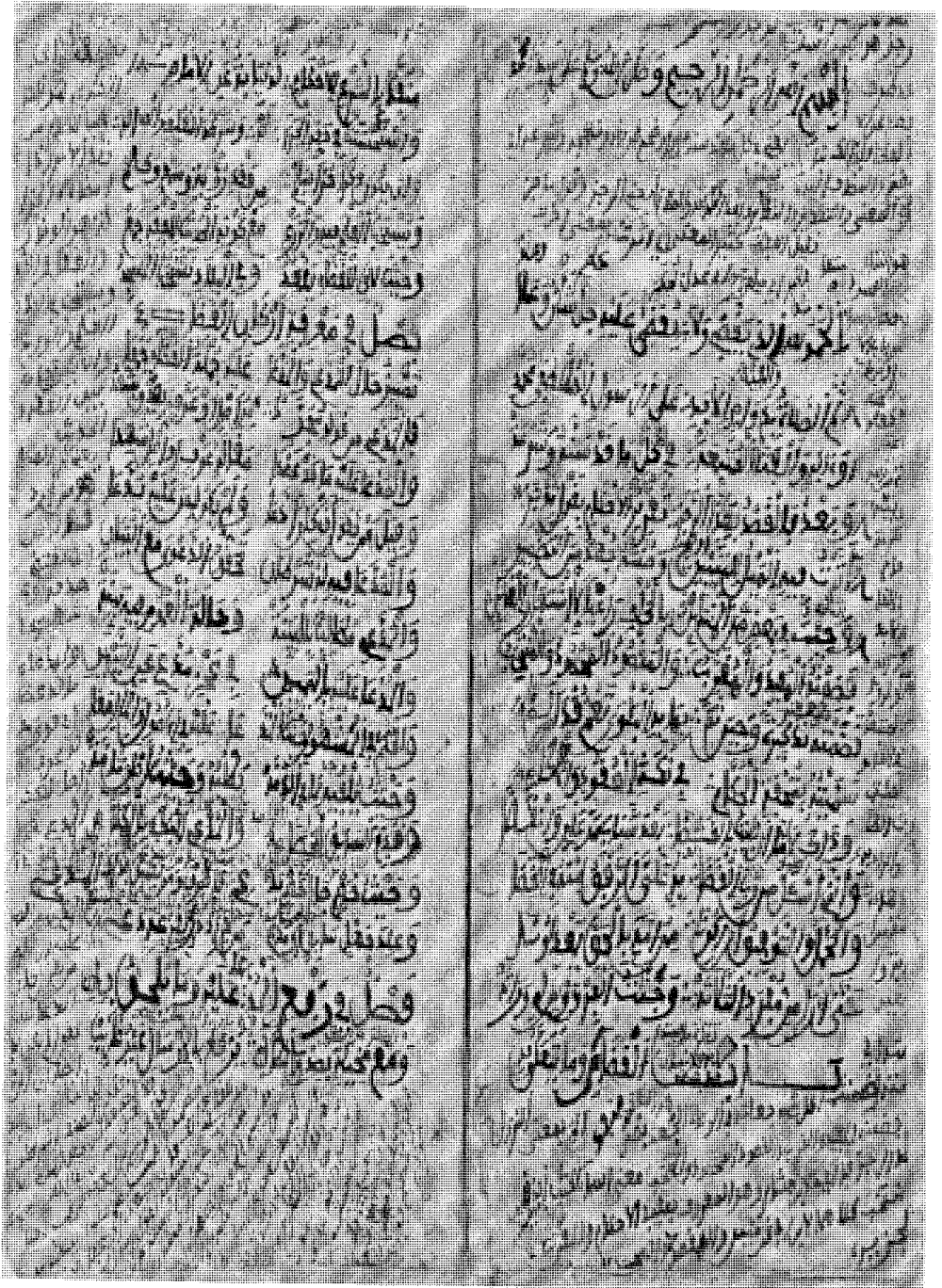
اعتمدت على مخطوط واحد فقط لم أعثر على غيره، وهو موجود في دولة المغرب، وتتكون من ٤٣ صفحة.

ونسخة المخطوط ذات خط مغربي صعب القراءة، وورق المخطوط ذات حالة جيدة.

وتوجد بعض التعليقات على هامش النظم على بعض الآيات وليست كلها.



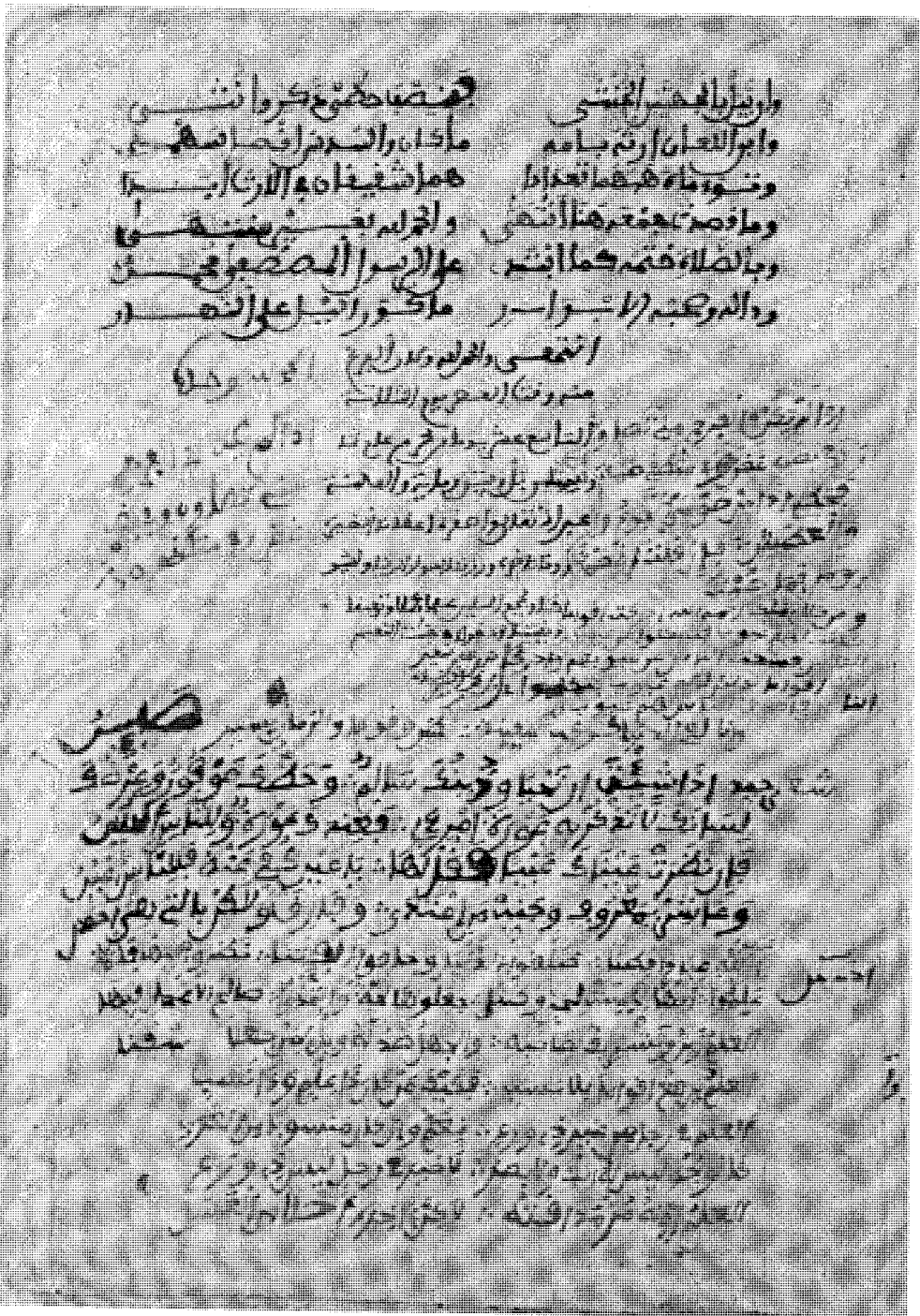
صورة المخطوط



صورة الصفحة الأولى



صورة الصفحة الثانية



صورة الصفحة الأخيرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١. الحمد لله الذي يقضي ولا
٢. ثم الصلاة بدوام الأبد
٣. وآله والفقهاء المتبعه
٤. وبعد، فالقصد بهذا الرجز
٥. آثرت فيه الميل للتبيين
٦. وجئت في بعض من المسائل
٧. فضمنه المفيد والمقرب
٨. نظمته تذكراً وحيث تم
٩. سميت بتحفة الحكام
١٠. وذلك لما أن بليت بالقضا
١١. وإنني أسأل من رب قضي
١٢. والحمل والتوفيق أن أكون
١٣. حتى أرى من مفرد الثلاثة
- يقضى عليه جل شأنا وعلا
- على الرسول المصطفى محمد
- في كل ما قد سنه وشرعه
- تقرير الأحكام بلفظ موجز
- وصوته جهدي من التضمن
- بالخلف رعيًا لاشتهار القائل
- والمقصد المحمود والمتخب
- بما به البلوى نعم قد ألم
- في نكت العقود والأحكام
- بعد شباب مر عني وانقضى
- به علي الرفق منه في القضا
- من أمة بالحق يعدلون
- وجنّة الفردوس لي ورائه

باب

القضاء وما يتعلق به

١٤. مُتَّفَذٌ بِالسُّنْعِ لِلْأَحْكَامِ لَهُ نِيَابَةٌ عَنِ الْإِمَامِ
١٥. وَاسْتُخْسِنَتْ فِي حَقِّهِ الْجِزَالَةُ وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ وَالْعِدَالَةُ
١٦. وَأَنْ يَكُونَ ذَكَرًا حُرًّا سَلِيمًا مِنْ فَقْدِ رُؤْيَاةٍ وَسَمْعٍ وَكَلِمٍ
١٧. وَيُسْتَحَبُّ الْعِلْمُ فِيهِ وَالْوَرَعُ مَعَ كَوْنِهِ الْأَصُولَ لِلْفِقْهِ جَمْعُ
١٨. وَحَيْثُ لَاقَ لِلْقَضَاءِ يَقْعُدُ فِي السَّبَلَادِ يُسْتَحَبُّ الْمُسْجِدُ

فصل في معرفة أركان القضاء

١٩. تَمَيِّزُ حَالِ الْمُدْعَى وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ جُمْلَةُ الْقَضَاءِ جَمْعًا
٢٠. فَالْمُدْعَى مَنْ قَوْلُهُ مُجْرَدٌ مِنْ أَصْلٍ أَوْ عُرْفٍ بِصِدْقٍ يَشْهَدُ
٢١. وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مَنْ قَدْ عَضَّدَا مَقَالَهُ عُرْفًا أَوْ أَصْلًا شَهِدَا
٢٢. وَقِيلَ مَنْ يَقُولُ قَدْ كَانَ ادَّعَا وَلَمْ يَكُنْ لِمَنْ عَلَيْهِ يُدْعَى
٢٣. وَالْمُدْعَى فِيهِ لَهُ شَرْطَانِ تَحَقُّقُ الدَّعْوَى مَعَ الْبَيَانِ
٢٤. وَالْمُدْعَى مُطَالَبٌ بِالْبَيِّنَةِ وَحَالَةُ الْعُمُومِ فِيهِ بَيِّنَةٌ
٢٥. وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْيَمِينِ فِي عَجْزِ مُدْعٍ عَنِ التَّبَيِّنِ
٢٦. وَالْحُكْمُ فِي الْمَشْهُورِ حَيْثُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي الْأَصُولِ وَالسَّالِ مَعَا
٢٧. وَحَيْثُ يُلْفِيهِ بِمَا فِي الذَّمِّ يَطْلُبُهُ وَحَيْثُ أَصْلٌ ثَمَّةُ
٢٨. وَقُدِّمَ السَّابِقُ لِلْخِصَامِ وَالْمُدْعَى لِلْبَدءِ بِالْكَلامِ
٢٩. وَحَيْثُ خَصِمٌ حَالٌ خَصِمٍ يَدْعَى فَاصْرِفْ وَمَنْ يَسْبِقُ فَذَاكَ الْمُدْعَى
٣٠. وَعِنْدَ جَهْلٍ سَابِقٍ أَوْ مُدْعَى مَنْ لَجَّ إِذَا ذَاكَ لِقُرْعَةٍ دُعَى

فصل في رفع المدعى عليه وما يلحق به

٣١. وَمَعَ تَخِيلَةٍ بِصِدْقِ الطَّالِبِ يُرْفَعُ بِالْإِزْسَالِ غَيْرُ الغَائِبِ
٣٢. وَمَنْ عَلَى يَسِيرِ الأَمِيَالِ يُحْلَى
٣٣. وَمَعَ بُعْدٍ أَوْ مَخَافَةٍ كُتِبَ
٣٤. إِمَّا بِإِضْلَاحٍ أَوْ الإِغْرَامِ
٣٥. وَمَنْ عَصَى الأَمْرَ وَلَمْ يَخْضُرْ طُبِعَ
٣٦. وَأَجْرَةُ العَوْنِ عَلَى صَاحِبِ حَقِّ وَمَنْ سِوَاهُ إِنْ أَلَدَّتْ سَتَحَقُّ

فصل في مسائل من القضاء

٣٧. وَلَيْسَ بِالْجَائِزِ لِلْقَاضِي إِذَا لَمْ يَيْدُ وَجْهَ الحُكْمِ أَنْ يُنْفِذَا
٣٨. وَالصُّلْحُ يَسْتَدْعِي لَهُ إِنْ أَشْكَلَا
٣٩. مَا لَمْ يَخَفْ بِنَافِذِ الأحْكَامِ
٤٠. وَخِصْمٌ إِنْ يَعْجِزُ عَنِ القَاءِ الحُجْجِ
٤١. وَمُنْعَ الإِفْتَاءِ لِلْحُكَّامِ
٤٢. وَفِي الشُّهُودِ يَحْكُمُ القَاضِي بِمَا
٤٣. وَفِي سِوَاهُمْ مَالِكٌ قَدْ شَدَّدَا
٤٤. وَقَوْلٌ سَاحِنُونَ بِهِ اليَوْمَ العَمَلُ
٤٥. وَعَدْلٌ إِنْ أَدَى عَلَى مَا عِنْدَهُ
٤٦. وَحَقُّهُ إِهْمَاءُ مَا فِي عِلْمِهِ
٤٧. وَعِلْمُهُ بِصِدْقِ غَيْرِ العَدْلِ لَا
٤٨. وَمَنْ جَفَا القَاضِي فَالتَّأْدِيبُ أَوَّلَى وَذَا الشَّاهِدِ مَطْلُوبٌ



٤٩. وَفَلْتَةٌ مِنْ ذِي مَرْوَةَ عَثْرُ
 فِي جَانِبِ الشَّاهِدِ مِمَّا يُعْتَقَرُ
 ٥٠. وَمَنْ أَلَدَّ فِي الْخِصَامِ وَأَنْتَهَجَ
 نَهَجَ الْفِرَارِ عِنْدَ إِتْمَامِ الْحُجَجِ
 ٥١. يُنْفَذُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ
 قَطْعًا لِكُلِّ مَا بِهِ يُخْتَصِمُ
 ٥٢. وَغَيْرُ مُسْتَوْفٍ لَهَا إِنْ اسْتَتَرَ
 لَمْ تَنْقَطِعْ حُجَّتُهُ إِذَا ظَهَرَ
 ٥٣. لَكِنَّمَا الْحُكْمَ عَلَيْهِ يُنْضِي
 بَعْدَ تَلَوُّمٍ لَهُ مَنْ يَقْضِي

فصل في المقال والجواب

٥٤. وَمَنْ أَبَى إِقْرَارًا أَوْ إِنْكَارًا
 حِصْمِهِ كُلَّفَهُ إِجْبَارًا
 ٥٥. فَإِنْ تَمَادَى فَلِطَالِبِ قُضِي
 دُونَ يَمِينٍ أَوْ يَمِينٍ أَوْ يَمِينٍ أَوْ يَمِينٍ
 ٥٦. وَالْكَتْبُ يَقْتَضِي عَلَيْهِ الْمُدَّعِي
 مِنْ خِصْمِهِ الْجَوَابَ تَوْقِيفًا دُعِي
 ٥٧. وَمَا يَكُونُ بَيْنَنَا إِنْ لَمْ يُجِبْ
 عَلَيْهِ فِي الْحِينِ فَالْإِجْبَارُ يُجِبْ
 ٥٨. وَكُلُّ مَا افْتَقَرَ لِلتَّأْمُلِ
 فَالْحُكْمُ نَسْخُهُ وَضَرْبُ الْأَجَلِ
 ٥٩. وَطَالِبُ التَّأْجِيلِ فِيهَا سَهْلًا
 لِقْصِدِ يَمْنَعُهُ وَقِيلَ لَا
 ٦٠. وَيُوجِبُ التَّقْيِيدَ لِلْمَقَالِ
 تَشَعُّبُ الدَّعْوَى وَعُظْمُ الْمَالِ
 ٦١. لِأَنَّهُ أَضْبَطُ لِلْأَحْكَامِ
 وَلَا نَحْصَارِ نَاشِيِ الْخِصَامِ
 ٦٢. وَحَيْثُمَا الْأَمْرُ خَفِيفٌ بَيِّنٌ
 فَالتَّرْكَ لِلتَّقْيِيدِ مِمَّا يُخْسِنُ
 ٦٣. قُرْبَ قَوْلٍ كَانَ بِالْخِطَابِ
 أَقْرَبَ لِلْفَهْمِ مِنَ الْكِتَابِ

فصل في الأجال

٦٤. وَلَا جَهَادَ الْحَاكِمِ الْأَجَالَ
 مَوْكُولَةٌ حَيْثُ لَهَا اسْتِعْمَالُ
 ٦٥. وَبِثَلَاثَةِ مِنْ الْأَيَّامِ
 أَجَّلٌ فِي بَعْضِ مِنَ الْأَحْكَامِ
 ٦٦. كَمَثَلِ إِحْضَارِ الشَّفِيعِ لِلثَّمَنِ
 وَالْمُدَّعِي النَّسِيَانَ إِنْ طَالَ الزَّمَنُ

٦٧. والمُدَّعِي أَنْ لَهُ مَا يَدْفَعُ بِهِ يَمِينًا أَمْرُهَا مُسْتَبَشَعُ
٦٨. ومثبت دينًا لمديان وفي إخلاء ما كالربيع ذلك اقتضي
٦٩. وشرطه ثبوت الاستحقاق برسوم الإعدار فيه باقي
٧٠. وفي سوى أصل له ثباته ونصفها لستة مؤاليه
٧١. ثم ثلاثة لذاك تتبع تلو ما وأصله تمتعوا
٧٢. وفي الأصول وفي الإرث المعبر من عدد الأيام خمسة عشر
٧٣. ثم تلي أربعة تستقدم بضعفها ثم يلي التلووم
٧٤. وفي أصول إرث أو سواه ثلاثة الأشهر متهاه
٧٥. لكن مع ادعاء بعد البينة ومثله حائر ملك سكة
٧٦. مع حجة قوية له متى أثبت له نفسه من أثبتا
٧٧. ويبيع ملك لقضاء دين قد أجلاوا فيه إلى شهرين
٧٨. وحل عقد شهر التأجيل فيه وذا عندهم المقبول
٧٩. وتجمع الأجال والتفصيل في وقتنا هذا هو المعمول

فصل في الإعدار

٨٠. وقبل حكم يثبت الإعدار بشاهدي عدل وذا المختار
٨١. وشاهد الإعدار غير معمل في شأنه الإعدار للتسلسل
٨٢. ولا الذي وجهه القاضي إلى ما كان كالتحليف منه بدلا
٨٣. ولا الذي بين يديه قد شهد ولا اللفي في القسامة اعتمد
٨٤. ولا الكثير فيهم العدول والخلف في جميعها منقول

فصل في خطاب القضاة وما يتعلق به

٨٥. ثُمَّ الْخِطَابُ لِلرُّسُومِ إِنْ طُلِبَ حَتْمٌ عَلَى الْقَاضِي وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ
٨٦. وَالْعَمَلُ الْيَوْمَ عَلَى قَبُولِ مَا خَاطَبَهُ قَاضٍ بِمِثْلِ: أَعْلَمَا
٨٧. وَلَيْسَ يُغْنِي كَتَبُ قَاضٍ كَاكْتَفَى عَنِ الْخِطَابِ وَالْمَزِيدُ قَدْ كَفَى
٨٨. وَإِنَّمَا الْخِطَابُ مِثْلُ إِعْلَمَا إِذْ مُعْلَمًا بِهِ اقْتَضَى وَمُعْلَمًا
٨٩. وَإِنْ يُمُتُّ مُحَاطِبٌ أَوْ عَزِلَا رُدَّ خِطَابُهُ سِوَى مَا سُجِّلَا
٩٠. وَاعْتَمَدَ الْقَبُولَ بَعْضُ مَنْ مَضَى وَمُعْلَمٌ يَخْلُفُهُ وَالْيَ الْقَضَا
٩١. وَالْحُكْمُ الْعَدْلُ عَلَى قَضَائِهِ خِطَابُهُ لِأَبَدٍ مِنْ إِمضَائِهِ
٩٢. وَفِي الْأَدَاءِ عِنْدَ قَاضٍ حَلٌّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ حُكْمِهِ الْخُلْفُ اقْتَضَى
٩٣. وَمَنْعُهُ فِيهِ الْخِطَابُ الْمُرْتَضَى وَسَوْغَ التَّعْرِيفَ بَعْضُ مَنْ مَضَى
٩٤. وَبُيِّنَتْ الْقَاضِي عَلَى الْمَحْوِ وَمَا أَشْبَهَهُ الرَّسْمَ عَلَى مَا سَلِمَا
٩٥. وَعِنْدَمَا يَنْفُذُ حُكْمٌ وَطُلِبَ تَسْجِيلُهُ فَإِنَّهُ أَمْرٌ يَجِبُ
٩٦. وَمَا عَلَى الْقَاضِي جُنَاحٌ لَا وَلَا مِنْ حَرَجٍ إِنْ ابْتَدَأَ فَعَلَا
٩٧. وَسَاغَ مَعَ سَوَالِهِ تَسْجِيلُ مَا لَمْ يُوَاقِعِ النَّزَاعَ فِيهِ كَلِمًا
٩٨. وَسَائِلُ التَّعْجِيزِ مِمَّنْ قَدْ قَضَى يُمضَى لَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِالْقَضَا
٩٩. إِلَّا ادِّعَاءَ حُبْسٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ نَسَبٍ أَوْ دَمٍ أَوْ عَتَاقٍ
١٠٠. ثُمَّ عَلَى ذَا الْقَوْلِ لَيْسَ يُلْتَفَتُ لَهَا يُقَالُ بَعْدَ تَعْجِيزٍ: بُبِتْ

باب

الشهود وأنواع الشهادات وما يتعلق بذلك

١٠١. وَشَاهِدٌ صِفَتُهُ الْمَرْعِيَّةُ عَدَالَةٌ تَسِيْقُ حُرِّيَّةً
وَيَتَّقِي فِي الْغَالِبِ الصَّغَائِرَا
١٠٢. وَالْعَدْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَا
وَمَا أُبِيحَ وَهُوَ فِي الْعِيَانِ
١٠٣. وَمَا أُبِيحَ وَهُوَ فِي الْعِيَانِ
فَالْعَدْلُ ذُو التَّبْرِيْزِ لَيْسَ يَقْدَحُ
١٠٤. فَالْعَدْلُ ذُو التَّبْرِيْزِ لَيْسَ يَقْدَحُ
وَعَيْرُ ذِي التَّبْرِيْزِ قَدْ يُجْرَحُ
١٠٥. وَغَيْرُ ذِي التَّبْرِيْزِ قَدْ يُجْرَحُ
وَمَنْ عَلَيْهِ وَسْمٌ حَيْرٌ قَدْ ظَهَرَ
١٠٦. وَمَنْ عَلَيْهِ وَسْمٌ حَيْرٌ قَدْ ظَهَرَ
وَمَنْ بَعَكَسٍ حَالُهُ فَلَا غِنَى
١٠٧. وَمَنْ بَعَكَسٍ حَالُهُ فَلَا غِنَى
بِحَالَةِ الْجَرْحِ فَلَيْسَ تُقْبَلُ
١٠٨. بِحَالَةِ الْجَرْحِ فَلَيْسَ تُقْبَلُ
وَإِنْ يَكُنْ مَجْهُوْلَ حَالٍ زُكِّيَا
١٠٩. وَإِنْ يَكُنْ مَجْهُوْلَ حَالٍ زُكِّيَا
وَمُطْلَقًا مَعْرُوفٌ عَيْنٌ عَدْلًا
١١٠. وَمُطْلَقًا مَعْرُوفٌ عَيْنٌ عَدْلًا
وَشَاهِدٌ تَعْدِيلُهُ بِاثْنَيْنِ
١١١. وَشَاهِدٌ تَعْدِيلُهُ بِاثْنَيْنِ
وَالْفَخْصُ مَنْ تَلْقَاءُ قَاضٍ قَبَعَا
١١٢. وَالْفَخْصُ مَنْ تَلْقَاءُ قَاضٍ قَبَعَا
وَمَنْ يُزَكِّي فليَقْبَلْ عَدْلٌ رِضَا
١١٣. وَمَنْ يُزَكِّي فليَقْبَلْ عَدْلٌ رِضَا
وَثَابِتُ الْجَرْحِ مُقَدَّمٌ عَلَى
١١٤. وَثَابِتُ الْجَرْحِ مُقَدَّمٌ عَلَى
وَطَالِبُ التَّجْدِيدِ لِلتَّعْدِيلِ مَعَ
١١٥. وَطَالِبُ التَّجْدِيدِ لِلتَّعْدِيلِ مَعَ
وَلَأَخِيهِ يَشْهَدُ الْمُبْرُزُ
١١٦. وَوَلَأَخِيهِ يَشْهَدُ الْمُبْرُزُ
وَالْأَبُ لِابْنِهِ وَعَكْسُهُ مُنْبَعٌ
١١٧. وَالْأَبُ لِابْنِهِ وَعَكْسُهُ مُنْبَعٌ
وَوَالِدِي زَوْجَةٍ أَوْ زَوْجَةٍ أَبٌ
١١٨. وَوَالِدِي زَوْجَةٍ أَوْ زَوْجَةٍ أَبٌ

١١٩. كَحَالَةِ الْعَدُوِّ وَالظَّنِّينِ وَالْحَضْمِ وَالسَّوْحِيِّ وَالْمَدِينِ
١٢٠. وَسَاعَ أَنْ يَشْهَدَ الْإِبْنُ فِي مَحَلِّ
١٢١. وَزَمَنُ الْأَدَاءِ لَا التَّحْمُلِ صَحَّ اعْتِبَارُهُ لِمُقْتَضِي جَلِي

فصل في مسائل من الشهادات

١٢٢. وَيَشْهَدُ الشَّاهِدُ بِالِإِقْرَارِ مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ عَلَى الْمُخْتَارِ
١٢٣. بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَوْعِبَ الْكَلَامَ مِنَ الْمُقَرَّرِ الْبَدءَ وَالتَّمَامَا
١٢٤. وَمَا بِهِ قَدْ وَقَعَتْ شَهَادَةٌ وَطُلِبَ الْعَوْدُ فَلَا إِعَادَةَ
١٢٥. وَشَاهِدٌ بَرَزَ خَطُّهُ عَرَفَ نَسِيَّ مَا ضَمَّنَهُ فِيمَا سَلَفَ
١٢٦. لِأَبَدٍ مِنْ أَدَائِهِ بِذَلِكَ إِلَّا مَعَ اسْتِرَابَةٍ هُنَالِكَ
١٢٧. وَالْحُكْمُ فِي الْقَاضِي كَمَثَلِ الشَّاهِدِ وَقِيلَ بِالْفَرْقِ لِمَعْنَى زَائِدِ
١٢٨. وَخَطُّ عَدْلٍ مَاتَ أَوْ غَابَ اكْتَفَى فِيهِ بَعْدَتَيْنِ وَفِي السَّهْلِ اتَّقَفَى
١٢٩. وَالْحُبْسُ إِنْ يُقَدَّمُ وَقِيلَ يُعْتَمَلُ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَبِهِ جَرَى الْعَمَلُ
١٣٠. كَذَلِكَ فِي الْغَيْبَةِ مُطْلَقًا وَفِي مَسَافَةِ الْقَضْرِ أُجِيزَ فَاغْرِبَ
١٣١. وَكَاتِبٌ بِخَطِّهِ مَا شَاءَ وَمَاتَ بَعْدُ أَوْ أَبِي إِمضاءً
١٣٢. يُبَيِّنُ خَطُّهُ وَيَمْضِي مَا اقْتَضَى دُونَ يَمِينٍ وَيَبْدَأُ الْيَوْمَ الْقَضَا
١٣٣. وَامْتَنَعَ التَّقْصَانُ وَالزِّيَادَةُ وَالْحَبْسُ إِنْ يُقَدَّمُ وَقِيلَ يُعْتَمَلُ
١٣٤. وَرَاجِعٌ عَنْهَا قَبُولُهُ اعْتَبِرَ مَا الْحُكْمُ لَمْ يَمْضِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَدِزْ
١٣٥. وَإِنْ مَضَى الْحُكْمُ فَلَا وَاخْتَلَفَا فِي غَرْمِهِ لِمَا هَا قَدْ أُتْلِفَا
١٣٦. وَشَاهِدُ الزُّورِ اتَّفَاقًا يَغْرُمُهُ فِي كُلِّ حَالٍ وَالْعَقَابُ يَلْزُمُهُ

فصل في أنواع الشهادات

١٣٧. ثُمَّ الشَّهَادَةُ لِدَى الْأَدَاءِ
جُمَلَتَهَا حَمْسٌ بِالْأَسْتِقْرَاءِ
١٣٨. تَخْتَصُّ أَوْلَاهَا عَلَى التَّعْيِينِ
أَنْ تُوجِبَ الْحَقَّ بِالْيَمِينِ
١٣٩. فَفِي الزَّنَائِمِ مِنَ الذُّكُورِ أَرْبَعَةٌ
وَمَا عَدَا الزَّنَائِمَ فِي اثْنَيْنِ سَعَةٌ
١٤٠. وَرَجُلٌ بِأَمْرَاتَيْنِ يَعْتَضِدُ
فِي كُلِّ مَا يَرْجِعُ لِلْمَالِ اعْتِمَادُ
١٤١. وَفِي اثْنَتَيْنِ حَيْثُ لَا يَطْلَعُ
إِلَّا النِّسَاءُ كَالْمَحِيضِ مَقْنَعُ
١٤٢. وَوَحِيدٌ يُجْزَى فِي بَابِ الْحَبْرِ
وَإِثْنَانِ أَوْ لِيْ عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرٍ
١٤٣. وَبِشَاهِدَةٍ مِنَ الصَّبِيَّانِ فِي
جَرْحٍ وَقَتْلٍ بَيْنَهُمْ قَدْ اكْتَفَى
وَشَرْطُهَا التَّمْيِيزُ وَالذُّكُورَةُ
١٤٤. مِنَ الْقَبْلِ أَنْ يَفْتَرِقُوا أَوْ يَدْخُلَا
فِيهِمْ كَبِيرٌ حَوْفَ أَنْ يُبَدَّلَا

فصل

١٤٦. ثَانِيَةٌ تُوجِبُ حَقَّامَعٍ قَسَمٍ
فِي الْمَالِ أَوْ مَا آلَ لِلْمَالِ تُؤَمُّ
١٤٧. شَهَادَةُ الْعَدْلِ لِمَنْ أَقَامَهُ
وَأَمْرَاتَانِ قَامَتَا مَقَامَهُ
١٤٨. وَهَاهُنَا عَنْ شَاهِدٍ قَدْ يُغْنِي
إِرْحَاءُ سِتْرٍ وَاحْتِيَازُ رَهْنٍ
١٤٩. وَالْيَدْمَعُ مَجْرَدِ الدَّعْوَى أَوْ أَنْ
تَكَافَأَتِ بَيَّتَانِ فَاسْتَيْنِ
١٥٠. وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ يَأْبَى الْقَسَمَا
وَفِي سِوَى ذَلِكَ خُلْفٌ عَلِيمَا
١٥١. وَلَا يَمِينٌ مَعَ نُكُولِ الْمُدْعَى
بَعْدُ وَيُقَضَّى بِسُقُوطِ مَا ادَّعَى
١٥٢. وَغَالِبُ الظَّنِّ بِهِ شَهَادَةٌ
بِحَيْثُ لَا يَصِحُّ قَطْعُ عَادَةٍ

فصل في التوقيف

١٥٣. ثَالِثَةٌ لَا تُوجِبُ الْحَقَّ نَعَمُ
تُوجِبُ تَوْقِيفًا بِهِ حُكْمُ الْحَكَمِ



وَبَقِيَ الْأَعْدَارُ فِيمَا تَقْتَضِي
فَلَا غِنَى عَنْ أَجَلٍ مَضْرُوبٍ
لِنَقْلِ مَا فِيهَا بِهِ صَحَّ الْعَمَلُ
فَفِيهِ تَوْقِيفُ الْخَرَجِ وَصَحَا
وَالْحِطُّ يُكْرَى وَيُوقَفُ الْكِرَا
لِلْحِطِّ مِنْ ذَاكَ وَالْأَوَّلُ انْتِخِبَ
وَلَا يَزَالُ مِنْ يَدِهَا أُلْفُ
مِنْهُ إِذَا مَا أَمِنَ الْفَسَادُ
فِي حَقِّ مَنْ يَجُكُّمُ غَيْرَ بَيْنَهُ
بِقَدْرِ مَا يُسْتَكْمَلُ التَّعْدِيلُ
وُقِفَ لِأَنَّ يُرَى قَدْ دَخَلَهُ
إِنْ خِيفَ فِي التَّعْدِيلِ مِنْ طَوْلِ الزَّمَنِ
ثَبُوتُهُ قَامَ بِهِ الْبُرْهَانُ
إِنْ طَلَبَ التَّوْقِيفَ فَهُوَ مُسْتَحِقُّ
حَيْثُ ادَّعَى بَيْنَهُ حُضُورًا
عَلَيْهِ مَا الْقَسَمُ عَنْهُ أَرْفَعَا
وَبُعْدِ بَأَقِيهِمْ يَمِينُهُ تَرِدُ

١٥٤ . وَهِيَ شَهَادَةٌ بَقَطْعِ ارْتَضِي
١٥٥ . وَحَيْثُ تَوْقِيفٌ مِنَ الْمَطْلُوبِ
١٥٦ . وَوَقْفُ مَا كَالدُّورِ غَلَقٌ مَعَ أَجَلٍ
١٥٧ . وَمَالُهُ كَالْفُرْنِ خَرَجٌ وَالرَّحَا
١٥٨ . وَهُوَ فِي الْأَرْضِ الْمُنْعُ مِنْ أَنْ تَعْمُرَا
١٥٩ . قِيلَ جَمِيعًا أَوْ بِقَدْرِ مَا يَجِبُ
١٦٠ . وَشَاهِدٌ عَدْلٌ بِهِ الْأَصْلُ وَقِفُ
١٦١ . وَبِاتِّفَاقٍ وَقِفُ مَا يُفَادُ
١٦٢ . وَحَيْثُمَا يَكُونُ حَالُ الْبَيْنَةِ
١٦٣ . يُوَقَّفُ الْفَائِدُ لَا الْأَصُولُ
١٦٤ . وَكُلُّ شَيْءٍ يُسْرِعُ الْفَسَادُ لَهُ
١٦٥ . وَالْحُكْمُ بَيْنَهُ وَتَوْقِيفُ الثَّمَنِ
١٦٦ . وَالْمُدَّعِي كَالْعَبْدِ وَالنَّشْدَانُ
١٦٧ . أَوْ السَّمَاعُ أَنْ عَبْدَهُ أَبِيقُ
١٦٨ . لِحَمْسَةٍ أَوْ فَوْقَهَا يَسِيرًا
١٦٩ . وَإِنْ تَكُنْ بَعِيدَةً فَالْمُدَّعِي
١٧٠ . كَذَلِكَ مَعَ عَدْلٍ بَيْنَشْدَانٍ شَهِدُ

فصل

لَا الْحَقُّ لَكُنْ لِلْمُطَالِبِينَ
طَلَاقٍ أَوْ عِتَاقٍ أَوْ قَذْفٍ يَفِي

١٧١ . رَابِعَةٌ مَا تُلْزِمُ الْيَمِينَا
١٧٢ . شَهَادَةُ الْعَدْلِ أَوْ اثْنَتَيْنِ فِي

١٧٣. وَتُوقَفُ الزَّوْجَةُ ثُمَّ إِنْ نَكَلَ زَوْجٌ فَسَجُنٌ وَلِعَامِ الْعَمَلِ
١٧٤. وَقِيلَ لِلزَّوْجَةِ إِذْ يُدَيْنُ تَمَنَعُ نَفْسَهَا وَلَا تَزِينُ

فصل

١٧٥. خَامِسَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا عَمَلٌ وَهِيَ الشَّهَادَةُ الَّتِي لَا تُقْبَلُ
١٧٦. كَشَاهِدِ الزُّورِ وَالْإِبْنِ لِلْأَبِ وَمَا جَرَى بَجْرَاهُمَا مِمَّا أَبِي

فصل في شهادة السماع

١٧٧. وَأُعْمِلْتُ شَهَادَةَ السَّمَاعِ فِي الْحَمْلِ وَالنِّكَاحِ وَالرِّضَاعِ
١٧٨. وَالْحَيْضِ وَالْمِيرَاثِ وَالْمِيلَادِ وَحَالِ إِسْلَامٍ أَوْ أُوتِدَادِ
١٧٩. وَالرُّشْدِ وَالتَّسْفِيهِ وَالْإِيصَاءِ وَالْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَالْوَلَاءِ
١٨٠. وَفِي تَمْلُكِكَ لِلْمَلِكِ بِيَدِهِ يُقَامُ فِيهِ بَعْدَ طَوْلِ الْمُدَدِ
١٨١. وَحَبْسٍ مَنْ جَازَ مِنَ السَّنِينَا وَعَزْلٍ حَاكِمٍ وَفِي تَقْدِيمِهِ
١٨٢. وَشَرْطُهَا اسْتِعَاضَةٌ بِحَيْثُ لَا وَحَبْسٍ مَنْ جَازَ مِنَ السَّنِينَا
١٨٣. مَعَ السَّلَامَةِ مِنْ أَرْتِيَابِ وَعَزْلٍ حَاكِمٍ وَفِي تَقْدِيمِهِ
١٨٤. وَيُكْتَفَى فِيهَا بِعَدْلَيْنِ عَلَى مَعَ السَّلَامَةِ مِنْ أَرْتِيَابِ
١٨٥. وَمَاتَبَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ الْعَمَلَا وَيُكْتَفَى فِيهَا بِعَدْلَيْنِ عَلَى

فصل في مسائل من الشهادات

١٨٦. وَمَنْ لَطَالِبٍ بِحَقِّ شَهِيدَا وَلَمْ يُحَقِّقْ عِنْدَ ذَلِكَ الْعَدَدَا
١٨٧. فَهَالِكٌ عَنْهُ بِهِ قَوْلَانِ لِلْحُكْمِ فِي ذَلِكَ مُبَيَّنَّانِ
١٨٨. إِنْ غَاوَاهَا كَأَنَّهَا لَمْ تُذْكَرِ وَتَرْفَعُ الدَّعْوَى يَمِينُ الْمُتَكَبِّرِ
١٨٩. أَوْ يُلْزَمُ الْمُطْلُوبُ أَنْ يُقْرَأَ ثُمَّ يُؤَدِّي مَا بِهِ أَقْرَأَ

١٩٠. بَعْدَ يَمِينِهِ وَإِنْ مَجَّبَا
تَعِينًا أَوْ عَيْنٍ وَالْحَلْفَ أَبِي
١٩١. كَلَّفَ مَنْ يَطْلُبُهُ التَّعِينَا
وَهُوْلُهُ إِنْ أَعْمَلَ الْيَمِينَا
١٩٢. وَإِنْ أَبِي أَوْ قَالَ لَسْتُ أَعْرِفُ
بَطَّلَ حَقُّهُ وَذَاكَ الْأَعْرِفُ
١٩٣. وَمَا عَلَى الْمَطْلُوبِ إِجْبَارًا إِذَا
مَا شَهِدُوا فِي أَصْلِ مَلِكٍ هَكَذَا
١٩٤. وَمُنْكَرٌ لِلْحَضْمِ مَا ادَّعَاهُ
أَثَبَتْ بَعْدَ أَنَّهُ قَضَاهُ
١٩٥. لَيْسَ عَلَى شُهودٍ مِنْ عَمَلٍ
لِكُونِهِ كَمَا ذَبَّهِمْ فِي الْأَوَّلِ
١٩٦. وَفِي ذَوِي عَدْلٍ يُعَارِضَانِ
مُبَرَّرًا أَتَى هَهُمْ قَوْلَانِ
١٩٧. وَبِالشَّاهِدِينَ مُطَرَّفٌ قَضَى
وَالْحَلْفَ وَالْإِعْدَالَ أَصْبَحَ ارْتَضَى
١٩٨. وَقَدَّمَ التَّارِيخَ تَرْجِيحٌ قَبْلُ
لَا مَعَ يَدٍ وَالْعَكْسُ عَنْ بَعْضِ نَقْلِ
١٩٩. وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَاكَ عِنْدَمَا
لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ لَنَا يَيْنَهُمَا
٢٠٠. وَالشَّيْءُ يَدْعِيهِ شَخْصَانِ مَعَا
وَلَا يَدٌ وَلَا شَهِيدٌ يُدْعَى
٢٠١. يُقَسِّمُ مَا يَيْنَهُمَا بَعْدَ الْقَسْمِ
وَذَاكَ حُكْمٌ فِي التَّسَاوِي مُلْتَزِمٌ
٢٠٢. فِي بَيِّنَاتٍ أَوْ نُكُولٍ أَوْ يَدٍ
وَالْقَوْلُ قَوْلُ ذِي يَدٍ مُنْفَرِدٍ
٢٠٣. وَهُوْلُنْ أَقَامَ فِيهِ الْبَيِّنَةُ
وَحَالَةُ الْأَعْدَالِ مِنْهَا بَيِّنَةٌ

باب

اليمين وما يتعلق بها

٢٠٤. فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَأَعْلَى تُقْتَضَى
٢٠٥. وَمَالُهُ بَالٌ فَفِيهِ يُخْرَجُ
٢٠٦. وَقَائِمًا مُسْتَقْبَلًا يَكُونُ
٢٠٧. وَهِيَ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ فِي الْأَعْرَفِ
٢٠٨. وَمَا يَقِلُّ حَيْثُ كَانَ يَخْلِفُ
٢٠٩. وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ لِلْيَهُودِيِّ
٢١٠. كَمَا يَزِيدُ فِيهِ لِلتَّنْقِيلِ
٢١١. وَجُمْلَةُ الْكُفَّارِ يَخْلَفُونَهَا
٢١٢. وَمَا كَمِثْلِ الدَّمِّ وَاللَّعَانِ
٢١٣. وَهِيَ يَمِينُ تُهْمَةٍ أَوْ الْقَضَا
٢١٤. وَتُهْمَةٌ إِنْ قَوِيَتْ بِهَا تَحِبُّ
٢١٥. وَلِلَّتِي بِهَا الْقَضَا وَجُوبُ
٢١٦. وَلَا تُعَادُ هَذِهِ الْيَمِينَ
٢١٧. وَلِلْيَمِينِ أَيَّمَا إِعْمَالِ
٢١٨. إِلَّا بِمَا عُدَّ مِنَ التَّبَرُّعِ
٢١٩. وَفِي الْإِقَالَةِ ابْنُ عَتَابٍ يَرَى
٢٢٠. وَهَذِهِ الْيَمِينُ حَيْثُ تُوجِبُ
٢٢١. وَمُنِيَّتُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ نَفَى
- فِي مَسْجِدِ الْجَمْعِ الْيَمِينُ بِالْقَضَا
- إِلَيْهِ لَيْلًا غَيْرُ مَنْ تَبَرَّجَ
- مَنْ اسْتُحِقَّتْ عِنْدَهُ الْيَمِينُ
- عَلَى وَفَاقِ نَيْتَةِ الْمُسْتَحْلِفِ
- فِيهِ وَبِاللَّهِ يَكُونُ الْحَلْفُ
- مُنَزَّلَ التَّوْرَةَ لِلتَّشْدِيدِ
- عَلَى النَّصَارَى مُنَزَّلَ الْإِنْجِيلِ
- أَيَّمَانُهُمْ حَيْثُ يُعْظَمُونَهَا
- فِيهِ تَحَرِّيُ الْوَقْتِ وَالْمَكَانِ
- أَوْ مُنْكَرٍ أَوْ مَعَ شَاهِدٍ رِضَا
- يَمِينُ مَتَّهَمٍ وَكَيْسَتْ تَنْقَلِبُ
- فِي حَقِّ مَنْ يُعْذَمُ أَوْ يَغِيبُ
- بَعْدُ وَإِنْ مَرَّ عَلَيْهَا حِينَ
- فِيهَا يَكُونُ مِنْ دَعَاوِي السَّالِ
- مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالِ عِنْدَ الْمُدَّعِي
- وُجُوبَهَا بِشُبُهَةٍ مُعْتَبَرًا
- يَسُوعُ قَلْبُهَا وَمَا إِنْ تَقَلَّبُ
- عَنْهَا عَلَى الْبَتَاتِ يُبَدِي الْحَلْفَا

٢٢٢. وَمُثِبَتْ لِغَيْرِهِ ذَاكَ افْتَقَى
وَأَنَّ نَفْسِي فَالْتَفِي لِلْعِلْمِ كَفَى
٢٢٣. وَالْبَالِغُ السَّفِيهُ بَانَ حَقُّهُ
يَخْلِفُ مَعَ عَدْلٍ وَيَسْتَحِقُّهُ
٢٢٤. وَتُرْجَأُ الْيَمِينُ حَقَّتْ لِلْقَضَا
لِغَيْرِ بَالِغٍ وَحَقُّهُ اقْتَضَى
٢٢٥. وَحَيْثُ عَدْلٌ لِلصَّغِيرِ شَهْدَا
بِحَقِّهِ وَخَصْمُهُ قَدْ جَحَدَا
٢٢٦. يَخْلِفُ مُنْكَرٌ وَحَقٌّ وَقَفَا
إِلَى مَصِيرٍ خَصْمِهِ مُكَلَّفَا
٢٢٧. وَحَيْثُ يُبْدِي الْمُنْكَرُ النُّكُولَا
بُلُغَ مَحْجُورٍ بِهِ الْمَأْمُولَا
٢٢٨. وَالْبِكْرُ مَعَ شَاهِدِهَا تَخْلَفُ
وَفِي ادِّعَاءِ الْوِطْءِ أَيْضًا تَخْلَفُ
٢٢٩. وَفِي سِوَى الْمَشْهُورِ يَخْلِفُ الْأَبُ
عَنْ ابْنِهِ وَحَلْفُ الْإِبْنِ مَذْهَبُ

باب

الرَّهْنُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

٢٣٠. الرَّهْنُ تَوْثِيقٌ بِحَقِّ الْمُرْتَهِنِ
وَأِنْ حَوَى قَابِلَ غَيْبَةٍ ضَمِنَ
٢٣١. مَا لَمْ تَقْمَ لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ
لِمَا جَرَى فِي شَأْنِهِ مُعَيَّنَةٌ
٢٣٢. وَإِنْ يَكُنْ عِنْدَ أَمِينٍ وَقَفَا
فَلَا ضَمَانَ فِيهِ مَهْمَا تَلَفَا
٢٣٣. وَالْحَوْزُ مِنْ تَمَامِهِ وَإِنْ حَصَلَ
وَلَوْ مُعَارَاً عِنْدَ رَاهِنٍ بَطَلَ
٢٣٤. وَالْعَقْدُ فِيهِ لِسَاقَاةٍ وَمَا
أَشْبَهَهَا حَوْزٌ وَإِنْ تَقَدَّمَ
٢٣٥. وَالشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ مَا يُرْتَهَنُ
مِمَّا اسْتِيفَاءُ حَقٌّ يُمَكِّنُ
٢٣٦. فَخَارِجٌ كَالْحَمْرِ بِاتِّفَاقٍ
وَدَاخِلٌ كَالْعَبْدِ ذِي الْإِبَاقِ
٢٣٧. وَجَازَ فِي الرَّهْنِ اشْتِرَاطُ الْمَنْفَعَةِ
إِلَّا فِي الْأَشْجَارِ فَكُلُّ مَنْعَةٍ
٢٣٨. إِذَا النَّفْعُ لِعَامٍ عُنِينَا
وَالْبَدْوُ لِلصَّلَاحِ قَدْ تَبَيَّنَا
٢٣٩. وَفِي الَّذِي الدَّيْنُ بِهِ مِنْ سَلَفِ
وَفِي الَّتِي وَقْتِ اقْتِضَائِهَا خَفِي
٢٤٠. وَيَجُوزُ بَيْعُ مَحْدُودِ الْأَجَلِ
مِنْ غَيْرِ إِذْنِ رَاهِنٍ جَرَى الْعَمَلُ
٢٤١. مَعَ جَعْلِهِ ذَاكَ لَهُ وَلَمْ يَحْنُ
دَيْنٌ وَلَا بِعُقْدَةِ الْأَصْلِ قُرْنُ
٢٤٢. وَجَازَ رَهْنُ الْعَيْنِ حَيْثُ يُطْبَعُ
عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَ أَمِينٍ يَوْضَعُ
٢٤٣. وَالرَّهْنُ لِلْمُشَاعِ مَعَ مَنْ رَهْنَا
قَبْضُ جَمِيعِهِ لَهُ تَعَيَّنَا
٢٤٤. وَمَعَ غَيْرِ رَاهِنٍ يَكْفِيهِ أَنْ
يَحْلُلَ فِيهِ كَحُلُولِ مَنْ رَهْنُ
٢٤٥. وَالرَّهْنُ مَجْبُوسٌ بِبَاقِي مَا وَقَعَ
فِيهِ وَلَا يُرَدُّ قَدْرٌ مَا انْدَفَعَ
٢٤٦. وَشَرْطُ مِلْكِ الرَّهْنِ حَيْثُ لَا يَقَعُ
إِنْصَافُهُ مِنْ حَقِّهِ النَّهْيُ يَقَعُ

فصل في اختلاف المتراهنين

٢٤٧. وفي اختلاف راهنٍ ومُرتَهِنٍ
في عينِ رهنٍ كان في حقِّ رهنٍ
٢٤٨. القولُ قولُ راهنٍ إن صدَّقا
مقاله شاهدُ حالٍ مُطلقا
٢٤٩. كأن يكون الحقُّ قدره مائة
وقيمةُ الرهنِ لعشرِ مُبدئه
٢٥٠. والقولُ حيثُ يدَّعي من ارتَهَنَ
حلولَ وقتِ الرهنِ قولُ من رهنَ
٢٥١. وفي كُتُوبٍ خَلَّتِ وَيَدَّعي
جِدَّتْهُ الرَّاهِنُ عكسُ ذا وُعي
٢٥٢. إلا إذا خَرَجَ عما يُشْبهُهُ
في ذا وذا فـالعكسُ لا يُشْتَبهُ

باب

في الضمان وما يتعلّق به

٢٥٣. وَسُمِّيَ الضَّامِنُ بِالْحَمِيلِ كَذَاكَ بِالزَّرْعِيمِ وَالكَفِيلِ
٢٥٤. وَهُوَ مِنَ الْمَعْرُوفِ فَالْمَنْعُ اقْتَضَى
٢٥٥. وَالْحُكْمُ ذَا حَيْثُ اشْتَرَا طِ مَنْ ضَمِنَ
٢٥٦. وَبِاشْتِرَاكِ وَاسْتِوَاءٍ فِي الْعَدْدِ
٢٥٧. وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعَاتِ
٢٥٨. وَهُوَ بِوَجْهِهِ أَوْ بِهَالِ جَارِ
٢٥٩. وَلَا اِعْتِبَارَ بِرِضَا مَنْ ضَمِنَا
٢٦٠. وَيَسْقُطُ الضَّمانُ فِي فِسادِ
٢٦١. وَهُوَ بِمَا عَيَّنَ لِلْمَعَيَّنِ
٢٦٢. وَإِنْ ضَمَانَ الْوَجْهَ جَاءَ مُجْمَلًا
٢٦٣. وَجائزُ ضَمَانُ مَا تَأَجَّلَا
٢٦٤. وَمَا عَلَى الْحَمِيلِ غَرْمٌ مَا حَمَلَ
٢٦٥. وَيَأْخُذُ الضَّامِنُ مِنْ مَضْمُونِهِ
٢٦٦. وَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ لِقَائِمِ بِحَقِّ
٢٦٧. وَضامِنُ الْوَجْهِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَا
٢٦٨. مِنْ بَعْدِ تَأْجِيلِ لِهَذَا الْمُدْعِي
٢٦٩. وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُلَفِّ مَنْ يَضْمَنُهُ
٢٧٠. وَأَشْهَبُ بِضامِنِ الْوَجْهِ قَضَى
- كَذَاكَ بِالزَّرْعِيمِ وَالكَفِيلِ
مِنْ أَخْذِهِ أَجْرًا بِهِ أَوْ عَوْضًا
حَطًّا مِنَ الْمَضْمُونِ عَمَّنْ قَدْ ضَمِنَ
تَضامِنُ حُفَفَ فِيهِ أَنْ وَرَدَ
وُثْلُ مَنْ يُمْنَعُ كَالزَّوْجَاتِ
وَالأَخْذُ مِنْهُ أَوْ عَلَى الْخِيَارِ
إِذْ قَدْ يُؤَدَّى دَيْنٌ مَنْ لَا أَذِنَا
أَصْلِ الَّذِي فِيهِ الضَّمانُ بَادِ
وَهُوَ بِهَالِ حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنِ
الْحُكْمُ أَنَّ السَّهْلَ قَدْ تُحْمَلَا
مُعَجَّلَا وَعاجِلِ مَوْجَلَا
إِنْ مَاتَ مَضْمُونٌ وَلَمْ يَحْنِ أَجَلُ
ثابِتَ مَا أَدَاهُ مِنْ دِيُونِهِ
إِعْطاءً مَطْلُوبٍ بِهِ الضَّمانُ حَقِّ
دَعْوَى امْرِئٍ خَشِيَةَ أَنْ لَا يَحْضُرَا
بِقَدْرِ مَا اسْتَحَقَّ فِيهَا يَدْعِي
لِلْخَصْمِ لَزْمُهُ وَلَا يَسْجُنُهُ
عَلَيْهِ حَتْمًا وَيَقُولُهُ الْقَضَا



أَحْضَرَ مَضْمُونًا لِحَصْمِ مَيْتَا
كَالْيَوْمِ عِنْدَ الْحُكْمِ بِالْأَدَاءِ
لَمْ يَأْتِ بِالْحَمِيلِ بِالسَّهْلِ سَجِنُ

٢٧١. وَيَبْرَأُ الْحَمِيلُ بِالْوَجْهِ مَتَى
٢٧٢. وَأَخْرُوا السَّائِلَ لِلْإِرْجَاءِ
٢٧٣. إِنْ جَاءَ فِي الْحَالِ بِضَامِنٍ وَإِنْ

باب

الوكالة وما يتعلق بها

- ٢٧٤ . يجوزُ توكيلُ مَنْ تَصَرَّفَا
 فِي مَالِهِ لِمَنْ بِذَلِكَ أَتَّصَفَا
 ٢٧٥ . وَمُنِعَ التَّوَكِيلُ لِلذَّمِّيِّ
 وَلَيْسَ أَنْ وَكَّلَ بِالْمَرْضِيِّ
 ٢٧٦ . وَمَنْ عَلَى قَبْضِ صَبِيٍّ قَدَّمَا
 فَقَبْضُهُ بَرَاءَةٌ لِلْعَرَمَا
 ٢٧٧ . وَجَازَ لِلْمَطْلُوبِ أَنْ يُوَكَّلَا
 وَمَنْعُ سَخْنُونٍ لَهُ قَدْ نُقِلَا
 ٢٧٨ . وَحَيْثُمَا التَّوَكِيلُ بِالِإِطْلَاقِ
 فَذَلِكَ التَّفْوِيضُ بِاتِّفَاقِ
 ٢٧٩ . وَلَيْسَ يَمْضِي غَيْرُ مَا فِيهِ نَظَرُ
 إِلَّا بِنَصِّ فِي الْعَمُومِ مُعْتَبَرُ
 ٢٨٠ . وَذَلِكَ تَقْدِيمُ مَنْ يَرَاهُ
 بِمِثْلِهِ أَوْ بَعْضِ مَا اقْتَضَاهُ
 ٢٨١ . وَمَنْ عَلَى مُحْضَصٍ وَكَّلَ لَمْ
 يُقَدِّمُ إِلَّا إِنْ بِهِ الْجَعْلُ حَكْمُ
 ٢٨٢ . وَمَا مِنَ التَّوَكِيلِ لِاثْنَيْنِ فَمَا
 زَادَ مِنَ الْمُنْعُوعِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
 ٢٨٣ . وَالنَّقْضُ لِلِإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ مِنْ
 توكيلِ الإختصاصِ بِالرَّدِّ قِمْنُ
 ٢٨٤ . وَحَيْثُ الْإِقْرَارُ أَتَى بِمَعْزَلٍ
 عَنِ الْخِصَامِ فَهُوَ غَيْرُ مُعْمَلٍ
 ٢٨٥ . وَمَنْ عَلَى خُصُومَةٍ مُعَيَّنَةٍ
 توكيلُهُ فَالطُّولُ لَنْ يُوَهَّنَهُ
 ٢٨٦ . وَإِنْ يَكُنْ قُدِّمَ لِلْمُخَاصَمَةِ
 وَرَامَ أَنْ يُنْشِئَ أُخْرَى فَلَهُ
 ٢٨٧ . وَلَمْ يَجْزِ عَلَيْهِ نِصْفُ عَامٍ
 وَمَوْتُ مَنْ وَكَّلَ أَوْ وَكِّلَ
 ٢٨٨ . وَلَيْسَ مَنْ وَكَّلَهُ مُوَكَّلُ
 مِنْ زَمَنِ التَّوَكِيلِ لِلْخِصَامِ
 ٢٨٩ . وَمَنْ وَكَّلَهُ يُنْعَزِلُ
 يُبْطَلُ مَا كَانَ مِنَ التَّوَكِيلِ
 ٢٩٠ . وَمَنْ وَكَّلَهُ يُنْعَزِلُ
 بِمَوْتِ مَنْ وَكَّلَهُ يُنْعَزِلُ
 ٢٩١ . وَالْعَزْلُ لِلْوَكِيلِ وَالْمُوَكَّلِ
 مِنْهُ يَحْتَقِقُ بِوفاةِ الأوَّلِ



٢٩٢. وَمَا لَنْ حَضَرَ فِي الْجِدَالِ
٢٩٣. إِلَّا لِعُذْرِ مَرَضٍ أَوْ لِسَفَرٍ
٢٩٤. وَمَنْ لَهٗ مُوَكَّلٌ وَعَزَلَهُ
٢٩٥. وَكُلُّ مَنْ عَلَى مِيعٍ وَكَلًّا
٢٩٦. وَغَائِبٌ يَنْوِبُ فِي الْقِيَامِ
٢٩٧. وَجَائِزٌ إِثْبَاتُ غَيْرِ الْأَجْنَبِيِّ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ أَنْعِزَالٍ
وَمِثْلُهُ مُوَكَّلٌ ذَاكَ حَضَرَ
لِحِصْمِهِ إِنْ شَاءَ أَنْ يُوَكَّلَهُ
كَانَ لَهُ الْقَبْضُ إِذَا مَا أُغْفِلَا
عَنْهُ أَبٌّ وَابْنٌ وَفِي الْحِصَامِ
لِمَنْ يَغِيبُ وَاخْتِصَامُهُ أَبِي

فصل في تداعي الموكل والوكيل

٢٩٨. وَإِنْ وَكِلٌ ادَّعَى إِبْطَاصَ مَنْ
٢٩٩. مَعَ طَوْلِ مُدَّةٍ وَإِنْ يَكُنْ مَضَى
٣٠٠. وَإِنْ يَكُنْ بِالْفَوْرِ الْإِنْكَارَ لَهُ
٣٠١. وَقِيلَ إِنَّ الْقَوْلَ لِلْوَكِيلِ
٣٠٢. وَقِيلَ إِنْ أَنْكَرَ بَعْدَ حِينٍ
٣٠٣. وَإِنْ يَمُرَّ الزَّمَنُ الْقَلِيلُ
٣٠٤. وَقِيلَ بَلْ يَخْتَصُّ بِالمَقْوُوضِ
٣٠٥. وَمَنْ لَهٗ وَكَالَةٌ مُعَيَّنَةٌ
٣٠٦. وَالزَّوْجُ لِلزَّوْجَةِ كَالْمُوَكَّلِ
٣٠٧. وَمَوْتُ زَوْجٍ أَوْ وَكِيلٍ إِنْ عَرَضَ
٣٠٨. مِنْ مَالِهِ يَأْخُذُ ذَاكَ قَائِمٌ
وَكَّلَهُ مَا حَازَ فَهُوَ مُؤْتَمَنٌ
شَهْرٌ يُصَدَّقُ مَعَ يَمِينٍ تُقْتَضَى
فَالْقَوْلُ مَعَ حَلْفِ لِمَنْ وَكَّلَهُ
مَعَ الْيَمِينِ دُونَ مَا تَفْصِيلِ
فَهُوَ مُصَدَّقٌ بِأَلْيَمِينِ
فَمَعَ يَمِينِ قَوْلُهُ مَقْبُولٌ
إِلَيْهِ ذَا الْحُكْمِ لِفَرْقِ مُقْتَضِي
يَغْرَمُ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيْتَةَ
فِيهَا مِنَ الْقَبْضِ لِمَا بَاعَتْ يَلِي
مِنْ غَيْرِ دَفْعِ مَا بِتَحْقِيقِ قَبْضِ
بِالْفَوْرِ وَالْعَكْسُ لِعَكْسِ لَارِمٌ

باب

الصلح وما يتعلق به

٣٠٩. وَالصُّلْحُ جَائِزٌ بِالاتِّفَاقِ لَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الإِطْلَاقِ
 ٣١٠. وَهُوَ كَمَثَلِ البَيْعِ فِي الإِقْرَارِ كَذَلِكَ لِلجُمهورِ فِي الإِنْكَارِ
 ٣١١. فَجَائِزٌ فِي البَيْعِ جَازٌ مُطْلَقًا فِيهِ وَمَا اتَّقَى بَيْنَما يُتَّقَى
 ٣١٢. كَالصُّلْحِ بِالفِضَّةِ أَوْ بِالأَذهَبِ تَفَاضُّلاً أَوْ بِتَأخُّرِ أَبِي
 ٣١٣. وَالصُّلْحُ بِالمَطْعومِ فِي المَطْعومِ نَسِيئَةٌ رُدَّ عَلَى العَمومِ
 ٣١٤. وَالمَوْضِعُ مِنْ دَيْنٍ عَلَى التَّعْجِيلِ أَوْ المَزِيدِ فِيهِ لِلتَّأجيلِ
 ٣١٥. وَالجَمْعُ فِي الصُّلْحِ لِيَبْعَ وَسَلَفَ وَمَا أَبَانَ عَرَرًا إِذَا اتَّصَفَ
 ٣١٦. وَالصُّلْحُ بِالمَطْعَامِ قَبْلَ القَبْضِ مِنْ ذِمَّةٍ فَذَلِكَ غَيْرُ مُرْضِي
 ٣١٧. وَإِنْ يَكُنْ يُقْبَضُ مِنْ أَمَانَةٍ فَحَالَةُ الجَوَازِ مُسْتَبَانَةٍ

فصل

٣١٨. وَلِأَبِ الصُّلْحِ عَلَى المَحْجورِ وَلَوْ بِدُونِ حَقِّهِ المَأْثورِ
 ٣١٩. إِنْ حَشِيَ الفَوْتَ عَلَى جَمِيعِ مَا هَوِيَ بِهٍ يَطْلُبُ مَنْ قَدْ حَصَمَا
 ٣٢٠. وَالبِكْرُ وَحَدَهَا تُحْصُ ههنا بِعَفْوِهِ عَنِ مَهْرِهَا قَبْلَ البِنَا
 ٣٢١. وَلِلوَصِيِّ الصُّلْحُ عَمَّنْ قَدْ حَجَرَ يَجوزُ إِلا مَعَ غَيبِنِ أَوْ صَرَرِ
 ٣٢٢. وَلَا يَجوزُ نَقْضُ صُلْحِ أُبْرِمَا وَإِنْ تَرَضَّيَا وَجَبَرًا أَلزَمَا
 ٣٢٣. وَبِنَقْضِ الوَاقِعِ فِي الإِنْكَارِ إِنْ عادَ مُنْكَرٌ إِلَى الإِقْرَارِ
 ٣٢٤. وَالتَّرْكَاتُ مَا تَكُونُ الصُّلْحُ مَعَ عِلْمِ مِقْدَارِ لَهَا يَصِحُّ
 ٣٢٥. وَلَا يَجوزُ الصُّلْحُ بِاقْتِسَامِ مَا فِي ذِمَّةٍ وَإِنْ أَقْرَرَ العُرْمَا

٣٢٦. وَالزَّرْعِ قَبْلَ ذُرْوِهِ وَالثَّمَرِ
مَا دَامَ مُبْقَى فِي رُؤُوسِ الشَّجَرِ
٣٢٧. وَلَا يَاعْطَاءِ مِنَ الْوَرَاثِ
لِلْعَيْنِ فِي الْكَالِيِّ وَالْمِيرَاثِ
٣٢٨. وَحَيْثُ لَا عَيْنَ وَلَا دَيْنَ وَلَا
كَالِيٍّ سَاعَ مَا مِنْ إِرْثٍ بُدِلَا
٣٢٩. وَإِنْ يُفْتِ مَا الصُّلْحُ فِيهِ يُطْلَبُ
لَمْ يَجْزِ إِلَّا مَعَ قَبْضٍ يَجِبُ
٣٣٠. وَجَائِزٌ تَحْلُلُ فِيمَا ادَّعَى
وَلَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ لِلْمُدَّعَى
٣٣١. وَالصُّلْحُ فِي الْكَالِيِّ حَيْثُ حَلًّا
بِالصَّرْفِ فِي الْعَيْنِ لِزَوْجِ حَلًّا



باب

النكاح وما يتعلق به

٣٣٢. وباعتبار النَّكاحِ النَّكاحِ
واجِبٌ أَوْ مَنْدُوبٌ أَوْ مُبَاحٌ
٣٣٣. وَالْمَهْرُ وَالصَّيْغَةُ وَالزَّوْجَانِ
ثُمَّ الْوَلِيُّ جُمْلَةً الْأَرْكَانِ
٣٣٤. وَفِي الدُّخُولِ الْحَتْمُ فِي الْإِشْهَادِ
وَهُوَ مُكَمَّلٌ فِي الْإِنْعِقَادِ
٣٣٥. فَالصَّيْغَةُ النَّطْقُ بِمَا كَانَتْهَا
مِنْ مُقْتَضَى تَأَبُّدًا مُسْتَوْضِحًا
٣٣٦. وَرُبْعُ دِينَارٍ أَقْلُ الْمُصَدَّقِ
وَلَيْسَ لِلْأَكْثَرِ حَدٌّ مَا ارْتُقِيَ
٣٣٧. أَوْ مَا بِهِ قَوْمٌ أَوْ دِرَاهِمٌ
ثَلَاثَةٌ فَهِيَ لَهُ تَقَاوُمٌ
٣٣٨. وَقَدْرُهَا بِالذَّرْهِمِ السَّبْعِينِ
نَحْوِ مَنْ الْعِشْرِينَ فِي التَّبْيِينِ
٣٣٩. وَيَبْغِي فِي ذَاكَ الْإِحْتِيَاظُ
بِخَمْسَةِ بَقْدَرِهَا تَنَاطُ
٣٤٠. وَمِنْهُ مَا سُمِّيَ أَوْ مَا فُوضَا
فِيهِ وَحَتْمًا لِلدُّخُولِ فِرَاضًا
٣٤١. وَكُلُّ مَا يَصِحُّ مِلْكًا يُمْهَرُ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ فِيهِ غَرَرٌ
٣٤٢. وَالْمَهْرُ وَالصَّدَاقُ مَا قَدْ أُضِدِقَا
وَفِي الْكِتَابِ بِالْمَجَازِ أُطْلِقَا
٣٤٣. وَيُكْرَهُ النَّكاحُ بِالْمَوْجَلِ
إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَ مَعْجَلِ
٣٤٤. وَأَمَدُ الْكَوَالِيِ الْمَعِينَةِ
سِتَّةَ أَشْهُرٍ لِعِشْرِينَ سَنَةً
٣٤٥. بِحَسَبِ الْمَهْرِ فِي الْمَقْدَارِ
وَنَسْبَةِ الْأَزْوَاجِ وَالْأَقْدَارِ

فصلٌ في الأولياء وما يترتب على الولاية

٣٤٦. وَعَاقِدٌ يَكُونُ حُرًّا ذَكَرًا
مُكَلَّفًا وَالْقُرْبُ فِيهِ اعْتِبَرًا
٣٤٧. وَالسَّبْقُ لِلْمَالِكِ فَابْنِ فَأَبِ
فَالْأَقْرَبِينَ بَعْدَ التَّرْتِيبِ
٣٤٨. بِحَسَبِ السُّدُوتِ فِي التَّعْصِبِ

٣٤٩. وللوصيِّ العَقْدُ قَبْلَ الْأَوْلِيَا
٣٥٠. وَبَعْضُ اسْتَحَبَّ لِلْوَصِيِّ
٣٥١. وَالْمَرْأَةُ الْوَصِيُّ لَيْسَتْ تَعْقِدُ
٣٥٢. وَالْعَبْدُ وَالْمَحْجُورُ مَهْمَا نَكَحَا
٣٥٣. وَرُبْعُ دِينَارٍ لَهَا بِمَا اسْتَحَلَّ
٣٥٤. وَإِنْ يَمُتَ زَوْجٌ فَالْإِزْتُ هَدْرٌ
٣٥٥. وَعَاقِدٌ عَلَى ابْنِهِ حَالَ الصَّغَرِ
٣٥٦. إِنْ ابْتَنَى بَعْدَ الْبُلُوغِ دَخَلَا
٣٥٧. وَحَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ وَإِنْ بَنَى فَمَا
٣٥٨. وَالْحَلُّ بِالْفَسْخِ بِإِطْلَاقِ
- وَقِيلَ بَعْدَهُمْ وَمَا أَنْ رَضِيَا
أَنْ يُسْنِدَ الْعَقْدَ إِلَى الْوَصِيِّ
إِلَّا بِتَقْدِيمِ امْرِئٍ يُعْتَمَدُ
بِغَيْرِ إِذْنٍ فَانْفِسَاخٌ وَضَحَا
مِنْهَا إِنْ ابْتَنَى وَذَا بِهِ الْعَمَلُ
وَالْعَكْسُ لِلْحَاجِرِ فِيهِ النَّظَرُ
عَلَى شُرُوطٍ مُقْتَضَاةٍ بِالنَّظَرِ
مَعَ عِلْمِهِ يَلْزُمُهُ مَا حَمَلَا
يَلْزُمُهُ شَيْءٌ وَهَبَهُ عَلَيْهِمَا
إِنْ رَدَّ ذَاكَ وَبِإِصْدَاقِ

فصل فيمن له الإجمار وما يتعلق به

٣٥٩. ثُبُوبَةُ النِّكَاحِ وَالْمَلِكِ مَعَا
٣٦٠. كَمَا لَهُ ذَلِكَ فِي صِغَارِ
٣٦١. وَيُسْتَحَبُّ إِذْنُهَا وَالسَّيِّدُ
٣٦٢. وَالْأَبُ إِنْ زَوَّجَهَا مِنْ عَبْدٍ
٣٦٣. وَكَالْأَبِ الْوَصِيُّ فِي مَا جَعَلَا
٣٦٤. وَحَيْثَمَا زَوَّجَ بِكُرٍّ غَيْرِ الْأَبِ
٣٦٥. وَحَيْثَمَا الْعَقْدُ لِقَاضِيٍّ وُلِّيَّ
٣٦٦. وَتَأْذُنُ الثَّيِّبِ بِالْإِفْصَاحِ
٣٦٧. وَاسْتَنْطَقَتْ لِزَائِدٍ فِي الْعَقْدِ
- لِلْأَبِ الْإِجْمَارُ بِهَا قَدْ مُنِعَا
بِنَاتِهِ وَبِالْبَالِغِ الْأَبْكَارِ
بِالْجَبْرِ مُطْلَقًا لَهُ تَقَرُّدُ
فَهَوَّ مَتَى أَجْبَرَ ذُو تَعَدُّ
أَبٌ لَهُ مُسَوِّغٌ مَا فَعَلَا
فَمَعَ بُلُوغٍ بَعْدَ إِثْبَاتِ السَّبَبِ
فَمَعَ كُفٍّ بِإِصْدَاقِ الْمِثْلِ
وَالصَّمْتُ إِذْنُ الْبِكْرِ فِي النِّكَاحِ
كَقَبْضِ عَرَضٍ أَوْ كَزَوْجِ عَبْدٍ

٣٦٨. وَثِيْبٌ بَعَارِضٍ كَالْبِكْرِ
وبالحرام الخُلفُ فيها يَجْرِي
٣٦٩. كَوَاقِعٍ قَبْلَ الْبُلُوغِ الْوَارِدِ
وكالصَّحِيحِ مَا بَعَثَ فَاسِدِ
٣٧٠. وَإِنْ يُرْشِّدَهَا الْوَصِيَّ مَا أَبِي
فيها وَوَلَايَةُ النِّكَاحِ كَالْأَبِ

فصل في حكم فاسد النكاح وما يتعلق به

٣٧١. وَفَاسِدُ النِّكَاحِ مَهْمَا وَقَعَا
فَالْفَسْخُ فِيهِ أَوْ تَلَا فِي شَرَعَا
٣٧٢. فَمَا فَسَادُهُ يُخْصُّ عَقْدَهُ
فَفَسْخُهُ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَهُ
٣٧٣. وَمَا فَسَادُهُ مِنَ الصَّدَاقِ
فَهُوَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ بَعْدُ بَاقٍ
٣٧٤. وَحَيْثُ دَرَأَ الْحَدَّ يَلْحَقُ الْوَلَدُ
فِي كُلِّ مَا مِنَ النِّكَاحِ قَدْ فَسَدَ
٣٧٥. وَلِلَّتِي كَانَ بِهَا اسْتِمْتَاعٌ
صَدَاقُهَا لَيْسَ لَهُ امْتِنَاعٌ
٣٧٦. وَالْعَقْدُ لِلنِّكَاحِ فِي السَّرِّ اجْتِنِبُ
وَلَوْ بِالْإِسْتِكْتَامِ وَالْفَسْخُ يَجِبُ
٣٧٧. وَالْبُضْعُ بِالْبُضْعِ هُوَ الشُّغَارُ
وَعَقْدُهُ لَيْسَ لَهُ قَرَارُ
٣٧٨. وَأَجَلُ الْكَالِيِّ مَهْمَا أُغْفِلَا
قَبْلَ الْبِنَاءِ الْفَسْخُ فِيهِ أَعْمَلَا
٣٧٩. وَمَا يَنَافِي الْعَقْدَ لَيْسَ يُجْعَلُ
شَرْطًا وَغَيْرُهُ يَطْوَعُ يُقْبَلُ
٣٨٠. وَيَفْسُدُ النِّكَاحُ بِالْإِمْتِنَاعِ فِي
عُقْدَتِهِ وَهُوَ عَلَى الطَّوَعِ افْتَهَى

فصل في مسائل من النكاح

٣٨١. وَالْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ حَيْثُ وَصَّيَا
وَعَقْدَا عَلَى صَبِيٍّ أَمْضِيَا
٣٨٢. وَالْأَبُ لَا يَقْضِي اتِّسَاعَ حَالِهِ
تَجْهِيزَهُ لِابْنَتِهِ مِنْ مَالِهِ
٣٨٣. وَبِسِوَى الصَّدَاقِ لَيْسَ يُلْزَمُ
تَجْهِيزَ الثَّيِّبِ مَنْ يُحْكَمُ
٣٨٤. وَأَشْهَرُ الْقَوْلَيْنِ أَنْ تُجَهَّزَا
لَهُ بِكَالِيٍّ هَذَا قَدْ حُورَا
٣٨٥. وَلِلْوَصِيِّ يَنْبَغِي وَاللَّأْبِ
تَشْوِيرُهَا بِمَالِهَا وَالثَّيِّبِ



٣٨٦. وزائدٌ في المهرِ بعدَ العَقْدِ لا
٣٨٧. ونصفُهُ يَحِقُّ بِالطَّلَاقِ
٣٨٨. ومَوْتُهُ لِلْمَنْعِ مِنْهُ مُقْتَضٍ
٣٨٩. وإنْ أَتَى الضَّمانُ بِالمَهرِ عَلى
٣٩٠. ونَحْلَةَ لَيْسَ لَهَا افْتِقَارُ
٣٩١. وَيَنْفُذُ المَنْحُولُ لِلصَّغِيرِ مَعَ
٣٩٢. وَمَعَ طَلَاقِ قَبْلِ الِابْتِئاءِ
٣٩٣. والحَلْفُ فِيها مَعَ وَقوعِ الفِسخِ فِي
- يَسْقُطُ عَمَّا زادَهُ إِنْ دَخَلَ
مِنْ قَبْلِ الإِبتِئاءِ كَالصِّدَاقِ
فإِنَّهُ كَهَبَةِ لَمْ تُقْبَضِ
إِطلاقِهِ فَالحَمْلُ صَحَّ مُجَمَّلاً
إلى حِيارَةِ وَذا المُخْتارُ
أخِيهِ فِي المُشاعِ إِنْ مَوْتُ وَقَعَ
تَبَيَّنَتْ وَالْفِسخُ مَعَ البِئاءِ
تَنأَحِحُ قَبْلَ البِئاءِ فَاعْرِفِ

فصل في تداعي الزوجين وما يلحق به

٣٩٤. الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ مَهْمَا اخْتَلَفَا
٣٩٥. فَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ البِئاءِ
٣٩٦. مَعَ الِيمينِ إِنْ تَكُنْ لَمْ تُجَجَّرِ
٣٩٧. وَبَعْدَ ذَا يَحْلِفُ زَوْجٌ أَنْكَرًا
٣٩٨. فِي دَفْعِ ما كانَ عَلَيْهِ القَسَمُ
٣٩٩. وَإِنْ تَراضِيَا عَلى النِّكاحِ
٤٠٠. وَفِي انْفِسادِ حَيْثُ يُقَدُّ الرِّضَا
٤٠١. وَتَأخُذُ الزَّوْجَةُ مَعَ نُكولِهِ
٤٠٢. وَالْحَكْمُ فِي نُكولِ كُلِّ مَنها
٤٠٣. وَقِيلَ بَلْ نُكولُهُ مُصَدِّقُ
٤٠٤. وَحَيْثُما ادَّعِيَ ما قَدِ يُنكَرُ
- فِي قَدْرِ مَهرِ وَالنِّكاحِ عَرَفَا
فالقولُ لِلزَّوْجَةِ قَدِ تَعَيَّنَا
وعاقِدٌ يَحْجُرُها بِها حَري
ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَها مُحْضِرًا
أوَ الفِراقِ دونَ شيءٍ يَلْزَمُ
ففي الأَصَحِّ الرِّفْعُ لِلجُنَاحِ
وِبِطْلانِهِ واحِدَةٍ جَرى القِضا
ما يفتضيه الحلفُ فِي حُلُولِهِ
بِما بِهِ بَعْدَ الِيمينِ حَكِيمًا
لِما ادَّعَتْهُ زَوْجَةُ مُحَقَّقُ
تَرَدُّدُ الإِمامِ فِيهِ يُؤَوَّرُ



- ٤٠٥ . فَمَالٌ يَخْلِفَانِ وَالنِّكَاحُ
بَيْنَهُمَا الْفَسْخُ لَهُ يُتَاحُ
٤٠٦ . وَجَعَلَ الْقَوْلَ لِمَنْ جَاءَ بِمَا
يُشْبِهُ وَارْتَضَاهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
٤٠٧ . وَالنَّوْعُ وَالْوَصْفُ إِذَا مَا اخْتَلَفَا
فِيهِ لِلَاخْتِلَافِ فِي الْقَدْرِ اقْتَصَى
٤٠٨ . وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ فِيمَا عَيْنَا
مَنْ قَدَرَهُ مَعَ حَلْفِهِ بَعْدَ الْبِنَا
٤٠٩ . وَتَخْلِفُ الزَّوْجَةُ إِنْ لَمْ يَخْلِفْ
وَتَقْتَضِي مَا عَيَّنْتَ بِالْحَلْفِ
٤١٠ . وَإِنْ هُمَا تَخَالَفَا فِي نَوْعِ مَا
أَصْدَقَ مَا كَانَ فَحَلْفَا أُلْزِمَا
٤١١ . وَفِي الْأَصَحِّ يَبْتُتُ النِّكَاحُ
وَمَهْرٌ مِثْلُهَا لَهَا مُبَاحٌ

فصل في الاختلاف في القبض

- ٤١٢ . وَإِنْ هُمَا قَبِلَ الْبِنَاءَ اخْتَلَفَا
فِي الْقَبْضِ لِلتَّقْدِ الَّذِي قَدْ وُصِفَا
٤١٣ . فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ وَالْيَمِينِ
أَوْ لِلَّذِي فِي حِجْرِهِ تَكُونُ
٤١٤ . وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ بَعْدَ مَا بَنَى
وَيَدَّعِي الدَّفْعَ لَهَا قَبْلَ الْبِنَا
٤١٥ . وَهُوَ هَا فِيهَا ادَّعَى مِنْ بَعْدِ أَنْ
بَنَى بِهَا وَالْعُرْفُ رَعِيَهُ حَسَنُ
٤١٦ . وَالْقَوْلُ وَالْيَمِينُ لِلَّذِي ابْتَنَى
فِي دَفْعِهِ الْكَالِيَّ قَبْلَ الْإِبْتِنَا
٤١٧ . إِنْ كَانَ قَدْ حَلَّ وَفِي الَّذِي يَحِلُّ
بَعْدَ بِنَائِهِ لَهَا الْقَوْلُ جُعِلَ
٤١٨ . ثُمَّ لَهَا امْتِنَاعُهَا أَنْ يَدْخُلَا
أَوْ تَقْبِضَ الْحَائِنَ مِمَّا أَجْلَا

فصل فيما يهديه الزوج ثم يقع الطلاق

- ٤١٩ . وَكُلُّ مَا يُرْسَلُهُ الزَّوْجُ إِلَى
زَوْجَتِهِ مِنَ الثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ
٤٢٠ . فَإِنْ يَكُنْ هَدِيَّةً سَمَّاهَا
فَلَا يَسْوَعُ أَخْذَهُ إِيَّاهَا
٤٢١ . إِلَّا بِفَسْخِ قَبْلَ أَنْ يَبْتِنَيَا
فَأَنَّهُ مُسْتَخْلِصٌ مَا بَقِيََا
٤٢٢ . وَإِنْ يَكُنْ عَارِيَّةً وَأَشْهَدَا
مَنْ قَبْلَ سِرًّا فَلَهُ مَا وَجَدَا

- ٤٢٣ . وَمُدَّعٍ إِرْسَالَهَا كَيْ تُحْتَسَبَ
مِنْ مَهْرَهَا الْخُلْفُ عَلَيْهِ قَدْ وَجِبَ
٤٢٤ . ثُمَّ لَهَا الْخِيَارُ فِي صَرْفٍ وَفِي
إِمْسَاكِهَا مِنْ الصَّدَاقِ فَاعْرِفِ
٤٢٥ . وَمُدَّعِي الْإِرْسَالِ لِلثَّوَابِ
شَاهِدُهُ الْعُرْفُ بِبِلَا أَرْتِيَابِ
٤٢٦ . وَشَرْطُ كِسْوَةِ مَنْ الْمُحْظُورِ
لِلزَّوْجِ فِي الْعُقْدِ عَلَى الْمَشْهُورِ

فصل في الاختلاف في الشوار المورد بيت البناء

- ٤٢٧ . وَالْأَبُ إِنْ أوردَ بَيْتَ مَنْ بَنَى
بَيْتَهُ الْبِكْرِ شِوَارَ الْإِيْتِنَا
٤٢٨ . وَقَامَ يَدَّعِي إِعَارَةَ لِمَا
زَادَ عَلَى تَقْدِ إِلَيْهِ سُؤْلَهَا
٤٢٩ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِغَيْرِ بَيْنَةٍ
مَا لَمْ يَطُلْ بَعْدَ الْبِنَا فَوْقَ السَّنَةِ
٤٣٠ . وَإِنْ يَكُنْ بِمَا أَعَارَ أَشْهَدَا
قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهُ مَا وَجَدَا
٤٣١ . وَفِي سِوَى الْبِكْرِ وَمِنْ غَيْرِ أَبِي
قَبُولُ قَوْلٍ دُونَ إِشْهَادِ أَبِي
٤٣٢ . وَلَا ضَمَانَ فِي سِوَى مَا أَتْلَفَتْ
مَالِكَةَ لِأَمْرِهَا الْعِلْمَ اقْتَفَتْ

فصل في الاختلاف في متاع البيت

- ٤٣٣ . وَإِنْ مَتَاعُ الْبَيْتِ فِيهِ اخْتِلَافًا
وَلَمْ تَقُمْ بَيْنَتُهُ فَمُتَّقَى
٤٣٤ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِ
فِيمَا بِهِ يَلِيقُ كَالسَّكِينِ
٤٣٥ . وَمَا يَلِيقُ بِالنِّسَاءِ كَالْحَلِيِّ
فَهُوَ لِرِزْوَجَةٍ إِذَا مَا تَأْتَلِي
٤٣٦ . وَإِنْ يَكُنْ لاقٍ بِكُلِّ مِنْهُمَا
مِثْلُ الرِّقِيقِ حَلْفًا وَاقْتَسَمَا
٤٣٧ . وَمَالِكُ بِذَلِكَ لِلزَّوْجِ قَضَى
مَعَ الْيَمِينِ وَبِقَوْلِهِ الْقَضَا
٤٣٨ . وَهُوَ لِمَنْ يَخْلِفُ مَعَ نُكُولِ
صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيلِ

فصل في إثبات الضرر والقيام به وبعث الحكّمين

- ٤٣٩ . وَيُثَبِّتُ الْإِضْرَارُ بِالشُّهُودِ
أَوْ بِسَمَاعِ شَاعٍ فِي الْوَجُودِ



إِضْرَارُهُ ففسي اِخْتِلَاعٍ رَجَعْتُ
وقال قوم ما اليمين بينه
فالرَّدُ لِلْخُلْعِ مَعَ الْخُلْفِ اعْتَمِدُ
وَفُرْقَةٌ تَمْضِي بِكُلِّ حَالٍ
وَلَمْ يَكُنْ هَابِهُ شَرْطٌ صَدَرَ
وقيل بعد رَفْعِهِ لِلْحَكَمِ
وبالطلاق إن يُعَدَّ قِضَاؤُهُ
لِزَوْجَةٍ وَرَفَعَهَا تَكَرَّرَا
بَيْنَهُمَا بِمُقْتَضَى الْقُرْآنِ
وَالْبُعْثُ مِنْ غَيْرِهِمَا إِنْ عُدِمَا
إِعْذَارٌ لِلزَّوْجَيْنِ فَمَا فَعَلَا

٤٤٠ . وَإِنْ تَكُنْ قَدْ خَالَعَتْ وَأُثْبِتَتْ
٤٤١ . وَبِالْيَمِينِ النَّصَّ فِي الْمَدْوَنَةِ
٤٤٢ . كَذَا إِذَا عَدُلَ بِالْإِضْرَارِ شَهْدُ
٤٤٣ . لِأَنَّ ذَاكَ رَاجِعٌ لِلْمَالِ
٤٤٤ . وَحَيْثُمَا الزَّوْجَةُ تُثْبِتُ الضَّرَرَ
٤٤٥ . قِيلَ لَهَا الطَّلَاقُ كَالْمُتَزِمِ
٤٤٦ . وَيَزُجَّرُ الْقَاضِي بِمَا يَشَاؤُهُ
٤٤٧ . وَإِنْ ثُبُوتُ ضَرَرٍ تَعَدَّرَا
٤٤٨ . فَالْحَكَمَانِ بَعْدُ يُبْعَثَانِ
٤٤٩ . إِنْ وُجِدَا عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِهِمَا
٤٥٠ . وَمَا بِهِ قَدْ حَكَمَا يَمْضِي وَلَا

فصل في الرضاع

فَمِثْلُهُمَا مِنَ الرِّضَاعِ يُجْتَنَبُ
فَهُوَ إِلَى فَنَسْخِ النِّكَاحِ دَاعِي
وَرِضْفُهُ مِنْ قَبْلِ الْإِبْتِنَاءِ
لَا بِاعْتِرَافِ زَوْجَةٍ إِنْ وَقَعَا
بِصِحَّةِ الْإِرْضَاعِ شَاهِدَيْنِ
مِنْ قَبْلِ عَقْدِ قَدْ فَشَا وَعَلِمَا
وَاحِدَةٍ خُلْفٍ وَفِي الْأُولَى اقْتَفَى

٤٥١ . وَكُلُّ مَنْ تَحْرُمُ شَرَعًا بِالنَّسَبِ
٤٥٢ . فَإِنْ أَقَرَّ الزَّوْجُ بِالرِّضَاعِ
٤٥٣ . وَيَلْزَمُ الصَّدَاقُ بِالْبِنَاءِ
٤٥٤ . كَذَاكَ بِالْإِقْرَارِ مِنْهُمَا مَعَا
٤٥٥ . وَيُفْسَخُ النِّكَاحُ بِالْعَدْلَيْنِ
٤٥٦ . وَبِاثْنَتَيْنِ إِنْ يَكُنْ قَوْلُهُمَا
٤٥٧ . وَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ كَذَا وَفِي

فصل في عيوب الزوجين وما يراؤ به

- ٤٥٨ . مِنَ الْجُنُونِ وَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ وَالِدَاءِ فِي الْفَرْجِ الْخِيَارُ يُقْتَنَصُ
- ٤٥٩ . بَعْدَ بُبُوتِ الْعَيْبِ أَوْ إِقْرَارِ بِهِ وَرَفْعِ الْأَمْرِ فِي الْمُخْتَارِ
- ٤٦٠ . وَدَاءُ فَرْجِ الزَّوْجِ بِالْقِضَاءِ كَالجَبِّ وَالْعُنَّةِ وَالْخِصَاءِ
- ٤٦١ . وَذَاكَ لَا يُرْجَى لَهُ زَوَالٌ فَلَيْسَ فِي الْحُكْمِ بِهِ إِمْهَالٌ
- ٤٦٢ . وَحَيْثُ عَيْبُ الزَّوْجِ بِاعْتِرَاضٍ أَوْ بَرَصٍ وَقِيمٍ عِنْدَ الْقَاضِي
- ٤٦٣ . أَجَلُّهُ إِلَى تَمَامِ عَامٍ كَذَاكَ فِي الْجُنُونِ وَالْجُدَامِ
- ٤٦٤ . وَبَعْدَ ذَا يُحْكَمُ بِالطَّلَاقِ إِنْ عُدِمَ الْبُرْءُ عَلَى الْإِطْلَاقِ
- ٤٦٥ . وَالْعَبْدُ فِي الْأَصْحَحِّ كَالْأَخْرَارِ وَقِيلَ بِالتَّشْطِيرِ كَالظُّهَارِ
- ٤٦٦ . وَكَالرِّجَالِ أَجَلُ النِّسَاءِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَدْوَاءِ
- ٤٦٧ . وَفِي سِوَاهَا لَا يَكُونُ الْأَجَلُ هُنَّ إِلَّا مَا يَرَى الْمُؤَجَّلُ
- ٤٦٨ . وَيُمنَعُ الْمَبْرُوضُ وَالْمَجْدُومُ مِنْ بِنَائِهِ وَذُو الْجُنُونِ فَاسْتَيْنُ
- ٤٦٩ . وَذُو اعْتِرَاضٍ وَحَدُّهُ لَنْ يُمنَعَ وَهُوَ مُصَدِّقٌ إِذَا مَا نَوَزَعَا
- ٤٧٠ . وَإِنْ يُقْلُ وَطِنْتُ أَتْنَاءَ الْأَمْدِ فَقَوْلُهُ مَعَ الْيَمِينِ مُعْتَمَدٌ
- ٤٧١ . وَتُمنَعُ الْإِنْفَاقُ مَنْ لَمْ تَدْخُلِ إِنْ طَلَبْتَهُ فِي خِلَالِ الْأَجَلِ
- ٤٧٢ . وَالْعَيْبُ فِي الرِّجَالِ مِنْ قَبْلِ الْبِنَاءِ وَتُمنَعُ الْإِنْفَاقُ مَنْ لَمْ تَدْخُلِ
- ٤٧٣ . إِلَّا اعْتِرَاضًا كَانَ بَعْدَ مَا دَخَلَ وَالْعَيْبُ فِي الرِّجَالِ مِنْ قَبْلِ الْبِنَاءِ
- ٤٧٤ . وَبِالْقَدِيمِ الزَّوْجِ وَالكَثِيرِ إِلَّا اعْتِرَاضًا كَانَ بَعْدَ مَا دَخَلَ
- ٤٧٥ . إِلَّا حَدِيثَ بَرَصٍ مَنْزُورٍ وَبِالْقَدِيمِ الزَّوْجِ وَالكَثِيرِ
- ٤٧٦ . وَزَوْجَةً بِسَابِقِ لِعَقْدِهِ وَهُوَ لَزَوْجِ آفَةٍ مِنْ بَعْدِهِ

- ٤٧٧ . والرَّثَقُ دَاءُ الْفَرْجِ فِي النِّسَاءِ
 ٤٧٨ . وَلَا تُرَدُّ مِنْ عَمَى وَلَا شَلَلٍ
 ٤٧٩ . وَالزَّوْجُ حَيْثُ لَمْ يَجِدْهَا بِكَرًا
 ٤٨٠ . مَا لَمْ يُزَلْ عُدَّتْهَا نِكَاحٌ
 ٤٨١ . وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ قَبْلَ الْإِنْتِنَا
 ٤٨٢ . وَالْقَوْلُ بَعْدُ فِي الْحُدُوثِ قَوْلُ الْأَبِ
 ٤٨٣ . كَذَا بَرَدٌ فِي انْتِسَابِ أَلْفِيَا
 كَالْقَرْنِ ثُمَّ الْعَفْلِ وَالْإِفْضَاءِ
 وَنَحْوِهِ إِلَّا بِشَرْطِ يُمْتَثَلُ
 لَمْ يَزِجْغِ إِلَّا بِاشْتِرَاطِ عَذْرَا
 مُكْتَسَمٌ فَالرَّدُّ مُسْتَبَاحٌ
 فِي قَدَمِ الْعَيْبِ الَّذِي تَبَيَّنَا
 وَالزَّوْجُ إِذْ ذَاكَ بَيَانُهُ وَجَبَ
 لِعَيْسَةٍ أَوْ مُسْتَرَقًّا قَضِيَا

فصل في الإيلاء والظَّهَارِ

- ٤٨٤ . وَمَنْ لَوَطَّ بِيَمِينٍ مَنَعَهُ
 ٤٨٥ . فَذَلِكَ الْمُؤَلِّي وَتَأْجِيلُ وَجَبَ
 ٤٨٦ . وَأَجَلَ الْإِيْلَاءِ مِنْ يَوْمِ الْحَلْفِ
 ٤٨٧ . وَيَقَعُ الطَّلَاقُ حَيْثُ لَا يَفِي
 ٤٨٨ . وَعَادِمٌ لِللَّوْطِ لِلنِّسَاءِ
 ٤٨٩ . وَأَجَلَ الْمُؤَلِّي شَهْرٌ أَرْبَعَةٌ
 ٤٩٠ . فِي ذَاكَ حَيْثُ التَّرْكَ قَصْدًا لِلضَّرَرِ
 ٤٩١ . بَعْدَ تَلَاوُمٍ وَفِي الظَّهَارِ
 ٤٩٢ . وَأَجَلَ الْمُظَاهِرِ الْمَأْتُورِ
 ٤٩٣ . مِنْ بَعْدِ أَنْ يُؤْمَرَ بِالتَّكْفِيرِ
 ٤٩٤ . كَذَاكَ أَيْضًا مَا لَهُ ظَهَارُ
 ٤٩٥ . وَإِنْ يَكُنْ مُظَاهِرًا أَوْ مُؤَلِّيًا
 لِرَّوْجَةٍ فَوْقَ شَهْرٍ أَرْبَعَةَ
 لَهُ إِلَى فَيْتِيهِ لِمَا اجْتَنَبَ
 وَحَانَتْ مِنْ يَوْمِ رَفْعِهِ اثْتِنْفِ
 إِلَّا عَلَى ذِي الْعُدْرِ فِي التَّخْلُفِ
 لَيْسَ لَهُ كَالشَّيْخِ مِنْ إِيْلَاءِ
 وَاشْتَرَكَ التَّارِكُ لِللَّوْطِ مَعَهُ
 مِنْ بَعْدِ رَجْعِ حَاكِمٍ وَمَا أزدَجَرَ
 لِمَنْ أَبَى التَّكْفِيرَ ذَاكَ جَارِ
 مِنْ يَوْمِ رَفْعِهِ هُوَ الْمَشْهُورُ
 وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ لَا التَّخْيِيرِ
 مَنْ لَأَعْلَى اللَّوْطِ لَهُ اقْتِدَارُ
 عَبْدًا يُؤَجَّلُ نِصْفَ ذَا التَّأْجِيلِ

٤٩٦. ثُمَّ الطَّلَاقُ فِي انْقِضَاءِ الأَجَلِ
بَعْدَ تَقْضِي المَوْجِبَاتِ الأوَّلِ
٤٩٧. وَيَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فِيمَا أَصْدَرَا
مَنْ فَاءَ فِي العِدَّةِ أَوْ مَنْ كَفَّرَا

فصل في اللعان

٤٩٨. وَإِنَّمَا لِلزَّوْجِ أَنْ يَلْتَعِنَا
بِنَفْسِي حَمَلٍ أَوْ بِرُؤْيَا الزَّوْأِ
٤٩٩. مَعَ ادِّعَائِهِ لِلإِسْتِبْرَاءِ
وَحَيْضَةً بَيِّنَةً الإِجْرَاءِ
٥٠٠. وَيُسْجَنُ القَاذِفُ حَتَّى يَلْتَعِنُ
وَإِنْ أَبَى فَالْحَدُّ حُكْمٌ يَقْتَرِنُ
٥٠١. وَمَا بِحَمَلٍ بِبُيُوتِهِ يَقَعُ
وَقَدْ أَتَى عَن مَالِكٍ حَتَّى تَضَعُ
٥٠٢. وَيَبْدَأُ الزَّوْجُ بِالإِلْتِعَانِ
لِدَفْعِ حَدِّ أَرْبَعِ الأَيْمَانِ
٥٠٣. إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا عَلَى مَا وَجَبَا
مُخَمَّمًا بِلَعْنَةٍ إِنْ كَذَبَا
٥٠٤. وَتَحْلِفُ الزَّوْجَةُ بَعْدَ أَرْبَعَا
لِتَدْرَأَ الحَدَّ بِنَفْسِي مَا ادَّعَى
٥٠٥. تَحْمِيسُهَا بِغَضَبٍ إِنْ صَدَقَا
ثُمَّ إِذَا تَمَّ اللُّعَانُ افْتَرَقَا
٥٠٦. وَيَسْقُطُ الحَدُّ وَيَنْتَفِي الوَلَدُ
وَيُجْرَمُ العَوْدُ إِلَى طَوْلِ الأَمَدِ
٥٠٧. وَالفَسْخُ مِنْ بَعْدِ اللُّعَانِ ماضٍ
دُونَ طَلَاقٍ وَبِحُكْمِ القَاضِي
٥٠٨. وَمُكْذِبٌ لِنَفْسِهِ بَعْدَ التَّحِقُّقِ
وَلَدُهُ وَحَدٌّ وَالتَّحْرِيمُ حَقٌّ
٥٠٩. وَرَاجِعٌ قَبْلَ التَّمَامِ مِنْهُمَا
يُحَدُّ وَالنِّكَاحُ لَنْ يَنْفَصِمَا
٥١٠. وَسَاكِتٌ وَالحَمْلُ حَمَلٌ بَيِّنٌ
وَمِثْلُهُ الوَاطِئُ بَعْدَ الرُّؤْيَا
٥١١. وَإِنْ تَضَعُ بَعْدَ اللُّعَانِ لَأَقْلَ
وَلَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ مِنْ تَأْيِيدِ
٥١٢. وَإِنْ تَضَعُ بَعْدَ اللُّعَانِ لَأَقْلَ
وَلَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ مِنْ تَأْيِيدِ
٥١٣. وَإِنْ تَضَعُ بَعْدَ اللُّعَانِ لَأَقْلَ
وَلَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ مِنْ تَأْيِيدِ

باب

الطلاق والرجعة وما يتعلق بهما

٥١٤. مِنَ الطَّلَاقِ الطَّلَاقَةُ السُّنِّيَّةُ
 ٥١٥. وَهِيَ الْوُقُوعُ حَالَ طَهْرٍ وَاحِدَةٍ
 ٥١٦. مِنْ ذَلِكَ بَائِنٌ وَمِنْهُ رَجْعِي
 ٥١٧. مِنْهُ مُمْلِكٌ وَمِنْهُ جُلْعِي
 ٥١٨. وَيَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فِي الرَّجْعِيِّ
 ٥١٩. وَلَا افْتِقَارَ فِيهِ لِلصَّدَاقِ
 ٥٢٠. وَمَوْقِعُ الطَّلَاقِ دُونَ طَهْرٍ
 ٥٢١. وَفِي الْمُمْلِكِ خِلَافٌ وَالْقَضَا
 ٥٢٢. وَبَائِنٌ كُلُّ طَلَاقٍ أَوْقَعَا
 ٥٢٣. وَبِالثَّلَاثِ لَا تَحْسُلُ إِلَّا
 ٥٢٤. وَهُوَ حُرٌّ مُتَّهَى الطَّلَاقِ
 ٥٢٥. هَبْ أَنَهَا بِكَلِمَةٍ قَدْ جُمِعَتْ
 ٥٢٦. وَمَوْقِعٌ مَا دَوَّهَتْهَا مَعْدُودٌ
- إِنْ حَصَلَتْ شُرُوطُهَا الْمَرْعِيَّةُ
 مِنْ غَيْرِ مَسِّ وَارْتِدَافِ زَائِدَةٍ
 وَمَا عَدَا السُّنِّيَّ فَهُوَ بَدْعِي
 وَذُو الثَّلَاثِ مُطَلَّقًا وَرَجْعِي
 قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَمَدِ الْمَرْعِيِّ
 وَالْإِذْنُ وَالسُّوَالِيَّ بَاتَّفَاقٍ
 يُمْنَعُ مَعَ رُجُوعِهِ بِالْقَهْرِ
 بِطَلْقَةٍ بَائِنَةٍ فِي الْمُرْتَضَى
 قَبْلَ الْبِنَاءِ كَيْفَمَا قَدْ وَقَعَا
 مِنْ بَعْدِ زَوْجٍ لِلَّذِي تَخَلَّى
 وَحُكْمُهُمَا يَنْفُذُ بِالْإِطْلَاقِ
 أَوْ طَلْقَةٍ مِنْ بَعْدِ أُخْرَى وَقَعَتْ
 بَيْنَهُمَا إِنْ قُضِيَ التَّجْدِيدُ

فصل في الخلع

٥٢٧. وَالْخُلْعُ سَائِعٌ وَالْإِفْتِدَاءُ
 ٥٢٨. وَالْخُلْعُ بِاللَّازِمِ فِي الصَّدَاقِ
 ٥٢٩. وَكَيْسَ لِلْأَبِ إِذَا مَاتَ الْوَالِدُ
 ٥٣٠. وَالْخُلْعُ بِالْإِنْفَاقِ مُخَدَّودُ الْأَجَلِ
- فَالْإِفْتِدَاءُ بِالَّذِي تَشَاءُ
 وَحَمْلٍ أَوْ عِدَّةٍ أَوْ إِنْفَاقٍ
 شَيْءٌ وَذَا بِهِ الْقَضَاءُ فِي الْمُدَدِ
 بَعْدَ الرِّضَاعِ بِجَوَازِهِ الْعَمَلِ

٥٣١. وَجَازَ قَوْلًا وَاحِدًا حَيْثُ التَّزِمُ
ذَاكَ وَإِنْ مُخَالِجٌ بِهِ عُدِمَ
٥٣٢. وَلِلْأَبِ التَّرْكَ مِنْ الصَّدَاقِ
أَوْ وَضَعُهُ لِلْبُكَرِ فِي الطَّلَاقِ

فصل

٥٣٣. وَيَلْزِمُ الطَّلَاقُ بِالْتَضْرِيحِ
وَبِالْكُنَايَاتِ عَلَى الصَّحِيحِ
٥٣٤. وَيَقْضَى الْوَأَقِعُ مِنْ سَكْرَانٍ
مُخْتَلِطٍ كَالْعَتَقِ وَالْإِيْمَانِ
٥٣٥. وَمَنْ مَرِيضٍ وَمَتَى مِنَ الْمَرَضِ
مَاتَ فَلِلزَّوْجَةِ الْإِزْثُ مُفْتَرَضٌ
٥٣٦. مَا لَمْ يَكُنْ بِخُلْعٍ أَوْ تَخْيِيرِ
أَوْ مَرَضٍ لَيْسَ مِنَ الْمَخْدُورِ
٥٣٧. وَالْخُلْفُ فِي مُطَلَّقٍ هَزَلًا وَضَحًا
ثَالِثُهَا إِلَّا إِنْ اهْزُلَ اتَّضَحَ
٥٣٨. وَمَالِكَ لَيْسَ لَهُ بِمُلْزِمٍ
لِكُرِّهِ فِي الْفِعْلِ أَوْ فِي الْقَسَمِ

فصل

٥٣٩. وَكُلُّ مَنْ يَمِينُهُ بِاللَّازِمَةِ
لَهُ الثَّلَاثُ فِي الْأَصَحِّ لِازِمَتِهِ
٥٤٠. وَقِيلَ بَلْ وَاحِدَةٌ رَجَعِيَّةٌ
مَعَ جَهْلِهِ وَقَفْدِهِ لِلنِّيَّةِ
٥٤١. وَقِيلَ بَلْ بَائِتَةٌ وَقِيلَ بَلْ
جَمِيعُ الْإِيْمَانِ وَمَا بِهِ عَمَلٌ
٥٤٢. وَالْبُكَرُ ذَاتُ الْأَبِ لَا تَخْتَلِعُ
إِلَّا بِإِذْنِ حَاجِزٍ وَتُمْتَعُ
٥٤٣. وَجَازَ إِنْ أَبَّ عَلَيْهَا أَعْمَلَتِ
كَذَا عَلَى الثَّيْبِ بَعْدَ الْإِذْنِ لَهُ
٥٤٤. وَامْتَنَعَ الْخُلْعُ عَلَى الْمَخْجُورِ
إِلَّا بِإِذْنِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ
٥٤٥. وَالْخُلْعُ جَائِزٌ عَلَى الْأَصَاغِرِ
مَعَ أَخْذِ شَيْءٍ لِأَبٍ أَوْ حَاجِرٍ
٥٤٦. وَمَنْ يُطَلِّقُ زَوْجَةً وَتَخْتَلِعُ
بِوَالِدٍ مِنْهُ لَهُ وَيَرْتَجِعُ
٥٤٧. ثُمَّ يُطَلِّقُهَا فَحُكْمُ الشَّرْعِ
أَنْ لَا يَعُودَ حُكْمُ ذَلِكَ الْخُلْعِ
٥٤٨. وَإِنْ تَمَّتْ ذَاتُ اخْتِلَاعٍ وَقَفَا
مِنْ مَا هَا فِيهِ لِلدَّيْنِ وَقَفَا

٥٤٩. لِلأَمَدِ الَّذِي إِلَيْهِ التَّرِمَا
وَهُوَ مُشَارِكٌ بِهِ لِلغُرْمَا
٥٥٠. وَمَوْعِ الثَّلَاثِ فِي الخُلْعِ ثَبَتَ
طَلَاقُهُ وَالخُلْعُ رُدٌّ إِنْ أَبَتَ

فصل

٥٥١. وَمَوْعِ الطَّلَاقِ دُونَ نِيَّةِ
بَطْلَانِهِ يُفَارِقُ الزَّوْجِيَّةَ
٥٥٢. وَقِيلَ بَلْ يَلْزِمُهُ أَفْصَاهُ
وَالأَوَّلُ الأَظْهَرُ لَا سِوَاهُ
٥٥٣. وَمَا امْرُؤٌ لِيَزُوجَهُ يَلْتَزِمُ
مِمَّا زَمَانَ عِصْمَةَ يَسْتَلْزِمُ
٥٥٤. فَذَا إِذَا دُونَ الثَّلَاثِ طَلَّقَا
رَالَ وَإِنْ رَاجَعَ عَادَ مُطَلَّقَا
٥٥٥. مِثْلُ حِضَانَةِ وَإِنْفَاقِ عَلَى
أَوْلَادِهَا وَمِثْلُ شَرْطِ جَعَلَا
٥٥٦. كَذَا جَرَى العَمَلُ فِي التَّمْتِيعِ
بِأَنَّهُ يَرْجِعُ بِالرُّجُوعِ
٥٥٧. وَشَيْخُنَا أَبُو سَعِيدٍ فَرَّقَا
يَيْنَهُمَا رَدًّا عَلَى مَنْ سَبَقَا
٥٥٨. وَقَالَ قَدْ قَاسَ قِيَاسًا فَاسِدًا
مَنْ جَعَلَ البَايِنِ بِأَبَا وَاحِدًا
٥٥٩. لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ قَدْ أَسْقَطَهُ
فَلَا يَعُودُ دُونَ أَنْ يَشْتَرِطَهُ
٥٦٠. وَذَلِكَ لَمْ يُسْقَطَهُ مُسْتَوْجِبُهُ
فَعَادَ عِنْدَمَا بَدَأَ مُوجِبُهُ
٥٦١. وَالأَظْهَرُ العَوْدُ كَمَنْ تَخْتَلِعُ
فَكُلُّ مَا تَتْرُكُهُ مُرْتَجِعُ

فصل في التداعي في الطلاق

٥٦٢. وَالزَّوْجُ إِنْ طَلَّقَ مِنْ بَعْدِ البِنَا
وَلادِّعَاءِ الوَطْءِ رَدٌّ مُعْلِنَا
٥٦٣. فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ وَتَسْتَحِقُّ
بَعْدَ اليَمِينِ مَهْرَهَا الَّذِي يَحِقُّ
٥٦٤. وَإِنْ يَكُنْ مِنْهَا نُكُودٌ بِالقَسَمِ
عَلَيْهِ وَالوَاجِبُ نِصْفُ مَا التَّرَمَّ
٥٦٥. وَيَغْرِمُ الجَمِيعَ مَهْمَا نَكَلَا
وَإِنْ يَكُنْ لَا لِابْتِنَاءِ قَدْ خَلَا
٥٦٦. فَالْقَوْلُ قَوْلُ زَائِرٍ وَقِيلَ بَلْ
لِيَزُوجَهُ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ



٥٦٧. وَمَنْ كَسَا الزَّوْجَةَ ثُمَّ طَلَّقَا
٥٦٨. وَالْأَخْذُ إِنْ مَرَّتْ لَهَا شَهْرٌ
٥٦٩. وَإِنْ يَكُونَا اخْتَلَفَا فِي الْمَلْبَسِ
٥٧٠. وَالْقَوْلُ لِلزَّوْجِ بِشَوْبِ مُمْتَهَنٍ
٥٧١. وَحَيْثُمَا حُلْفُهُمَا فِي الزَّمَنِ
٥٧٢. وَعَجَزُهَا يَمِينُ زَوْجٍ يُوجِبُ
- يَأْخُذُهَا مَعَ قُرْبِ عَهْدٍ مُطْلَقًا
ثَلَاثَةَ فِصَاعِدًا مَحْظُورٌ
فَالْقَوْلُ قَوْلُ زَوْجَةٍ فِي الْأَنْفَسِ
وَلُبْسُ ذَاتِ الْحَمَلِ بِالْحَمَلِ اقْتِرَانٌ
يُقَالُ لِلزَّوْجَةِ فِيهِ بَيْتِي
وَإِنْ أَرَادَ قَلْبَهُمَا فَتَقْلَبُ

فصل

٥٧٣. وَمَنْ يُطَلِّقُ طَلْقَةَ رَجْعِيَّةً
٥٧٤. فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ وَالْيَمِينُ
٥٧٥. ثُمَّ لَهُ ارْتِجَاعُهَا حَيْثُ الْكُذِبُ
٥٧٦. وَمَا ادَّعَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمُطَلَّقةُ
٥٧٧. وَلَا يُطَلِّقُ الْعَبْدَ السَّيِّدُ
٥٧٨. وَكَيْفَمَا شَاءَ الْكَبِيرُ طَلَّقَا
٥٧٩. لَكِنَّ فِي الرَّجْعِيِّ الْأَمْرُ بِيَدِهِ
٥٨٠. وَالْحُكْمُ فِي الْعَبْدِ كَالْأَحْرَارِ
٥٨١. وَيَتَّبِعُ الْأَوْلَادُ فِي اسْتِرْقَاقِ
٥٨٢. وَكِسْوَةِ حُرَّةٍ وَتَمَقُّعِهِ
٥٨٣. وَلَيْسَ لِزَمَالِهِ أَنْ يُنْفَقَا
- ثُمَّ أَرَادَ الْعَوْدَ لِلزَّوْجِيَّةِ
عَلَى انْقِضَاءِ عِدَّةِ تَبِينٍ
مُسْتَوْضِحٌّ مِنَ الزَّمَانِ الْمُقْتَرَبِ
بِالسَّقَطِ فَهِيَ أَبَدًا مُصَدَّقةُ
إِلَّا الصَّغِيرَ مَعَ شَيْءٍ يُرْفَعُ
وَمُتَّهَاهُ طَلَّقَتَانِ مُطْلَقَا
دُونَ رِضَا وَلِيَّهَا وَسَيِّدِهِ
فِي غَايَةِ الزَّوْجَاتِ فِي الْمُخْتَارِ
لِلْأُمِّ لَا لِلْأَبِ بِالْإِطْلَاقِ
عَلَيْهِ وَالْحُلْفُ بِغَيْرِ الْمُعْتَقَةِ
عَلَى بَنِيهِ أَعْبُدًا أَوْ عَتَقَا

فصل في المراجعة

٥٨٤. وَكَابْتِدَاءِ مَا سِوَى الرَّجْعِيِّ
فِي الْإِذْنِ وَالصَّدَاقِ وَالسُّوَالِ

٥٨٥. وَلَا رَجُوعَ لِمَرِيضَةٍ وَلَا
بِالْحَمْلِ سِتَّةَ الشُّهُورِ وَصَلَا
٥٨٦. وَزَوْجَةَ الْعَبْدِ إِذَا مَا عَتَقْتَ
وَاخْتَارْتَ الْفِرَاقَ مِنْهُ طَلَّقْتَ
٥٨٧. بِمَا تَشَاؤُهُ وَمَهْمَا عَتَقَا
فَمَا لَهُ مِنْ اِرْتِجَاعٍ مُطْلَقًا

فصل في الفسخ

٥٨٨. وَفَسَخُ فَاِسِدٍ بِلَا وِفَاقٍ
بِطَلْقَةٍ تُعَدُّ فِي الطَّلَاقِ
٥٨٩. وَمَنْ يَمُتَ قَبْلَ وُقُوعِ الْفَسْخِ
فِي ذَا فَمَا لِإِثْرِهِ مِنْ نَسْخِ
٥٩٠. وَفَسَخُ مَا الْفَسَادُ فِيهِ مُجْمَعٌ
عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ يَقَعُ
٥٩١. وَتَلَزَمَ الْعِدَّةُ بَاتِّفَاقِ
لِبُتْنَى بِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ

بَابُ

النِّفَقَاتِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا

- ٥٩٢ . وَيَجِبُ الْإِنْفَاقُ لِلزَّوْجَاتِ فِي كُلِّ حَالَةٍ مِنَ الْحَالَاتِ
- ٥٩٣ . وَالْفَقْرُ شَرْطُ الْأَبْوِينِ وَالْوَالِدِ عَدَمُ مَالٍ وَاتِّصَالٌ لِلْأَمَدِ
- ٥٩٤ . ففِي الذُّكُورِ لِلْبُلُوغِ يَتَّصِلُ وَفِي الْإِنَاثِ بِالذُّخُولِ يَنْفَصِلُ
- ٥٩٥ . وَالْحُكْمُ فِي الْكِسْوَةِ حُكْمُ النَّفَقَةِ وَمُؤْنُ الْعَبْدِ تَكُونُ مُطْلَقَةً
- ٥٩٦ . وَمُنْفَقٌ عَلَى صَغِيرٍ مُطْلَقًا لَهُ الرَّجُوعُ بِالَّذِي قَدْ أَنْفَقَا
- ٥٩٧ . عَلَى أَبٍ أَوْ مَالِ الْإِبْنِ وَأَبِي إِلَّا بِعِلْمِ الْمَالِ أَوْ يُسِرِّ الْأَبُ
- ٥٩٨ . وَيَرْجِعُ الْوَصِيُّ مُطْلَقًا بِمَا يُنْفِقُهُ وَمَا الْيَمِينُ الزَّمَا
- ٥٩٩ . وَغَيْرُ مَوْصِي يُثْبِتُ الْكِفَالَهَ وَمَعَ يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ مَالَهُ

فَصْلٌ فِي التَّدَاعِي فِي النَّفَقَةِ

- ٦٠٠ . وَمَنْ يَغِيبُ عَنْ زَوْجَةٍ وَلَمْ يَدْعُ نَفَقَةَ هَا وَبَعْدَ أَنْ رَجَعَ
- ٦٠١ . نَاكَرَهَا فِي قَوْلِهَا لِلْحَجِينِ فَاَلْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ الْيَمِينِ
- ٦٠٢ . مَا لَمْ تَكُنْ لِأَمْرِهَا قَدْ رَفَعَتْ قَبْلَ إِيَابِهِ لِيَقْوَى مَا أَدْعَتْ
- ٦٠٣ . فَيَرْجِعُ الْقَوْلُ لَهَا مَعَ الْحَلْفِ وَالرَّدُّ لِلْيَمِينِ فِيهِمَا عُرِفَ
- ٦٠٤ . وَحُكْمُ مَا عَلَى بَنِيهِ أَنْفَقَتْ كَحُكْمِ مَا لِنَفْسِهَا قَدْ وَتَّقَتْ
- ٦٠٥ . فَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الْمَغِيبِ طَلَقًا فَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الْمَغِيبِ طَلَقًا
- ٦٠٦ . إِنْ أَعْمَلَتْ فِي ذَلِكَ الْيَمِينَا وَأَثْبَتَتْ حِضَانَةَ الْبَيْتَا
- ٦٠٧ . فَإِنْ يَكُنْ مُدْعِيًا حَالَ الْعَدَمِ طَوْلَ مَغْيِبِهِ وَحَالَهُ أَنْبَهُمُ
- ٦٠٨ . فَحَالَةُ الْقُدُومِ لِابْنِ الْقَاسِمِ مُسْتَنْدَهَا قِضَاءُ الْحَاكِمِ



- ٦٠٩ . وَمُعَسِّرٌ مَعَ الْيَمِينِ صُدَّقًا
وَمُوسِرٌ دَعَاؤُهُ لَنْ تُصَدَّقًا
- ٦١٠ . وَقِيلَ بِالْحَمْلِ عَلَى الْيَسَارِ
وَالْقَوْلُ بِالتَّصْدِيقِ أَيْضًا جَارِي
- ٦١١ . وَقِيلَ بِاعتبارِ وقتِ السَّفَرِ
وَالْحُكْمُ بِاستِصْحَابِ حالِهِ حَرِي

فصل فيما يجب للمطلقات

وغيرهن من الزوجات من النفقة وما يلحق بها

- ٦١٢ . إِسْكَانُ مَدْخُولٍ بِهَا إِلَى انْقِضَا
عِدَّتِهَا مِنَ الطَّلَاقِ مُقْتَضَا
- ٦١٣ . وَذَاتُ حَمَلٍ زِيدَتْ الْإِنْفَاقَا
لِوَضْعِهَا وَالْكِسْوَةُ اتَّفَاقَا
- ٦١٤ . وَمَالُهَا إِنْ مَاتَ حَمْلٌ مِنْ بَقَا
وَاسْتَنْتَنَ سُكْنَى إِنْ يَمُتَ مَنْ طَلَّقَا
- ٦١٥ . وَفِي الْوَفَاةِ تَجِبُ السُّكْنَى فَقَدْ
فِي دَارِهِ أَوْ مَا كِرَاءُهُ نَقَدْ
- ٦١٦ . وَخَمْسَةُ الْأَعْوَامِ أَقْصَى الْحَمْلِ
وَسِتَّةُ الْأَشْهُرِ فِي الْأَقْلِ
- ٦١٧ . وَحَالُ ذَاتِ طَلْقَةٍ رَجْعِيَّةٍ
فِي عِدَّةِ كَحَالَةِ الزَّوْجِيَّةِ
- ٦١٨ . مِنْ وَاجِبٍ عَلَيْهِ كَالْإِنْفَاقِ
إِلَّا فِي الْاسْتِمْتَاعِ بِالْإِطْلَاقِ
- ٦١٩ . وَحَيْثُ لَا عِدَّةَ لِلْمُطَلَّقَةِ
فَلَيْسَ مِنْ سُكْنَى وَلَا مِنْ نَفْقَةٍ
- ٦٢٠ . وَلَيْسَ لِلرَّضِيعِ سُكْنَى بِالْقَضَا
عَلَى أَبِيهِ وَالرَّضَاعُ مَا انْقَضَى
- ٦٢١ . وَمُرْضَعٌ لَيْسَ بِذِي مَالٍ عَلَى
وَالِدِهِ مَا يَسْتَحِقُّ جُعْلًا
- ٦٢٢ . وَمَعَ طَلَاقِ أَجْرَةِ الْإِرْضَاعِ
إِلَى تَمَامِ مُدَّةِ الرِّضَاعِ
- ٦٢٣ . وَبَعْدَهَا يَبْقَى الَّذِي يُخْتَصُّ بِهِ
حَتَّى يُرَى سُقُوطُهُ بِمُوجِبِهِ
- ٦٢٤ . وَإِنْ تَكُنْ مَعَ ذَاكَ ذَاتُ حَمَلٍ
زِيدَتْ لَهَا نَفْقَةٌ بِالْعَدْلِ
- ٦٢٥ . بَعْدُ ثُبُوتِهِ وَحَيْثُ بِالْقَضَا
تُؤَخَذُ وَانْفَسَّ فَمِنْهَا تُقْتَضَى
- ٦٢٦ . وَإِنْ يَكُنْ دَفْعُ بِلَا سُلْطَانِ
فَفِي رُجُوعِهِ بِهِ قَوْلَانِ



- ٦٢٧ . وَمَنْ لَهُ مَالٌ فِيهِ الْفَرُضُ حَقٌّ وَعَنْ أَبِي يَسْقُطُ كُلُّ مَا اسْتَحَقُّ
- ٦٢٨ . وَكُلُّ مَا يَرْجِعُ لَأَفْتِرَاضٍ مُؤَكَّلٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْقَاضِي
- ٦٢٩ . بِحَسَبِ الْأَقْوَاتِ وَالْأَعْيَانِ وَالسَّعْرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

فصل في الطلاق بالإعسار بالنفقة وما يلحق بها

- ٦٣٠ . الزَّوْجُ إِنْ عَجَزَ عَنِ انْتِفَاقِ الْأَجَلِ شَهْرَيْنِ ذُو اسْتِحْقَاقٍ
- ٦٣١ . بَعْدَهُمَا الطَّلَاقُ لَا مِنْ فِعْلِهِ وَعَاجِزٌ عَنِ كِسْوَةِ كَمَثَلِهِ
- ٦٣٢ . وَلَا اجْتِهَادِ الْحَاكِمِينَ يُجْعَلُ فِي الْعَجْزِ عَنْ هَذَا وَهَذَا الْأَجَلِ
- ٦٣٣ . وَذَلِكَ مِنْ بَعْدِ ثُبُوتِ مَا يَجِبُ كَمَثَلِ عِصْمَةٍ وَحَالٍ مَنْ طُلِبَ
- ٦٣٤ . وَوَجِدُ نَفْقَةٍ وَمَا ابْتَنَى وَعَنْ صَدَاقِ عَجْزِهِ تَبَيَّنَا
- ٦٣٥ . تَأْجِيلُهُ عَامَانِ وَإِبْنِ الْقَاسِمِ يُجْعَلُ ذَاكَ لِاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ
- ٦٣٦ . وَرُؤُوسَةِ الْغَائِبِ حَيْثُ أُمَّلَتْ فِرَاقِ زَوْجِهَا بِشَهْرِ أُجِّلَتْ
- ٦٣٧ . وَبِانْقِضَاءِ الْأَجَلِ الطَّلَاقُ مَعَ يَمِينِهَا وَبِاخْتِيَارِهَا يَقَعُ
- ٦٣٨ . وَمَنْ عَنِ الْإِحْدَامِ عَجْزُهُ ظَهَرَ فَلَا طَّلَاقَ وَبِذَا الْحُكْمِ اشْتَهَرَ

فصل في أحكام المفقودين

- ٦٣٩ . وَحُكْمُ مَفْقُودٍ بِأَرْضِ الْكُفْرِ فِي غَيْرِ حَرْبٍ حُكْمُ مَنْ فِي الْأَسْرِ
- ٦٤٠ . تَعْمِيرُهُ فِي السَّالِ وَالطَّلَاقُ مُتَمَنِّعٌ مَا بَقِيَ الْإِنْفَاقُ
- ٦٤١ . وَكُلُّ مَنْ لَيْسَ لَهُ مَالٌ حَرِي بِأَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ كَالْمُعْسِرِ
- ٦٤٢ . وَإِنْ يَكُنْ فِي الْحَرْبِ فَأَلْشُّهُورُ فِي مَالِهِ وَالزَّوْجَةُ التَّعْمِيرُ
- ٦٤٣ . وَفِيهِ أَقْوَالٌ لَهُمْ مُعَيَّنَةٌ أَصَحُّهَا الْقَوْلُ بِسَبْعِينَ سَنَةً
- ٦٤٤ . وَقَدْ أَتَى قَوْلُ بَضْرِبِ عَامٍ مِنْ حِينَ يَأْسٍ مِنْهُ لَا الْقِيَامُ



٦٤٥. وَيُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى تَمَاتِهِ
وَزَوْجَةٌ تَعْتَدُ مِنْ وَفَاتِهِ
٦٤٦. وَذَا بِيهِ الْقَضَاءُ فِي الْأَنْدَلُسِ
لَمَنْ مَضَى فَمُقْتَبِيهِمْ مُؤْتَسِرٍ
٦٤٧. وَمَنْ بِأَرْضِ الْمُسْلِمِينَ يُفْقَدُ
فَأَرْبَعٌ مِنَ السِّنِينَ الْأَمْدُ
٦٤٨. وَبَاعْتِدَادِ الزَّوْجَةِ الْحُكْمُ جَرَى
مُبَعَّضًا وَالْمَالُ فِيهِ عُمَرًا
٦٤٩. وَحُكْمُ مَفْقُودٍ بِأَرْضِ الْفِتَنِ
فِي الْمَالِ وَالزَّوْجَةِ حُكْمٌ مَنْ فِي
بِقَدْرِ مَا تَنْصَرِفُ الْمُتَهَرِّمَةُ
٦٥٠. مَعَ التَّلَوُّمِ لِأَهْلِ الْمُلْحَمَةِ
وَإِنْ نَأَتْ أَمَاكِنُ الْمَلَا حِمٍ
٦٥١. وَأَمْدُ الْعِدَّةِ فِيهِ إِنْ شُهِدَ
أَنْ قَدَرَأَى الشُّهُودُ فِيهَا مَنْ فُقِدَ

فصل في الحضانة

٦٥٣. الْحَقُّ لِلْحَاضِنِ فِي الْحِضَانَةِ
وَحَالُ هَذَا الْقَوْلِ مُسْتَبَانَةٌ
٦٥٤. لِكُونِهِ يُسْقِطُهَا فَتَسْقُطُ
وَقِيلَ بِالْعَكْسِ فَمَا إِنْ تَسْقُطُ
٦٥٥. وَصَرَفُهَا إِلَى النَّسَاءِ أَلْيَقُ
لَأَنَّهِنَّ فِي الْأُمُورِ أَشْفَقُ
٦٥٦. وَكَوْنُهُنَّ مِنْ ذَوَاتِ الرَّحِمِ
شَرْطٌ لَهُنَّ وَذَوَاتِ مَحْرَمٍ
٦٥٧. وَهِيَ إِلَى الْإِنْتِغَارِ فِي الذُّكُورِ
وَالاحْتِلَامِ الْحَدُّ فِي الْمَشْهُورِ
٦٥٨. وَفِي الْإِنَاثِ لِلدُّخُولِ الْمُنْتَهَى
وَالْأُمَّ أَوْلَى تُنَمُّ أُمَّهَاتُهَا
٦٥٩. فَأُمَّهَاتُهَا فَخَالَةٌ فَأُمُّ الْأَبِّ
ثُمَّ أَبٌّ فَأُمٌّ مَنْ لَهُ أَنْتَسَبَ
٦٦٠. فَالْأُخْتُ فَالْعَمَّةُ ثُمَّ ابْنَةُ الْأَخِّ
فَابْنَةُ أُخْتٍ فَأَخٌ بَعْدَ رَسَخِ
٦٦١. وَالْعَصَبَاتُ بَعْدُ وَالْوَصِيُّ
أَحَقُّ وَالسَّنُّ بِهَا مَرْعِيٌّ
٦٦٢. وَشَرْطُهَا الصِّحَّةُ وَالصِّيَانَةُ
وَالْحِرْزُ وَالتَّكْلِيفُ وَالدِّيَانَةُ
٦٦٣. وَفِي الْإِنَاثِ عَدَمُ الزَّوْجِ عَدَا
جَدًّا لِمَحْضُونٍ لَهَا زَوْجًا غَدَا

٦٦٤. وَمَا سُقِطُهَا لِغُذْرٍ قَدْ بَدَا
وَأَزْتَفَّعَ الْعُذْرُ تَعُودُ أَبَدَا
٦٦٥. وَهِيَ عَلَى الْمَشْهُورِ لَا تَعُودُ إِنْ
كَانَ سُقُوطُهَا بِتَزْوِيجِ قَمِنْ
٦٦٦. وَحَيْثُ بِالْمَحْضُونِ سَافَرَ الْوَلِي
بِقَصْدِ الْأَسْطِطَانِ وَالتَّنْقِيلِ
٦٦٧. فَذَلِكَ مُسْقِطٌ لِحَقِّ الْحَاضِنَةِ
إِلَّا إِذَا صَارَتْ هُنَاكَ سَاكِنَةً
٦٦٨. وَيُمنَعُ الرَّوْجَانِ مِنْ إِخْرَاجِ مَنْ
مِنْ حِينَ الْإِبْتِنَاءِ مَعَهُمَا سَكَنَ
٦٦٩. مَنْ وَلِدٍ لِيُوَاحِدِ أَوْ أُمَّ
وَفِي سِوَاهُمْ عَكْسُ هَذَا الْحُكْمِ

باب

البيوع وما شاكلها

٦٧٠. مَا يُسْتَجَازُ بِيَعُهُ أَقْسَامُ
أَصُولٍ أَوْ عُرُوضٍ أَوْ طَعَامٍ
٦٧١. أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ ثَمَرٍ
أَوْ حَيَاوانٍ وَالْجَمِيعُ يُذَكَّرُ
٦٧٢. وَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ الْحَلَالُ إِنْ وَقَعَ
مُؤَثَّرًا فِي ثَمَنِ مِمَّا امْتَنَعَ
٦٧٣. وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ
فِي ثَمَنِ جَوَازُهُ مَا تُورُ
٦٧٤. وَالشَّرْطُ إِنْ كَانَ حَرَامًا بَطَلَا
بِهِ الْمَيْعُ مُطْلَقًا إِنْ جُعِلَا
٦٧٥. وَجَمْعُ بَيْعٍ مَعَ شِرْكَةٍ وَمَعَ
صَرْفٍ وَجُعِلَ وَنِكَاحٍ امْتَنَعَ
٦٧٦. وَمَعَ مُسَاقَاةٍ وَمَعَ قِرَاضٍ
وَأَشْهَبُ الْجَوَازُ عَنْهُ مَاضٍ
٦٧٧. وَنَجَسٌ صَفْفَتُهُ مَحْظُورَةٌ
وَرَخَّصُوا فِي الزَّبْلِ لِلضَّرُورَةِ

فصل في بيع الأصول

٦٧٨. الْبَيْعُ فِي الْأَصُولِ جَازٌ مُطْلَقًا
إِلَّا بِشَرْطٍ فِي الْبَيْعِ مُتَّقَى
٦٧٩. بِأَضْرِبِ الْأَثْمَانِ وَالْأَجَالِ
مِمَّنْ لَهُ تَصَرُّفٌ فِي الْمَالِ
٦٨٠. وَجَائِزٌ أَنْ يُشْتَرَى الْهَوَاءُ
لَأَن يُقَامَ مَعَهُ الْبِنَاءُ
٦٨١. وَمَا عَلَى الْجِزَافِ وَالتَّكْسِيرِ
يُبَاعُ مَفْسُوحٌ لَدَى الْجُمْهُورِ
٦٨٢. وَأَبْرٌ مِنْ زَرْعٍ أَوْ مِنْ شَجَرٍ
لِبَائِعِ إِلَّا بِشَرْطِ الْمُشْتَرِي
٦٨٣. وَإِنْ جَرَى فَلَا غِنَى عَنْ تَقْضِيهِ
وَلَا يَسُوعُ بِأَشْرَاطِ بَعْضِهِ
٦٨٤. وَغَيْرُ مَا أَبْرَ لِلْمُبْتَاعِ
بِنَفْسِ عَقْدِهِ بِلَا نِزَاعٍ
٦٨٥. وَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ لِلْبَائِعِ
وَالْبَيْعُ مَفْسُوحٌ بِهِ فِي الْوَاقِعِ
٦٨٦. وَفِي الثَّمَارِ عَقْدُهَا الْإِبَارُ
وَالزَّرْعُ أَنْ تُدْرِكَهُ الْأَبْصَارُ



- ٦٨٧ . كَذَا قَلَيْبُ الْأَرْضِ لِلْمُبْتَاعِ
 ٦٨٨ . وَالْمَاءُ إِنْ كَانَ يَزِيدُ وَيَقِلُّ
 ٦٨٩ . وَشَرَطُ إِنْقَاءِ الْمَبِيعِ بِالْتَّمَنُّ
 ٦٩٠ . وَقِيلَ بِالْجَوَازِ مَهْمَا اتَّفَقَا
 ٦٩١ . وَجَائِزٌ فِي الدَّارِ أَنْ يُسْتَشْتَى
 ٦٩٢ . وَمُشْتَرِي الْأَصْلِ شِرَاؤُهُ الثَّمَرِ
 ٦٩٣ . وَالزَّرْعُ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الشَّجَرِ
 ٦٩٤ . وَيَبْعُ مِلْكٍ غَابَ جَازٌ بِالصَّفَةِ
 ٦٩٥ . وَجَازٌ شَرَطُ النَّقْدِ فِي الْمَشْهُورِ
 ٦٩٦ . وَالْأَجْنَبِيُّ جَائِزٌ مِنْهُ الشِّرَا
 دُونَ اشْتِرَائِهِ فِي الْإِبْتِياعِ
 فَبَيْعُهُ لِجَهْلِهِ لَيْسَ يَحِلُّ
 رَهْنًا سِوَى الْأَصُولِ بِالْمَنْعِ اقْتِرَنُ
 فِي وَضْعِهِ عِنْدَ أَمِينٍ مُطْلَقًا
 سُكِنَى بِهَا كَسَنَةٌ أَوْ أَدْنَى
 قَبْلَ الصَّلَاحِ جَائِزٌ فِيهَا اشْتَهَرُ
 وَلَا رُجُوعَ إِنْ تُصَبَّ لِلْمُشْتَرِي
 أَوْ رُؤْيَا تَقَدَّمَتْ أَوْ مَعْرِفَهُ
 وَمُشْتَرٍ يَضْمَنُ لِلْجَمْهُورِ
 مُلْتَزِمَ الْعُهُدَةِ فِيمَا يُشْتَرَى

فصل في بيع العروض من الثياب وسائر السلع

- ٦٩٧ . يَبْعُ الْعُرُوضُ بِالْعُرُوضِ إِنْ قَصِدُ
 ٦٩٨ . فَإِنْ يَكُنْ مَبِيعُهَا يَدًا يَبْدُ
 ٦٩٩ . وَإِنْ يَكُنْ مُوَجَّلًا وَتَخْتَلِفُ
 ٧٠٠ . وَالْجِنْسُ مِنْ ذَاكَ بِجِنْسٍ لِلْأَمَدِ
 ٧٠١ . إِلَّا إِذَا تَخْتَلَفُ الْمَنَافِعُ
 ٧٠٢ . وَيَبْعُ كُلُّ جَائِزٍ بِالْمَالِ
 ٧٠٣ . وَمَنْ يُقَلِّبُ مَا يُفَيْتُ شَكْلَهُ
 ٧٠٤ . وَالْبَيْعُ جَائِزٌ عَلَى أَنْ يَتَّقَدُ
 ٧٠٥ . وَيَبْعُ مَا يُجْهَلُ ذَاتًا بِالرِّضَا
 تَعَاوُضَ وَحُكْمَهُ بَعْدُ يَرِدُ
 فَإِنَّ ذَاكَ جَائِزٌ كَيْفَ انْعَقَدُ
 أَجْنَاسُهُ فَمَا تَفَاضَّلَ أَنْفُ
 مُتَمْتِعٌ فِيهِ تَفَاضَّلَ فَقَدُ
 وَمَا لِيَبْعَ قَبْلَ قَبْضِ مَانِعُ
 عَلَى الْحُلُولِ وَإِلَى الْأَجَالِ
 لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا حَيْثُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ
 فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِنْ حُدَّ الْأَمَدُ
 بِالْتَّمَنِّ الْبَخْسِ أَوْ الْعَالِي مَضَى

٧٠٦. وَمَا يُبَاعُ أَنَّهُ ياقوتَهُ
أَوْ أَنَّهُ زُجَاجَةٌ مَنْحوتَهُ
٧٠٧. وَيَطْهَرُ العَكْسُ بِكُلِّ مِنْهُمَا
جَازَ بِهِ قِيَامٌ مَنْ تَطَلَّما

فصل في بيع الطَّعام

٧٠٨. البَيْعُ للطَّعامِ بالطَّعامِ
دُونَ تَنَاجُزٍ مِنَ الحَرَامِ
٧٠٩. والبَيْعُ لِلصَّنْفِ بِصِنْفِهِ وَرَدَّ
مِثْلًا بِمِثْلٍ مَقْتَضِي يَدًا يَدًا
٧١٠. والبَيْعُ للطَّعامِ قَبْلَ القَبْضِ
مُتَمَتِّعٌ مَا لَمْ يَكُنْ عَن قَرْضِ
٧١١. والجِنْسُ بِالجِنْسِ تَفَاضُلًا مُنْعٍ
حَيْثُ اقْتِيَاتٌ وَأدْخَارٌ يَجْتَمِعُ
٧١٢. وَغَيْرُ مَقْتَاتٍ وَلَا مُدْخِرِ
يَجُوزُ مَعَ تَفَاضُلٍ كالحَضْرِ
٧١٣. وَفِي اخْتِلَافِ الجِنْسِ بِالإِطْلَاقِ
جَازَ مَعَ الإِنْجَازِ بِاتِّفَاقِ
٧١٤. وَيَبْعُ مَعْلُومٍ بِمَا قَدْ جُهَلًا
مِن جِنْسِهِ تَرَابُزِينَ لَنْ يُقْبَلَا

فصل في بيع التَّقْدِينِ والحَلِيِّ وشبهه

٧١٥. وَالصَّرْفُ أَخَذُ فِضَّةٍ بِذَهَبِ
أَوْ عَكْسُهُ وَمَا تَفَاضُلٌ أَيْ
٧١٦. والجِنْسُ بِالجِنْسِ هُوَ المُرَاطَلَةُ
بِالوِزَنِ أَوْ بِالعَدِّ فِالمُبَادَلَةِ
٧١٧. وَالشَّرْطُ فِي الصَّرْفِ تَنَاجُزٌ فَقَطْ
وَمَعَهُ المِثْلُ ثَانٍ يُشْتَرَطُ
٧١٨. وَيَبْعُ مَا حَلِيًّا مِمَّا اتَّخَذَا
بِغَيْرِ جِنْسِهِ بِتَقْدِيدِ نَقْدًا
٧١٩. وَكُلُّ مَا الفِضَّةُ فِيهِ وَالدَّهَبُ
فِبالعُرُوضِ البَيْعُ فِي ذَاكَ وَجَبَ

فصل في بيع الثَّمَارِ وما يُلْحَقُ بِهَا

٧٢٠. يَبْعُ الثَّمَارِ وَالمَقَاتِي وَالحَضْرِ
بَدْوُ الصَّلَاحِ فِيهِ شَرْطٌ مُعْتَبَرٌ
٧٢١. وَحَيْثُ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا امْتَنَعَ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالشَّرْطِ لِلقَطْعِ وَقَعَ
٧٢٢. وَخِلْفَةُ القَصِيلِ مِلْكُهُ حَرِي
لِبَائِعِ إِلاَّ بِشَرْطِ المُشْتَرِي

٧٢٣. وَلَا يَجُوزُ فِي الثَّمَارِ الْأَجَلُ
إِلَّا بِمَا إِثْمَارُهُ مُتَّصِلٌ
٧٢٤. وَغَائِبٌ فِي الْأَرْضِ لَا يُبَاعُ
إِلَّا إِذَا يَخْضُلُ الْإِنْتِفَاعُ
٧٢٥. وَجَائِزٌ فِي ذَلِكَ أَنْ يُسْتَنْتَى
أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ لَهْ أَوْ أَدْنَى
٧٢٦. وَدُونَ ثُلُثٍ إِنْ يَكُنْ مَا اسْتُنِيَ
بِعَدَدٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ بِوَزْنٍ
٧٢٧. وَإِنْ يَكُنْ لِثَمَرَاتٍ عَيْنًا
فَمُطْلَقًا يَسُوعُ مَا تَعَيْنَا
٧٢٨. وَفِي عَصِيرِ الْكَرَمِ يُشْرَى بِالذَّهَبِ
أَوْ فِضَّةٍ أَخَذَ الطَّعَامَ يُجْتَنَّبُ

فصل في الجائحة في ذلك

٧٢٩. وَكُلُّ مَا لَا يُسْتَطَاعُ الدَّفْعُ لَهُ
جَائِحَةٌ مِثْلُ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ
٧٣٠. وَالْجَيْشُ مَعْدُودٌ مِنَ الْجَوَائِحِ
كَفِتْنَةٍ وَكَالْعَدُوِّ الْكَاشِحِ
٧٣١. فَإِنْ يَكُنْ مِنْ عَطَشٍ مَا اتَّفَقَا
فَالْوَضْعُ لِلثَّمَنِ فِيهِ مُطْلَقًا
٧٣٢. وَإِنْ تَكُنْ مِنْ غَيْرِهِ فَفِي الثَّمَرِ
مَا بَلَغَ الثُّلُثَ فَأَعْلَى الْمُعْتَبَرِ
٧٣٣. وَفِي الَّذِي قَلَّ عَلَى الْمَشْهُورِ
وَفِي الْبَقُولِ الْوَضْعُ فِي الْكَثِيرِ
٧٣٤. وَالْحَقْوَانُوعُ الْمَقْثَاثِيُّ بِالثَّمَرِ
هَنَا وَمَا كَالْيَاسَمِينِ وَالْجُرْزِ
٧٣٥. وَالْقَصَبُ الْحُلُوبِيُّ بِهِ قَوْلَانِ
كَوَرَقِ الثُّوتِ هُمَا سَيَّانِ
٧٣٦. وَكُلُّهَا الْبَائِعُ ضَامِنٌ لَهَا
إِنْ كَانَ مَا أُجِيعَ قَبْلَ الْإِنْتِهَاءِ

فصل في بيع الرقيق وسائر الحيوان

٧٣٧. يَبِّعُ الرَّقِيقَ أَضْلَهُ السَّلَامَةَ
وَحَيْثُ لَمْ تُذْكَرْ فَلَا مَلَامَةَ
٧٣٨. وَهُوَ مُبِيعٌ لِلْقِيَامِ عِنْدَمَا
يُوجَدُ عَيْبٌ بِالْمِيعِ قَدَمًا
٧٣٩. وَالْعَيْبُ إِذَا وَتَعَلَّقِي حَصَلُ
ثُبُوتُهُ فَيَا يُبَاعُ كَالسَّلَلِ
٧٤٠. أَوْ مَالَهُ تَعَلَّقِي لَكِنَّهُ
مُسْتَقْبَلٌ عَنْهُ كَمِثْلِ الْجَنَّةِ

٧٤١. أَوْ بَائِنٌ كَالزَّوْجِ وَالإِبَاقِ
 ٧٤٢. إِلَّا بِأَوَّلِ بِمَا مِنْهُ ظَهَرَ
 ٧٤٣. وَالْخُلْفُ فِي الْحَقِيِّ مِنْهُ وَالْخُلْفُ
 ٧٤٤. وَحَيْثُ لَا يَثْبُتُ فِي الْغَيْبِ الْقِدَمُ
 ٧٤٥. وَهُوَ عَلَى الْعِلْمِ بِمَا يَخْفَى وَفِي
 ٧٤٦. وَفِي نُكُولِ بَائِعٍ مِنْ اشْتَرَى
 ٧٤٧. وَلَيْسَ فِي صَغِيرَةٍ مُوَاضِعَةٌ
 ٧٤٨. وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ تَعْجِيلِ الثَّمَنِ
 ٧٤٩. وَالْبَيْعُ مَعَ بَرَاءَةٍ إِنْ نُصِتَ
 ٧٥٠. وَالْفَسْخُ إِنْ عَيْبٌ بَدَأَ مِنْ حُكْمِهِ
 ٧٥١. وَيَخْلَفُ الْبَائِعُ مَعَ جَهْلِ الْحَقِيِّ
 ٧٥٢. وَحَيْثُمَا نُكُولُهُ تَبَدُّا
 ٧٥٣. وَبَعْضُهُمْ فِيهَا الْجَوَازُ أَطْلَقَا
 ٧٥٤. وَالْيَوْمُ وَالْيَوْمَانِ فِي الْمَرْكُوبِ
 ٧٥٥. وَلَمْ يَجُزْ فِي الْحَيَوَانِ كُلِّهِ
 ٧٥٦. وَذَاتُ حَمَلٍ قَدْ تَدَانَى وَضَعُهَا
 ٧٥٧. كَذَا الْمَرِيضُ فِي سِوَى السِّيَاقِ
 ٧٥٨. وَالْعَبْدُ فِي الإِبَاقِ مَعَ عِلْمِ مَحَلِّ
 ٧٥٩. وَالْبَائِعُ الضَّامِنُ حَتَّى يُقْبَضَا
 ٧٦٠. وَامْتَنَعَ التَّفْرِيقُ لِلصَّغَارِ
- فَالرَّدُّ فِي الْجَمِيعِ بِالِإِطْلَاقِ
 لِمَنْ يَكُونُ بِالْعَيُوبِ ذَا بَصَرٍ
 يَلْزَمُ إِلَّا مَعَ تَدْيِينِ عُرْفِ
 كَانَ عَلَى الْبَائِعِ فِي ذَاكَ الْقَسَمِ
 غَيْرِ الْحَقِيِّ الْخُلْفُ بِالْبَتِّ اقْتِنِي
 يَخْلَفُ وَالْخُلْفُ عَلَى مَا قَرَّرَ
 وَلَا لِوَحْشٍ حَيْثُ لَا مُجَامَعَةٌ
 وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ بِطَوِّعٍ فَحَسَنٌ
 عَلَى الْأَصَحِّ بِالرَّقِيقِ اخْتَصَّتْ
 مَعَ اعْتِرَافٍ أَوْ ثُبُوتِ عِلْمِهِ
 بِالْعِلْمِ وَالظَّاهِرُ بِالْبَتِّ حَفِي
 بِهِ الْمُبِيعُ لَا الْيَمِينُ رُدًّا
 وَشَرْطُهَا مَكْتَبٌ بِمِلْكٍ مُطْلَقًا
 وَشَبَّهَهُ اشْتِنَى لِلرُّكُوبِ
 شِرَاؤُهُ عَلَى اشْتِرَاطِ حَمَلِهِ
 لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَى الْأَصَحِّ بَيْعُهَا
 يَصِحُّ بَيْعُهُ عَلَى الإِطْلَاقِ
 قَرَارِهِ مِمَّا ابْتِيعَ فِيهِ حَلٌّ
 وَإِنْ تَقَعَّ إِقَالَةٌ لَا تُرْتَضَى
 مِنْ أُمَّهَمُ إِلَّا مَعَ الإِنْتِغَارِ



٧٦١. ثُمَّ بِالْإِجْبَارِ عَلَى الْجُمُعِ الْقَضَا
وَالْخُلْفُ إِنْ يَكُنْ مِنَ الْأُمِّ الرَّضَا
٧٦٢. وَالْحَمْلُ عَيْبٌ قِيلَ بِالْإِطْلَاقِ
وَقِيلَ فِي عَلَيْهِ ذِي اسْتِرْقَاقِ
٧٦٣. وَالْإِفْتِضَاضُ فِي سَوَى الْوَحْشِ الدَّيْنِ
عَيْبٌ هَذَا مُؤَوَّرٌ فِي الثَّمَنِ
٧٦٤. وَالْحَمْلُ لَا يَثْبُتُ فِي أَقَلِّ مِنْ
ثَلَاثَةِ مِنَ الشُّهُورِ فَاسْتَبِينَ
٧٦٥. وَلَا تَحْرُكُ لَهُ يَثْبُتُ فِي
مَا دُونَ عِدَّةِ الْوَفَاةِ فَاعْرِفْ
٧٦٦. وَيَثْبُتُ الْعُيُوبَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ
بِهَا وَلَا يُنْظَرُ فِيهِمْ لِصِفَتِهِ

فصل

٧٦٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْكِلَابَ الْمَاشِيَةَ
يَجُوزُ بَيْعُهَا كَكَلْبِ الْبَادِيَةِ
٧٦٨. وَعِنْدَهُمْ قَوْلَانِ فِي ابْتِياعِ
كِلَابِ الْأَضْطِيَادِ وَالسَّبَاعِ
٧٦٩. وَيَبْعُ مَا كَالشَّاةِ وَاسْتِثْنَاءِ
تُلُثِهِ فِيهِ الْجَوَازُ جَاءَ
٧٧٠. أَوْ قَدَرِ رَطَلَيْنِ مَعًا مِنْ شَاةٍ
وَيُجْبَرُ الْأَبِي عَلَى الذَّكَاةِ
٧٧١. وَلَيْسَ يُعْطَى فِيهِ لِلتَّضْحِيحِ
مِنْ غَيْرِهِ لِحُكْمًا عَلَى الصَّحِيحِ
٧٧٢. وَالْخُلْفُ فِي الْجِلْدِ وَفِي الرَّأْسِ صَدْرُ
مَشْهُورُهَا الْجَوَازُ فِي حَالِ السَّفَرِ
٧٧٣. وَفِي الضَّمَانِ إِنْ تَفَانَى أَوْ سَلِبَ
ثَالِثُهَا فِي الْجِلْدِ وَالرَّأْسِ يَجِبُ

فصل في بيع الدين والمقاصة فيه

٧٧٤. مِمَّا يَجُوزُ الْبَيْعُ الدَّيْنِ
مُسَوَّغٌ مِنْ عَرْضٍ أَوْ مِنْ عَيْنِ
٧٧٥. وَإِنَّمَا يَجُوزُ مَعَ حُضُورِ مَنْ
أَقْرَبَ بِالدَّيْنِ وَتَعْجِيلِ الثَّمَنِ
٧٧٦. وَكَوْنِهِ لَيْسَ طَعَامٌ يَبْعُ
وَيَبْعُهُ بِغَيْرِ جِنْسٍ مَزْعِي
٧٧٧. وَفِي طَعَامٍ إِنْ يَكُنْ مِنْ قَرْضِ
يَجُوزُ الْإِبْتِياعُ قَبْلَ الْقَبْضِ
٧٧٨. وَالْإِقْتِضَاءُ لِلدَّيُونِ مُخْتَلِفٌ
وَالْحُكْمُ قَبْلَ أَجَلٍ لَا يَخْتَلِفُ

٧٧٩. وَالْمِثْلُ مَطْلُوبٌ وَذُو اعْتِبَارٍ فِي الْجِنْسِ وَالصِّفَةِ وَالْمِقْدَارِ
٧٨٠. وَالْعَيْنُ فِيهِ مَعَ بُلُوغِ أَجَلًا
٧٨١. وَعَيْرُ عَيْنٍ بَعْدَهُ مِنْ سَلَفٍ
٧٨٢. وَإِنْ يَكُنْ مِنْ سَلَمٍ بَعْدَ الْأَمَدِ
٧٨٣. وَيُقْتَضَى الدَّيْنُ مِنَ الدَّيْنِ وَفِي
٧٨٤. فَمَا يَكُونَانِ بِهِ عَيْنًا إِلَى
٧٨٥. فَمَا اخْتِلَافٌ وَحُلُولٌ عَمَّهُ
٧٨٦. وَفِي تَأَخُّرِ الذِّي يُمَاتِلُ
٧٨٧. وَفِي اللَّذَيْنِ فِي الْحُلُولِ اتَّفَقَا
٧٨٨. وَذَاكَ فِي الْعَرَضَيْنِ لَا الْمِثْلَيْنِ حَلٌ
٧٨٩. وَفِي تَوَافُقِ الطَّعَامَيْنِ اقْتِنَفِي
٧٩٠. وَفِي اخْتِلَافِ لَا يَجُوزُ إِلَّا
٧٩١. وَإِنْ يَكُونَا مِنْ مَبِيعٍ وَوَقَعَ
٧٩٢. وَفِي اتِّفَاقِ أَجَلَيْ مَا اتَّفَقَا
٧٩٣. وَشَرَطُ مَا مِنْ سَلَفٍ وَيَبِيعُ
٧٩٤. وَالخُلْفُ فِي تَأَخُّرِ مَا كَانَ
- فِي الْجِنْسِ وَالصِّفَةِ وَالْمِقْدَارِ
- صَرَفٌ وَمَا تَشَاؤُهُ إِنْ عَجَّلَا
- خُذَ فِيهِ مِنْ مُعَجَّلٍ مَا تَصْطَفِي
- فَالْوَصْفُ فِيهِ السَّمْحُ جَائِزٌ فَقَدْ
- عَيْنٍ وَعَرَضٍ وَطَعَامٍ قَدْ يَفِي
- مُمَاتِلٍ وَذِي اخْتِلَافٍ فَضَّلَا
- يَجُوزُ فِيهِ صَرَفٌ مَا فِي الدَّمِّ
- مَا كَانَ أَشْهَبُ بِمَنْعِ قَائِلُ
- عَلَى جَوَازِ الْاِتِّصَافِ اتَّفَقَا
- بِحَيْثُ حَلًّا أَوْ تَوَافُقِ الْأَجَلِ
- حَيْثُ يَكُونَانِ مَعًا مِنْ سَلَفٍ
- إِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا قَدْ حَلًّا
- فِيهِ بِالْإِطْلَاقِ اخْتِلَافٌ امْتَنَعَ
- هُوَ لَدَى أَشْهَبَ غَيْرُ مُتَقَى
- حُلُولُ كُلِّ وَاتِّفَاقُ النَّوْعِ
- ثَالِثُهُمَا مَعَ سَلَمٍ قَدْ حَانَ

فصل في الحوالة

٧٩٥. وَامْتَنَعَ حَوَالَةُ بَشِيءٍ لَمْ يَحِلْ
٧٩٦. وَبِالرِّضَا وَالْعِلْمِ مِنْ مُحَالٍ
٧٩٧. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحَالَ إِلَّا
- وَبِالَّذِي حَلَّ بِالْإِطْلَاقِ أَحِلْ
- عَلَيْهِ فِي الْمَشْهُورِ لَا تَبَالٍ
- فِيمَا يُجَانِسُ لِدَيْنٍ حَلًّا



- ٨٣٤ . وَيَبِيعُ مَنْ وَصِيَ لِلْمَحْجُورِ
 ٨٣٥ . وَجَازَ بَيْعُ حَاضِنٍ بِشَرَطِ أَنْ
 ٨٣٦ . عِشْرِينَ دِينَارًا مِنَ الشَّرْعِيِّ
 ٨٣٧ . وَمَا اشْتَرَى الْمَرِيضُ أَوْ مَا بَاعَا
 ٨٣٨ . فَإِنْ يَكُنْ حَابِي بِهِ فَالْأَجْنَبِيُّ
 ٨٣٩ . وَمَا بِهِ الْوَارِثُ حَابِي مُنْعَا
 ٨٤٠ . وَكُلُّ مَا الْقَاضِي يَبِيعُ مُطْلَقًا
 ٨٤١ . وَالْخُلْفُ فِيمَا بَاعَهُ الْوَصِيُّ
 ٨٤٢ . إِلَّا بِمَا الْيَبِّعُ بِهِ يَكُونُ

فصل [ومن أصم أبكم العقود]

- ٨٤٣ . وَمَنْ أَصَمَّ أَبْكَمَ الْعَقُودُ
 ٨٤٤ . بِمُقْتَضَى إِشَارَةٍ قَدْ أَفْهَمَتْ
 ٨٤٥ . فَإِنْ يَكُنْ مَعَ ذَلِكَ أَعْمَى امْتَنَعَا
 ٨٤٦ . كَذَلِكَ لِلْمَجْنُونِ وَالصَّغِيرِ
 ٨٤٧ . وَذُو الْعَمَى يَجُوزُ الْاِبْتِيعُ لَهُ
 ٨٤٨ . وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ وُلِدَ

فصل في اختلاف المتبايعين

- ٨٤٩ . وَحَيْثُمَا اخْتَلَفَ بَائِعٌ وَمَنْ
 ٨٥٠ . وَلَمْ يَقُتْ مَا يَبِيعُ فَالْفَسْخُ إِذَا
 ٨٥١ . وَالْبَدْءُ بِالْبَائِعِ ثُمَّ الْمُشْتَرِي

وَقِيلَ إِنَّ تَحَالَفَا الْفَسْخَ مَضَى
حُكْمٌ وَسُخْنُونَ لَهُ قَدْ نَقَلَا
وَذَا الَّذِي بِهِ الْقَضَاءُ قَدْ جَرَى
تَفَاسَخَا بَعْدَ الْيَمِينِ أَبَدًا
بِقِيَمَةٍ فَذَاكَ يَوْمٌ يَبْعَا
فِي أَجَلٍ تَفَاسَخَا بَعْدَ الْحَلْفِ
يَبْعُدُ وَالْعُرْفُ بِهِ قَدْ عُدِمَا
لِبَائِعٍ تَهَجَّ الْيَمِينِ سَالِكِ
لِحَافِظِ الْمَذْهَبِ مَنْقُولَانِ
حَتَّى يَقُولَ إِنَّهُ لَمْ يَنْقَضِ
فِي الْقَبْضِ فِيمَا يَبْعُهُ نَقْدًا عُرِفَ
مُسْتَضْحَبِ النَّقْدِ وَلَوْ بَعْدَ مَدَا ()
مَا لَمْ يُجَاوِزْ حَدَ الْإِتِّبَاعِ
جَارٍ كَقَبْضِ حُكْمِهِ قَدْ سَلَفَا
أَوْ صِحَّةٍ فِي كُلِّ فِعْلٍ فِعْلٍ
عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ذُو اسْتِحْقَارِ
فِيهِ يُرَدُّ بَيْعُهُ بَعْدَ الْحَلْفِ
وَيَبْدَأُ الْيَمِينُ مَنْ يَبْعُ
وَإِنْ يُفْتَى فَلَا جِهَادَ الْحَاكِمِ
بِأَنَّهُ فِي سَفَهٍ قَدْ وَقَعَا

٨٥٢. ثُمَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ بَعْدَ الرِّضَا
٨٥٣. وَقِيلَ لَا يُجْتَبَعُ فِي الْفَسْخِ إِلَى
٨٥٤. وَإِنْ يُفْتَى فَالْقَوْلُ لِلَّذِي اشْتَرَى
٨٥٥. وَإِنْ يَكُنْ فِي جِنْسِهِ الْخُلْفُ بَدَا
٨٥٦. وَمَا يَفُوتُ وَاقْتَضَى الرُّجُوعَا
٨٥٧. وَحَيْثُمَا الْمَيْعُ بَاقٍ وَاخْتَلَفَ
٨٥٨. وَقِيلَ ذَا إِنْ ادَّعَى الْمُتَبَاعُ مَا
٨٥٩. وَإِنْ يُفْتَى فَالْقَوْلُ عِنْدَ مَالِكِ
٨٦٠. وَقِيلَ لِلْمُتَبَاعِ وَالْقَوْلَانِ
٨٦١. وَفِي انْقِضَاءِ أَجَلٍ بِذَا قُضِيَ
٨٦٢. وَالْقَوْلُ قَوْلٌ مُشْتَرٍ بَعْدَ الْحَلْفِ
٨٦٣. وَهُوَ كَذَا لِبَائِعٍ فِيمَا عَدَا
٨٦٤. كَالدُّورِ وَالرَّقِيقِ وَالرَّبَاعِ
٨٦٥. وَالْقَبْضُ لِلسَّلْعَةِ فِيهِ اخْتِلَافَا
٨٦٦. الْقَوْلُ قَوْلٌ مُدَّعٍ لِلأَصْلِ
٨٦٧. مَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ عُرْفٌ جَارٍ
٨٦٨. وَتَابِعُ الْمَيْعِ كَالسَّرَجِ اخْتِلَفَ
٨٦٩. وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يُفْتَى الْمَيْعُ
٨٧٠. وَذَا الَّذِي قَالَ بِهِ ابْنُ الْقَاسِمِ
٨٧١. وَيَبْعُ مَنْ رُشِدَ كَالدَّارِ ادَّعَى



1. The first part of the text discusses the importance of understanding the context of the Qur'an and the role of the community in interpreting its message. It emphasizes the need for a holistic approach that considers the historical, cultural, and social factors that have shaped the text over time.

2. The second part of the text explores the concept of 'Qur'anic thought' and how it can be applied to contemporary issues. It argues that the Qur'an provides a framework for ethical and moral reasoning that is relevant to the challenges of the modern world.

3. The third part of the text discusses the role of education in promoting a deeper understanding of the Qur'an and its teachings. It highlights the importance of teaching the Qur'an in a way that is engaging and relevant to students, and that encourages them to think critically and creatively about its message.

4. The fourth part of the text discusses the role of the community in supporting and promoting Qur'anic thought. It argues that the Qur'an is a living text that should be studied and discussed in a community setting, where individuals can learn from each other and work together to address the challenges of the world.

5. The fifth part of the text discusses the role of the individual in promoting Qur'anic thought. It argues that each individual has a responsibility to study the Qur'an and to apply its teachings in their own lives, and that this is the best way to bring about positive change in the world.

6. The sixth part of the text discusses the role of the media in promoting Qur'anic thought. It argues that the media has a powerful influence on public opinion and that it can be used to promote a deeper understanding of the Qur'an and its teachings.

7. The seventh part of the text discusses the role of the government in promoting Qur'anic thought. It argues that the government has a responsibility to support and promote the study and discussion of the Qur'an, and that this is the best way to ensure that its message is understood and applied in a way that is consistent with its spirit and intent.

8. The eighth part of the text discusses the role of the academic community in promoting Qur'anic thought. It argues that the academic community has a responsibility to study and discuss the Qur'an in a way that is rigorous and scholarly, and that this is the best way to advance our understanding of its message.

9. The ninth part of the text discusses the role of the religious community in promoting Qur'anic thought. It argues that the religious community has a responsibility to teach and discuss the Qur'an in a way that is faithful to its message, and that this is the best way to ensure that its teachings are understood and applied in a way that is consistent with its spirit and intent.

10. The tenth part of the text discusses the role of the individual in promoting Qur'anic thought. It argues that each individual has a responsibility to study the Qur'an and to apply its teachings in their own lives, and that this is the best way to bring about positive change in the world.

فصلٌ في العَبْنِ

٩١٠. وَمَنْ بَغَيْنَ فِي مَبِيعٍ قَامَا فَشَرَطُهُ أَنْ لَا يَجُوزَ الْعَامَا
٩١١. وَأَنْ يَكُونَ جَاهِلًا بِمَا صَنَعَ
٩١٢. وَعِنْدَ ذَا يُفَسِّخُ بِالْأَحْكَامِ
وَالْعَبْنُ بِالثَّلَاثِ فَمَا زَادَ وَقَعُ
وَلَيْسَ لِلْعَارِفِ مِنْ قِيَامِ

فصلٌ في الشُّفْعَةِ

٩١٣. وَفِي الْأُصُولِ شُفْعَةٌ مِمَّا شَرِعَ
٩١٤. وَمِنْهُ بَيْعُ بَيْعٍ وَكَفَّحْلُ النَّحْلِ
٩١٥. وَالْمَاءُ تَابِعٌ لَهَا فِيهِ أَحْكَامُ
٩١٦. وَالْفُرْنُ وَالْحَمَامُ وَالرَّحَى الْقَضَا
٩١٧. وَفِي الشُّبَارِ شُفْعَةٌ إِنْ تَنَقَّسِمَ
٩١٨. وَمَثَلُهُ مَشْتَرِكٌ مِنَ الثَّمَرِ
٩١٩. وَلَمْ تُبَيَّحْ لِلجَارِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
٩٢٠. وَالْحَيَوَانُ كُلُّهُ وَالْبَيْرِ
٩٢١. وَفِي الزُّرُوعِ وَالْبُقُولِ وَالخَضَرِ
٩٢٢. وَتَخْلَعُ حَيْثُ تَكُونُ وَاحِدَةً
٩٢٣. مَا لَمْ تُصَحَّحْ بِقِيمَةٍ تَجِبُ
٩٢٤. وَالخُلْفُ فِي صِنْفِ الْمُقَاتِلِيِّ اشْتَهَرَ
٩٢٥. وَالشَّرْكُ لِلْقِيَامِ فَوْقَ الْعَامِ
٩٢٦. وَغَائِبٌ بَاقٍ عَلَيْهَا وَكَذَا
٩٢٧. وَالْأَبُ وَالْوَصِيُّ مَهْمَا عَفَلَا
فِي ذِي الشُّبَارِ وَبِحَدِّ تَمْتَنِعُ
تَدْخُلُ فِيهَا تَبَعًا لِلْأَصْلِ
وَوَحْدَهُ إِنْ أَرْضُهُ لَمْ تُنْقَسَمِ
بِالْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ فِيهَا قَدْ مَضَى
وَذَا إِنْ الْمَشْهُورُ فِي ذَاكَ التُّزِمُ
لِلْيُبْسِ إِنْ بَدُو الصَّلَاحِ قَدْ ظَهَرَ
وَفِي طَرِيقِ مُنْعَتِ وَأَنْدَرِ
وَجُمْلَةِ الْعُرُوضِ فِي الْمَشْهُورِ
وَفِي مُعَيَّبِ فِي الْأَرْضِ كَالجَزْرِ
وَشِبْهِهَا وَفِي الْبَيْعِ الْفَاسِدَةِ
كَذَاكَ ذُو التَّعْوِيضِ ذَا فِيهِ يَجِبُ
وَالْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ فِيهِ مُعْتَبَرٌ
يُسْقِطُ حَقَّهُ مَعَ الْمُقَامِ
ذُو الْعُذْرِ لَمْ يَجِدْ إِلَيْهَا مَنَقَدًا
عَنْ حَدِّهَا فَحُكْمُهَا قَدْ بَطَلَا

٩٢٨. وَإِنْ يُنَازَعُ مُشْتَرٍ فِي الْإِنْقِصَا
فَلِلشَّفِيعِ مَعِ يَمِينِهِ الْقَضَا
٩٢٩. وَلَيْسَ الْإِسْقَاطُ بِإِلْزَامٍ لِمَنْ
أَسْقَطَ قَبْلَ الْبَيْعِ لَا عِلْمَ الثَّمَنِ
٩٣٠. كَذَلِكَ لَيْسَ لِزِمَا مَنْ أُخْبِرَا
بِثَمَنِ أَعْلَى وَبِالنَّقْصِ الشَّرَا
٩٣١. وَشَفْعَةٌ فِي الشَّقْصِ يُعْطَى عَنِ عَوْضٍ
وَالْمُنْعُ فِي التَّبَرُّعَاتِ مُفْرَضٌ
٩٣٢. وَالخُلْفُ فِي أَكْرِيَةِ الرَّبَاعِ
وَالدُّورِ وَالْحُكْمُ بِالامْتِنَاعِ
٩٣٣. وَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ مِنْ تَأْخِيرِ
فِي الْأَخْذِ أَوْ فِي التَّرْكِ فِي الْمَشْهُورِ
٩٣٤. وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ شَفْعَةٍ وَلَا
هِبَتُهَا وَإِرْزُهُهَا لَنْ يُحْطَلَ
٩٣٥. وَحَيْثُمَا فِي ثَمَنِ الشَّقْصِ اخْتِلَافٌ
فَالْقَوْلُ قَوْلُ مُشْتَرٍ مَعَ الْخُلْفِ
٩٣٦. إِنْ كَانَ مَا ادَّعَاهُ لَيْسَ يَبْعُدُ
وَقِيلَ مُطْلَقًا وَلَا يُعْتَمَدُ
٩٣٧. وَابْنُ حَبِيبٍ قَالَ بَلْ يَقَوْمُ
وَبِاخْتِيَارِ لِلشَّفِيعِ يُحَكِّمُ
٩٣٨. وَمَنْ لَهُ الشَّفْعَةُ مَهْمَا يَدَّعِي
يَعَالِ شَقْصٍ حَيْزَ بِالتَّبَرُّعِ
فَمَا ادَّعَاهُ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ
٩٣٩. وَخَصْمُهُ يَمِينُهُ مُعَيَّنَةٌ
وَالشَّقْصُ لِاثْنَيْنِ فاعْلَى مُشْتَرِي
٩٤٠. إِنْ كَانَ مَا اشْتَرَى صَفْقَةً وَمَا
وَالشُّرَكَاءُ لِلشَّفِيعِ وَجَبَا
٩٤١. وَمَا بَعِيبٌ حُطٌّ بِالْإِطْلَاقِ
إِنْ كَانَ مَا اشْتَرَى صَفْقَةً وَمَا
٩٤٢. وَلَا يُجِيزُ مُشْتَرٍ لِبَائِعِ
وَالشَّقْصُ لِلْبَائِعِ أَنْ يَضْمَنَ عَنْ
٩٤٣. وَيَلْزَمُ الشَّفِيعَ حَالُ مَا اشْتَرِي
وَحَيْثُمَا الشَّفِيعُ لَيْسَ بِالْمَالِي
٩٤٤. وَمَنْ جَسَّعَ لِمَنْ يَبْعُدُ
٩٤٥. وَبِاخْتِيَارِ لِلشَّفِيعِ يُحَكِّمُ
٩٤٦. وَمَنْ لَهُ الشَّفْعَةُ مَهْمَا يَدَّعِي
٩٤٧. وَحَيْثُمَا الشَّفِيعُ لَيْسَ بِالْمَالِي





100. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

101. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

102. مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ

103. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

104. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

105. مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ

تَرْجُمَہ

100. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

101. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

102. مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ

103. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

104. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

105. مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ

106. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

تَرْجُمَہ

100. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

101. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

102. مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ

103. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

104. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

105. مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ

106. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

100. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

101. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

102. مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ

103. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

104. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

105. مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ

106. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

107. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

108. مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ

109. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

110. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

111. مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ

112. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

113. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

114. مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ

115. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

116. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

117. مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ

118. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

119. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

120. مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ

121. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

122. سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

٩٨٧. وَالْحُلِيِّ لَا يُقَسِّمُ بَيْنَ أَهْلِهِ
٩٨٨. وَأَجْرُ مَنْ يَقْسِمُ أَوْ يُعَدُّلُ
٩٨٩. كَذَلِكَ الْكَاتِبُ لِلْوَثِيقَةِ
٩٩٠. وَأَجْرَةُ الْكَيْالِ فِي التَّكْسِيرِ
٩٩١. كَذَلِكَ فِي الْمَوْزُونِ وَالْمَكِيلِ
إِلَّا بِوَزْنٍ أَوْ بِأَخْذِ كُلِّهِ
عَلَى الرَّوُّوسِ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ
لِلْقَاسِمِينَ مُقْتَفٍ طَرِيقَهُ
مِنْ بَائِعٍ تُؤَخِّدُ فِي الْمَشْهُورِ
الْحُكْمُ ذَا مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيلِ

فصل في المعاوضة

٩٩٢. يَجُوزُ عَقْدُ الْبَيْعِ بِالتَّعْوِيزِ
٩٩٣. مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ
٩٩٤. وَصَحَّ بِالمَأْبُورِ حَيْثُ يُشْتَرَطُ
٩٩٥. وَسَائِغٌ لِلْمَتَعَاوِضِينَ
٩٩٦. لِأَجْلِ مَا كَانَ مِنَ التَّفْضِيلِ
٩٩٧. وَجَائِزٌ فِي الْحَيَوانِ كُلِّهِ
فِي جُمْلَةِ الْأَصُولِ وَالْعُرُوضِ
لَمْ يُؤْبَرَأْ فَمَا انْعَقَادُهُ يُقَرُّ
مِنْ جِهَةٍ فَقَطُّ أَوْ بَقِيَا مَعًا فَقَطُّ
مِنْ جِهَةٍ فَقَطُّ مَزِيدُ الْعَيْنِ
بِالنَّقْدِ وَالْحُلُولِ وَالتَّاجِيلِ
تَعَاوُضٌ وَإِنْ يَكُنْ بِمِثْلِهِ

فصل في الإقالة

٩٩٨. إِقَالَةٌ تَجُوزُ فِيهَا حَلًّا
٩٩٩. وَلِلْمُقَالِ صِحَّةُ الرَّجُوعِ
١٠٠٠. وَفِي الْقَدِيمِ مِنْهُ لَا حَالَهُ
١٠٠١. بَعْدَ الْيَمِينِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
١٠٠٢. وَالْفَسْخُ فِي إِقَالَةٍ مِمَّا انْتَهَجَ
١٠٠٣. إِلَّا إِذَا الْمُقَالُ بِالرَّضَا دَفَعُ
١٠٠٤. وَلَا يُقَالُ حَيْثُ لَمْ يَأْتِ الْأَجَلُ
بِالْمِثْلِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقْلًا
بِحَادِثٍ يَخْدُثُ فِي الْمَيْعِ
بِزَائِدٍ إِنْ كَانَ فِي الْإِقَالَةِ
يَعْلَمُهُ فِيهَا مَضَى مِنْ زَمَنِ
بِالصَّنْعَةِ التَّغْيِيرِ كَالغَزْلِ انْتَسِجَ
لَمَنْ أَقَالَ أُجْرَةَ لِمَا صَنَعَ
بِثَمَنِ أَدْنَى وَلَا وَقَسَتْ أَقْلُ

١٠٠٥. أَوْ تَمَّنٍ أَكْثَرَ مِنْهُ لِأَمَدٍ
أَبْعَدَ مِمَّا كَانَ فِيهِ الْمُعْتَمَدُ
١٠٠٦. وَهِيَ إِذَا كَانَتْ بِمِثْلِ الْمَالِ
جَائِزَةً فِي كُلِّ حَالٍ حَالٍ
١٠٠٧. وَمُشْتَرٍ أَقَالَ مَهْمَا اشْتَرَطَا
أَخَذَ الْمَيْعَ إِنْ يَبِغُ تَبَغُّبًا
١٠٠٨. بِالْتَمَنِ الْأَوَّلِ فَهَوَ جَائِزٌ
وَالْمُشْتَرِي بِهِ الْمَيْعُ حَائِزٌ
١٠٠٩. وَسُوِّغَتْ إِقَالَةٌ فِيهَا أَكْثَرِي
إِنْ لَمْ يَكُنْ أَعْطَى الْكِرَاءَ الْمُكْتَرِي

فصل في التولية والتصيير

١٠١٠. تَوَلِيَّةُ الْمَيْعِ جَائِزَةٌ مُطْلَقًا
وَلَيْسَ فِي الطَّعَامِ ذَلِكَ مُتَّقَى
١٠١١. وَالشَّرْطُ فِي التَّصْيِيرِ أَنْ يُقَدَّرَا
دَيْنٌ وَالْإِنْجَازُ لِمَا تَصَيَّرَا
١٠١٢. وَالْحَيَوَانُ حَيْثُ لَا مُوَاضَعَةَ
وَالْعَرَضُ صَيْرُهُ بِلَا مُنَازَعَةَ
١٠١٣. وَجَائِزٌ فِيهِ مَرِيدُ الْعَيْنِ
حَيْثُ يَقُولُ عَنْهُ قَدَرُ الدَّيْنِ
١٠١٤. وَالْخُلْفُ فِي تَصْيِيرِ مَا كَالسُّكْنَى
أَوْ تَمَرٍ مُعَيَّنٍ لِيُجَنَى
١٠١٥. وَامْتَنَعَ التَّصْيِيرُ لِلصَّبِيِّ
إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا أَبٍ أَوْ وَصِيٍّ
١٠١٦. وَالْأَبُ كَالْوَصِيِّ فِي التَّصْيِيرِ
تَمَخِيصًا بِالْجَهْلِ لِلْمَحْجُورِ

فصل في السلم

١٠١٧. فِيهَا عِدَا الْأَصُولِ جَوِزَ السَّلْمُ
وَلَيْسَ فِي الْمَالِ وَلَكِنْ فِي الدَّمِّ
١٠١٨. وَالشَّرْحُ لِلدَّمَّةِ وَصَفٌّ قَامَا
يَقْبَلُ الْإِلْتِزَامَ وَالْإِلْزَامَا
١٠١٩. وَشَرَطُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ أَنْ يُرَى
مُتَّصِفًا مُوَجَّهًا مُقَدَّرًا
١٠٢٠. مِنْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ وَدَرَعٍ أَوْ عَدَدٍ
بِمَا يُصَابُ غَالِبًا عِنْدَ الْأَمَدِ
١٠٢١. وَشَرَطُ رَأْسِ الْمَالِ أَنْ لَا يُحْظَلَا
فِي ذَلِكَ دَفْعُهُ وَأَنْ يُعَجَّلَا
١٠٢٢. وَجَائِزٌ إِنْ أَخْرَكَ الْيَوْمَيْنِ
وَالْعَرَضُ فِيهِ بِخِلَافِ الْعَيْنِ





This is the second of two parts of the book. The first part dealt with the general principles of Islamic jurisprudence and the sources of law. In this part, we will focus on the specific rules and procedures of the legal system. We will explore the various schools of thought and their contributions to the development of Islamic law. We will also discuss the role of the judiciary and the legal profession in the Islamic world.

The first principle of Islamic law is the supremacy of the Quran. The Quran is the source of all laws and regulations. It is the foundation upon which the entire legal system is built. The second principle is the role of the Sunnah. The Sunnah is the tradition of the Prophet Muhammad (peace be upon him). It provides a practical example of how to implement the teachings of the Quran.

The third principle is the role of the community. In Islamic law, the community plays a significant role in the development and implementation of the law. The community is responsible for ensuring that the law is applied fairly and justly. The fourth principle is the role of the judiciary. The judiciary is responsible for interpreting the law and resolving disputes.

The fifth principle is the role of the legal profession. The legal profession is responsible for providing legal advice and representation to individuals and organizations. The sixth principle is the role of the state. The state is responsible for enforcing the law and maintaining order in the society.

The seventh principle is the role of the individual. Each individual is responsible for following the law and contributing to the well-being of the society. The eighth principle is the role of the family. The family is the basic unit of the society and is responsible for raising children in a pious and obedient manner.

The ninth principle is the role of the government. The government is responsible for ensuring that the law is applied consistently and fairly. The tenth principle is the role of the international community. The international community is responsible for promoting the values and principles of Islamic law on a global scale.

In conclusion, Islamic law is a complex and multifaceted system. It is based on the principles of justice, equity, and fairness. It is a system that is designed to protect the rights of individuals and to promote the well-being of the society. It is a system that is rooted in the Quran and the Sunnah of the Prophet Muhammad (peace be upon him).

- ١٠٦٠ . بِقَدْرِ مَا بَقِيَ لِلْحَصَادِ مِنْ بَعْدِ رَغِي حَطِّهِ الْمُعْتَادِ
١٠٦١ . وَإِنْ تَقَعُ وَقَدْ تَنَاهَى الْفُرْقَةُ
١٠٦٢ . وَنُزِلَ الْوَارِثُ فِي التَّائِيثِ وَعَكْسِهِ مَنَزَلَةُ الْمُوْرُوْثِ

فصل في اختلاف المكري والمكثري

- ١٠٦٣ . الْقَوْلُ لِلْمُكْرِي مَعَ الْحَلْفِ اعْتِمَادُ
١٠٦٤ . وَمَعَ سَكْنِ الْمُكْتَرِ وَمَا نَقَدُ
١٠٦٥ . ثُمَّ يُؤَدِّي مَا عَلَيْهِ حَلْفًا
١٠٦٦ . وَإِنْ يَكُونُ قَبْلَ سُكْنِي اخْتَلَفَا
١٠٦٧ . وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْحَالِفِ
١٠٦٨ . وَإِنْ يَكُنْ فِي الْقَدْرِ قَبْلَ السُّكْنِي
١٠٦٩ . وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ سَكْنِي أَقْسَمَا
١٠٧٠ . وَحِصَّةُ السُّكْنِي يُؤَدِّي الْمُكْتَرِي
١٠٧١ . وَالْقَوْلُ مِنْ بَعْدِ انْقِضَاءِ الْأَمَدِ
١٠٧٢ . كَذَاكَ حُكْمُهُ مَعَ ادْعَائِهِ
١٠٧٣ . وَالْقَوْلُ فِي الْقَبْضِ فِي الْجِنْسِ لِمَنْ
- فِي مُدَّةِ الْكِرَاءِ حَيْثُ يَنْتَقِدُ
تَخَالَفَا وَالْفَسْخُ فِي بَاقِي الْأَمَدِ
فِي أَمَدِ السُّكْنِي الَّذِي قَدْ سَلَفَا
فَالْفَسْخُ مَهْمَا نَكَلَا أَوْ حَلَفَا
فِي لَاحِقِ الزَّمَانِ أَوْ فِي السَّالِفِ
تَخَالَفَا وَالْفَسْخُ بَعْدَ سُنَانًا
وَفَسْخُ بَاقِي مُدَّةٍ قَدْ لَزَمَا
إِنْ كَانَ لَمْ يَنْقُدْ لِمَاضِي الْأَشْهُرِ
لِلْمُكْتَرِي وَالْحَلْفُ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ
لِقَدْرِ بَاقِي مُدَّةِ اخْتِرَائِهِ
شَاهِدُهُ مَعَ حَلْفِهِ حَالِ الزَّمَنِ

فصل في كراء الرواحل والسفن

- ١٠٧٤ . فِي الرِّوَا حِلِّ الْكِرَاءِ وَالسُّفْنِ
١٠٧٥ . وَيُؤْمَنُ التَّأْجِيلُ فِي الْمَضْمُونِ
١٠٧٦ . وَحَيْثُ مَكْتَرٍ لِعُدْرِ يَرْجِعُ
١٠٧٧ . وَوَجِبَ تَعْيِينُ وَقْتِ السَّفْرِ
- عَلَى الصَّهَابِ أَوْ بِتَعْيِينِ حَسَنِ
وَمُطْلَقًا جَارَ بِذِي التَّعْيِينِ
فَلَا زَمَ لَهُ الْكِرَاءُ أَجْمَعُ
فِي السُّفْنِ وَالْمَقَرِّ لِلَّذِي اكْتَرِي

١٠٧٨. وَهُوَ عَلَى الْبَلَاغِ إِنْ شِئَ جَرَى فِيهَا فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْكِرَا

فصل في الإجارة

١٠٧٩. الْعَمَلُ الْمَعْلُومُ مِنْ تَعْيِينِهِ
١٠٨٠. وَلِلْأَجِيرِ أَجْرَةٌ مُكَمَّلَةٌ
١٠٨١. وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ حَيْثُ يُخْتَلَفُ
١٠٨٢. وَإِنْ جَرَى النِّزَاعُ قَبْلَ الْعَمَلِ
١٠٨٣. وَإِنْ يَكُنْ فِي صِفَةِ الْمَصْنُوعِ
١٠٨٤. فَالْقَوْلُ لِلصَّانِعِ مِنْ بَعْدِ الْحَلْفِ
١٠٨٥. وَإِنْ يَكُنْ مِنْهُ نُكُولٌ حَلَفَا
١٠٨٦. وَالْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الْمُتَاعِ فِي
١٠٨٧. وَالْقَوْلُ لِلْأَجِيرِ إِنْ كَانَ سَأَلَ
١٠٨٨. بَعْدَ يَمِينِهِ لِمَنْ يُنَاكِرُ
١٠٨٩. وَالْوَصْفُ مِنْ مُسْتَهْلِكٍ لِمَا تَلَفَ
١٠٩٠. وَشَرْطُهُ إِتْيَانُهُ بِمِشْبِهِ
١٠٩١. فَالْقَوْلُ قَوْلُ حَاضِمِهِ فِي وَضْفِهِ
١٠٩٢. وَكُلٌّ مَنْ ضَمِنَ شَيْئًا أَتْلَفَهُ
١٠٩٣. وَفِي ذَوَاتِ الْمِثْلِ مِثْلٌ يَجِبُ
- يَجُوزُ فِيهِ الْأَجْرُ مَعَ تَبْيِينِهِ
إِنْ تَمَّ أَوْ يَقْدَرُ مَا قَدَّ عَمَلُهُ
فِي شَأْنِهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ إِنْ حَلَفَ
تَخَالَفَا وَالرَّدُّ بَيْنَ جَلِي
أَوْ نَوْعِهِ التَّنَازُعُ ذَا وَقُوعِ
وَذَاكَ فِي مِقْدَارِ أَجْرَةِ عُرْفِ
رَبِّ الْمُتَاعِ وَلَهُ مَا وَصَفَا
تَنَازُعِ فِي الرَّدِّ مَعَ حَلْفِ قُضِي
بِالْقُرْبِ مِنْ فَرَاغِهِ أَجَرَ الْعَمَلِ
وَبَعْدَ طَوْلِ يَحْلِفُ الْمُسْتَأْجِرُ
فِي يَدِهِ يُقْتَضَى بِهِ بَعْدَ الْحَلْفِ
وَإِنْ بَجَهْلٍ أَوْ نُكُولٍ يَنْتَهِي
مُسْتَهْلِكًا بِمِشْبِهِ مَعَ حَلْفِهِ
فَهُوَ مُطَالَبٌ بِهِ أَنْ يُخْلِفَهُ
وَقِيمَةٌ فِي غَيْرِهِ تَسْتَوْجِبُ

فصل في الجعل

١٠٩٤. الْجُعْلُ عَقْدٌ جَائِزٌ لَا يَلْزَمُ
١٠٩٥. وَلَيْسَ يَسْتَحِقُّ مِمَّا يُجْعَلُ
- لَكِنْ بِهِ بَعْدَ الشَّرْعِ يُحْكَمُ
شَيْئًا سِوَى إِذَا يَتِمُّ الْعَمَلُ

وَلَا يُجْهِدُ بَرَمَانَ لِأَيْتِقِ

١٠٩٦. كَالْحَضْرِيِّ لِلْبُسْرِ وَرَدَّ الْأَيْتِقِ

فصل في المساقاة

لَا زِمَةَ بِالْعَقْدِ فِي الْأَشْجَارِ

١٠٩٧. إِنَّ الْمَسَاقَاةَ عَلَى الْمُخْتَارِ

قِيلَ مَعَ الْعَجْرِ وَقِيلَ مُطْلَقًا

١٠٩٨. وَالزَّرْعُ لَمْ يَنْبَسْ وَقَدْ تَحَقَّقَا

كَالْوَرْدِ وَالْقُطْنِ عَلَى مَا قُدِّمًا

١٠٩٩. وَأَلْحَقُوا الْمُقَاتِي بِالزَّرْعِ وَمَا

كَشَجَرِ الْمَوْزِ عَلَى الدَّوَامِ

١١٠٠. وَامْتَنَعَتْ فِي مُخْلِيفِ الْإِطْعَامِ

وَعَيْرِ مَا يُطْعَمُ مِنْ أَجْلِ الصَّغَرِ

١١٠١. وَمَا يَحِلُّ بَيْنَهُ مِنَ الثَّمَرِ

وَقَصَبِ السُّكَّرِ خُلْفٌ مُعْتَبَرٌ

١١٠٢. وَفِي مُغَيَّبٍ فِي الْأَرْضِ كَالْجُرْزِ

وَرَبُّهُ يُلْغِيهِ فَهُوَ مُعْتَقَرٌ

١١٠٣. وَإِنْ بِيَاضٌ قَلَّ مَا بَيْنَ الشَّجَرِ

لَكِنْ بِجُزْءٍ جُزْأَهَا يُبَائِلُ

١١٠٤. وَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ ذَلِكَ الْعَامِلُ

مِنْ عِنْدِهِ وَجُزْءُ الْأَرْضِ تَبَعُ

١١٠٥. بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا يَزْدَرَعُ

فَائِدُهُ فَالْفَسْخُ أَمْرٌ مُقْضِي

١١٠٦. وَحَيْثُمَا اشْتَرَطَ رَبُّ الْأَرْضِ

شَرْطُ الْبِيَاضِ لِسَوَى مَنْ عَمِلَا

١١٠٧. وَلَا تَصِحُّ مَعَ كِرَاءٍ لَا وَلَا

يَبْقَى لَهُ كَمَثَلِ حَفْرِ بَيْرِ

١١٠٨. وَلَا اشْتَرَا طَ عَمَلٍ كَثِيرِ

أَوْ نَخْلَةٍ مِمَّا عَلَيْهِ قَدْ عَقَدَ

١١٠٩. وَلَا اخْتِصَا صِهِ بِكَيْلٍ أَوْ عَدَدِ

بِهِ وَحَدُّ أَمْدٍ لَهَا يَحْتَقُ

١١١٠. وَهِيَ بِشَطْرِ أَوْ بِمَا قَدِ اتَّفَقَ

بَيْنَهُمَا بِنِسْبَةِ الْجُزْءِ فَقَطُ

١١١١. وَالِدْفَعُ لِلزَّكَاةِ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ

بِالْبَيْعِ مَعَ بَدْوِ الصَّلَاحِ الْعَمَلِ

١١١٢. وَعَاجِزٌ مِنْ حَظِّهِ يُكْمَلُ

يَنْوُبُ فِي ذَلِكَ مَنْابَ مُؤْتَمَنُ

١١١٣. وَحَيْثُ لَمْ يَنْدُ وَلَا يَوْجَدُ مَنْ

وَقَوْلُ حُذِّ مَا نَابَ وَآخِرُ حُجْرٍ مُتَقَى

١١١٤. فَعَامِلٌ يُلْغَى لَهُ مَا أَنْفَقَا

فصل في الاغتراس

١١١٥. والَاغْتِرَاسُ جَائِزٌ لِمَنْ فَعَلَ
مَنْ لَهُ الْبُعْثَةُ أَوْ لَهُ الْعَمَلُ
١١١٦. والْحَدُّ فِي خِدْمَتِهِ أَنْ يُطْعِمَا
وَيَقَعُ الْقَسْمُ بِجُزْءٍ عَلِيمَا
١١١٧. وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِمَّا عَمِلَا
شَيْءٌ إِلَى مَا جَعَلَاهُ أَجَلَا
١١١٨. وَشَرَطُ بُقْيَا غَيْرِ مَوْضِعِ الشَّجَرِ
لِرَبِّ الْأَرْضِ سَائِعٌ إِذَا صَدَرَ
١١١٩. وَشَرَطُ مَا يَثْقُلُ كَالْجِدَارِ
مُتَمَتِّعٌ وَالْعَكْسُ أَمْرٌ جَارٍ
١١٢٠. وَجَازٌ أَنْ يُعْطَى بِكُلِّ شَجَرَةٍ
تَنْبَتُ مِنْهُ حِصَّةٌ مَقْدَرَةٌ

فصل في المزارعة

١١٢١. إِنْ عَمِلَ الْعَامِلُ فِي الْمَزَارَعَةِ
وَالْأَرْضُ مِنْ ثَانٍ فَلَا تَمَانَعُهُ
١١٢٢. إِنْ أَخْرَجَا الْبَذْرَ عَلَى نِسْبَةٍ مَا
قَدْ جَعَلَاهُ جُزْءًا بَيْنَهُمَا
١١٢٣. كَالنَّصْفِ أَوْ كَنْصَفِهِ أَوْ السُّدُسِ
وَالْعَمَلُ الْيَوْمَ بِهِ فِي الْأَنْدَلُسِ
١١٢٤. وَالتَّرِيمَتُ بِالْعَقْدِ كَالِإِجَارَةِ
وَقِيلَ بَلْ بِالْبَدءِ لِلْعِمَارَةِ
١١٢٥. وَالدَّرْسُ وَالتَّقْلَةُ مَهْمَا اشْتَرَطَا
مَعَ عَمَلٍ كَانَ عَلَى مَا شَرَطَا
١١٢٦. وَالشَّرْطُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ مَعْمُورٍ
مِثْلَ الَّذِي أَلْفَى مِنَ الْمُحْظُورِ
١١٢٧. وَلَيْسَ لِلشَّرْكَةِ مَعَهُ مَنْ بَقَا
وَيَبْعُهُ مِنْهُ يَسُوعٌ مُطْلَقًا
١١٢٨. وَحَيْثُ لَا يَبْنَعُ وَعَامِلٌ زَرَعَ
فَعُرْمَةُ الْقِيَمَةِ فِيهِ مَا امْتَنَعَ
١١٢٩. وَحَقُّ رَبِّ الْأَرْضِ فِيهَا قَدْ عَمَرَ
بَاقٍ إِذَا لَمْ يَنْبَتِ الَّذِي بَدَرَ
١١٣٠. بِعَكْسِ مَا كَانَ لَهُ نَبَاتٌ
وَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ لَهُ نَبَاتٌ
١١٣١. وَجَازٌ فِي الْبَذْرِ اشْتِرَاكُ وَالبَقَرُ
إِنْ كَانَ مِنْ نَاحِيَةِ مَا يُعْتَمَرُ
١١٣٢. وَالبَزْرُ لِلزَّرْعِ فِي أَشْيَاءِ
وَرَبُّ الْأَرْضِ يَأْخُذُ الْكِرَاءَ

وَمَوْتِ زَوْجَيْنِ وَالْأَسْتِحْقَاقِ
مَا الشَّرْعُ مُقْتَضٍ لَهُ أَنْ يَمْنَعَا
أَوْ مُحْرِرِزٍ لِاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثِهِ
وَفِيهِ أَيْضًا غَيْرُ ذَلِكَ جَارٍ
لَا الْإِزْدِرَاعِ مَعَ يَمِينِ أُثْرَا
تَدَاعِيًا فِي وَصْفِ حَرْثٍ يُعْتَمَدُ
وَقَلْبُهُمَا إِنْ شَاءَ مُسْتَتِينُ

١١٣٣. كَمَثَلِ مَا فِي الْغَضَبِ وَالطَّلَاقِ
١١٣٤. وَالْخُلْفُ فِيهِ هَاهُنَا إِنْ وَقَعَا
١١٣٥. قِيلَ لِذِي الْبَذْرِ أَوْ الْحِرَائِهِ
١١٣٦. الْأَرْضِ وَالْبَذْرِ وَالْإِعْتِبَارِ
١١٣٧. وَقَوْلُ مُدَّعٍ لِعَقْدِ الْإِكْتِرَا
١١٣٨. وَحَيْثُ زَارِعٌ وَرَبُّ الْأَرْضِ قَدْ
١١٣٩. فَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ وَالْيَمِينِ

فصل في الشركة

أَوْ فِيهَا تَجَوُّزٌ لَا لِأَجْلِ
وَيَقْسِمَانِ الرَّبِيحِ حُكْمٌ مُلْتَزِمٌ
تَجْزِئَانِ الْجِنْسِ هُنَاكَ اتِّحَادًا
وَهُوَ لِإِلَالِكِ بِذَلِكَ مُتَقَى
مِنْ جِهَةٍ أَوْ جِهَتَيْنِ فَاعْلَمَا
وَعَيْنٌ أَوْ عَرَضٌ لَدَى الْأُخْرَى وَضِعٌ
وَاحِدٌ أَوْ فِي الْإِشْتِرَاكِ مُعْتَمَدٌ
فَشَرْطُهُ اتِّحَادُ شُغْلٍ وَتَحَلُّلٌ
فِي غَيْبَةٍ فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ مَرَضٌ
فِي غَيْرِ وَقْتِ تَجْرِيهِ الْفَائِدُ لَهُ

١١٤٠. شَرِكَةٌ فِي مَالٍ أَوْ فِي عَمَلٍ
١١٤١. وَفَسْخُوحُهَا إِنْ وَقَعَتْ عَلَى الدَّمَمِ
١١٤٢. وَإِنْ يَكُنْ فِي الْعَيْنِ ذَلِكَ اعْتِمَادًا
١١٤٣. وَبِالطَّعَامِ جَازَ حَيْثُ اتَّفَقَا
١١٤٤. وَجَازَ بِالْعَرَضِ إِذَا مَا قَوْمًا
١١٤٥. كَذَا طَعَامِ جِهَةٍ لَا يَمْتَنِعُ
١١٤٦. وَالْمَالُ خَلَطُهُ وَوَضَعُهُ بِيَدِ
١١٤٧. وَحَيْثُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي الْعَمَلِ
١١٤٨. وَحَاضِرٌ يَأْخُذُ فَائِدًا عَرَضٌ
١١٤٩. وَمَنْ لَهُ تَحْرُفٌ إِنْ عَمَلَهُ

فصل في القراض

لِيَسْتَفِيدَ دَافِعٌ وَتَاجِرٌ

١١٥٠. إِعْطَاءُ مَالٍ مَنْ بِهِ يُتَاجَرُ

١١٥١. مَّا يُفَادُ فِيهِ جُزْءٌ يُعَلَّمُ
 ١١٥٢. وَالتَّقْدُ وَالْحُضُورُ وَالتَّعْيِينُ
 ١١٥٣. وَلَا يَسُوعُ جَعَلَهُ إِلَى أَجَلٍ
 ١١٥٤. وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ شَيْءٍ يُنْفَرَدُ
 ١١٥٥. وَالْقَوْلُ قَوْلٌ عَامِلٍ إِنْ يُخْتَلَفُ
 ١١٥٦. كَذَاكَ فِي ادِّعَائِهِ الْخَسَارَةَ
 ١١٥٧. وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ فِي غَيْرِ السَّفَرِ
 ١١٥٨. وَعِنْدَمَا مَاتَ وَلَا آمِينَ فِي
 ١١٥٩. رُدِّ إِلَى صَاحِبِهِ الْمَالُ وَلَا
 ١١٦٠. وَهُوَ إِذَا أَوْصَى بِهِ مُصَدِّقٌ
 ١١٦١. وَأَجْرٌ مِثْلُ أَوْ قِرَاضٌ مِثْلُ
- هُوَ الْقِرَاضُ وَيَفْعَلُ يَلْزَمُ
 مِنْ شَرْطِهِ وَيُمْنَعُ التَّضْمِينُ
 وَفَسْحُهُ مُسْتَوْجِبٌ إِذَا نَزَلَ
 بِهِ مِنَ الرَّبْحِ وَإِنْ يَقَعُ يُرَدُّ
 فِي جُزْءِ الْقِرَاضِ أَوْ حَالِ التَّلَفِ
 وَكُوزِهِ قِرَاضًا أَوْ إِجَارَهُ
 نَفَقَةٌ وَالسَّرُّكَ شَرْطٌ لَا يُقَرَّرُ
 وَرَائِهِ وَلَا أَتَوْا بِالْحَلْفِ
 شَيْءٌ مِنَ الرَّبْحِ لَمْ يَنْقَدْ عَمَلًا
 فِي صِحَّةٍ أَوْ مَرَضٍ يُسْتَوْثَقُ
 لِعَامِلٍ عِنْدَ فِسَادِ الْأَصْلِ



بَابُ

التَّبرَعَاتِ

١١٦٢. الحُبْسُ فِي الْأَصُولِ جَائِزٌ وَفِي
 ١١٦٣. وَلَا يَصِحُّ فِي الطَّعَامِ وَاخْتَلَفَ
 ١١٦٤. وَلِلْكِبَارِ وَالصَّغَارِ يُعَقَّدُ
 ١١٦٥. وَيَجِبُ النَّصُّ عَلَى الثَّمَارِ
 ١١٦٦. وَمَنْ يُحْبِسُ دَارَ سُكْنَاهُ فَلَا
 ١١٦٧. وَنَافِذٌ تَحْبِيسُ مَا قَدْ سَكَنَتْهُ
 ١١٦٨. إِنْ كَانَ مَا حُبِسَ لِلْكِبَارِ
 ١١٦٩. وَكُلُّ مَا يَشْتَرِطُ الْمُحْبِسُ
 ١١٧٠. مِثْلَ التَّسَاوِيِ وَدُخُولِ الْأَسْفَلِ
 ١١٧١. وَحَيْثُ جَاءَ مُطْلَقًا لَفْظُ الْوَلَدِ
 ١١٧٢. لَا وَكَدِ الْإِنَاثِ إِلَّا حَيْثُمَا
 ١١٧٣. وَمِثْلُهُ فِي ذَا بَنِيٍّ وَالْعَقَبِ
 ١١٧٤. وَالْحَوْزُ شَرْطُ صِحَّةِ التَّحْبِيسِ
 ١١٧٥. لِحَاثِرِ الْقَبْضِ وَفِي الْمَشْهُورِ
 ١١٧٦. وَيُكْتَفَى بِصِحَّةِ الْإِشْهَادِ
 ١١٧٧. وَيَنْفَذُ التَّحْبِيسُ فِي جَمِيعِ مَا
 ١١٧٨. وَالْأَخُ لِلصَّغِيرِ قَبْضُهُ وَجَبَّ
 ١١٧٩. وَالْأَبُ لَا يَقْبِضُ لِلصَّغِيرِ مَعَ
- مُنْوَاعِ الْعَيْنِ بِقَصْدِ السَّلَفِ
 فِي الْحَيَوَانِ وَالْعُرُوضِ مَنْ سَلَفَ
 وَلِلْجَنِينِ وَإِلَى مَنْ سَيُؤَلَّدُ
 وَالزَّرْعِ حَيْثُ الْحَبْسُ لِلصَّغَارِ
 يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يُعَايِنَ الْخَلَاءُ
 بِمَا كَالْأَكْثَرَاءِ مِنْ بَعْدِ السَّنَةِ
 وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْهَبَاتِ جَارِي
 مِنْ سَائِعِ شَرْعًا عَلَيْهِ الْحُبْسُ
 وَيَبْعُ حِطًّا مَنْ يَفْقِرُ ابْتِغَاءً
 فَوَلَدُ الذُّكُورِ دَاخِلٌ فَقَدْ
 بِنْتُ لِصُلْبِ ذِكْرِهَا تَقَدَّمَ
 وَشَامِلٌ ذُرِّيَّتِي فَمُنْسَجِبٌ
 قَبْلَ حُدُوثِ مَوْتِ أَوْ تَقْلِيْسِ
 إِلَى الْوَصِيِّ الْقَبْضُ لِلْمَحْجُورِ
 إِنْ أَعْوَزَ الْحَوْزُ لِعَذْرِ بَادٍ
 مُحْبَسٌ لِقَبْضِهِ قَدْ قَدَّمَ
 مَعَ اشْتِرَاكِهِ وَبِتَقْدِيمِ مَنْ أَبٌ
 كَبِيرِهِ وَالْحُبْسُ إِزْثٌ إِنْ وَقَعَ

وَصُحِّحَ الْحَوْزُ بِوَجْهِهِ كَافٍ
جُزْءٌ مُعَاشٍ حُكْمُ تَجْبِيسِ قُفْيٍ
لِنَفْسِهِ وَيَالِغُ مَحْجُورٌ
لِلْمَوْتِ لَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْحُبْسِ
تَضِيقُ عَمَّنْ دُونَهُ بِهَا أَحَقُّ
يُرَدُّ مُطْلَقًا وَمَعَ عِلْمِ أَسَا
وَأَتَّفَقُوا مَعَ عِلْمِهِ قَبْلَ الشَّرَا
مَنْ فَائِدِ الْمَبِيعِ حَتَّى يَتَّصِفَ
وَلَيْسَ يَعْدُو حُبْسٌ مَحَلَّهُ
ثَمْنُهُ فِي مِثْلِهِ ثُمَّ وَقِفَ
وَالطَّالِبُ قِسْمَةٌ نَفْعٍ لَمْ يُسَيِّ

١١٨٠. إِلَّا إِذَا مَا أَمَكَّنَ التَّلَافِي
١١٨١. وَإِنْ يُقَدِّمُ غَيْرَهُ جَازَ وَفِي
١١٨٢. وَنَافِذٌ مَا حَازَهُ الصَّغِيرُ
١١٨٣. وَبِانْسِحَابِ نَظَرِ الْمُحْبَسِ
١١٨٤. وَمَنْ لِسُكْنَى دَارٍ تَجْبِيسِ سَبْقِ
١١٨٥. وَمَنْ يَبِيعُ مَنْ عَلَيْهِ حُبْسًا
١١٨٦. وَالْخَلْفُ فِي الْمَبْتَاعِ هَلْ يَعْطِي الْكِرَا
١١٨٧. وَيُقْتَضَى الثَّمَنُ إِنْ كَانَ تَلَفَ
١١٨٨. وَإِنْ يَمُتُ مَنْ قَبْلَ لَا شَيْءَ لَهُ
١١٨٩. وَغَيْرُ أَصْلٍ عَادِمِ النَّفْعِ صُرِفَ
١١٩٠. وَلَا تَبُتُّ قِسْمَةٌ فِي حُبْسِ

فصل في الصدقة والهبة وما يتعلق بهما

مَوْتٍ وَبِالذَّيْنِ الْمَحِيطِ تُعْتَرَضُ
وَمِلْكُهَا بِغَيْرِ إِزْثٍ أَنْتَقِي
وَالْفُقَرَاءُ وَأُولِي الْأَرْحَامِ
بِهِ عَلَى مَحْجُورِهِ لَنْ يَتَّقَى
وَجَبْرُهُ مَهْمَا أَبَاهُ مُتَضَخٌ
بِالْحَوْزِ وَالْخَلْفُ أَتَى هَلْ يُجْبَرُ
لِصَنَفِهِمْ مَنْ جِهَةِ الْمُعَيَّنِ
لِقَبْضِ مَا يُخْتَصُّ بِالصَّغِيرِ

١١٩١. صَدَقَةٌ مَحْجُورٌ إِلَّا مَعَ مَرَضٍ
١١٩٢. وَلَا رُجُوعٌ بَعْدَ لِلْمُصَدِّقِ
١١٩٣. كَذَلِكَ مَا وَهَبَ لِلْأَيْتَامِ
١١٩٤. وَالْأَبُ حَوْزُهُ لَمَّا تَصَدَّقَا
١١٩٥. وَلِلْمُعَيَّنِينَ بِالْحَوْزِ تَصَحُّ
١١٩٦. وَفِي سِوَى الْمُعَيَّنِينَ يُؤْمَرُ
١١٩٧. وَالْجَبْرُ مَحْتَمُومٌ بِذِي تَعَيَّنِ
١١٩٨. وَلِأَبِ التَّقْدِيمِ لِلْكَبِيرِ



١١٩٩. وَحَوْزٌ حَاضِرٌ لِغَائِبٍ إِذَا
 ١٢٠٠. وَمَا عَلَى الْبَتِّ لِشَخْصٍ عَيْنًا
 ١٢٠١. وَغَيْرُ مَا يُبْتُّ إِذْ يُعَيَّنُ
 ١٢٠٢. وَلِلْأَبِ الْقَبْضُ لِمَا قَدَّ وَهَبَا
 ١٢٠٣. إِلَّا الَّذِي يَهَبُ مِنْ نَقْدِيهِ
 ١٢٠٤. إِلَى أَمِينٍ وَعَنْ الْأَمِينِ
 ١٢٠٥. وَإِنْ يَكُنْ مَوْضِعُ سُكْنَاهُ يَهَبُ
 ١٢٠٦. وَمَنْ يَصِحُّ قَبْضُهُ وَمَا قَبْضُ
 ١٢٠٧. يَبْطُلُ حَقُّهُ بِإِخْلَافٍ
- كَانَا شَرِيكَيْنِ بِهَا قَدْ أَنْفَدَا
 فَهَوَلَهُ وَمَنْ تَعَدَّى صَمِينَا
 رُجُوعُهُ لِلْمَلِكِ كَيْسَ يَحْسُنُ
 وَلَدُهُ الصَّغِيرَ شَرَعًا وَجَبَا
 فَشَرَطُهُ الْخُرُوجَ مِنْ يَدَيْهِ
 يُغْنِي اشْتِرَاءَ هَبِّهِ بَعْدَ حِينٍ
 فَإِنْ الْإِخْلَاءُ لَهُ حُكْمٌ وَجَبَ
 مُعْطَاؤُهُ مُطْلَقًا لِتَفْرِيطِ عَرَضٍ
 إِنْ فَاتَهُ فِي ذَلِكَ التَّلَافِي

فصل في الاعتصار

١٢٠٨. الْإِعْتِصَارُ جَازٌ فِيمَا يَهَبُ
 ١٢٠٩. وَالْأُمُّ مَا حَيٌّ أَبٌ تَعْتَصِرُ
 ١٢١٠. وَضَمَّنَ الْوَفَاقُ فِي الْحُضُورِ
 ١٢١١. وَكُلُّ مَا يَجْرِي بِلَفْظِ الصَّدَقَةِ
 ١٢١٢. وَلَا اِعْتِصَارَ مَعَ مَوْتٍ أَوْ مَرَضٍ
 ١٢١٣. وَفَقَرٌ مُوَهَّوبٌ لَهُ مَا كَانَ
 ١٢١٤. وَمَا اِعْتِصَارٌ بِبَيْعِ شَيْءٍ قَدْ وَهَبَ
 ١٢١٥. لَكِنَّهُ يُعَدُّ مَهْمَا صَارَ
 ١٢١٦. وَقِيلَ بَلْ يَصِحُّ إِنْ مَالَ شَهْرٌ
- أَوْلَادُهُ قَصْدُ الْمَحَبَةِ الْأَبُ
 وَحَيْثُ جَازَ الْإِعْتِصَارُ يُذَكَّرُ
 إِنْ كَانَ الْإِعْتِصَارُ مِنْ كَبِيرٍ
 فَالْإِعْتِصَارُ أَبَدًا لَنْ يَلْحَقَهُ
 لَهُ أَوْ النِّكَاحِ أَوْ دَيْنٍ عَرَضٍ
 لَمَنْعِ الْاِعْتِصَارِ قَدْ أَبَانَ
 مَنْ غَيْرِ إِشْهَادِهِ كَمَا يَجِبُ
 ذَلِكَ لِمَوْهَبٍ لَهُ مُعْتَصِرًا
 لَهُ وَإِلَّا فَلِحَوْزٍ يَفْتَقِرُ

فصل في العُمري وما يُلحق بها

١٢١٧. هَبَّةٌ غَلَّةُ الْأَصُولِ الْعُمَرَى
 بِحَوَزِ الْأَصْلِ حَوَزُهَا اسْتَقْرَأَ
 مَعْلُومَةٌ كَالْعَامِ أَوْ مَا بَعْدَهُ
 مِنْ مُعْمِرٍ أَوْ وَارِثٍ لِلْمُعْمِرِ
 فَمِنْحَةٌ تُدْعَى وَكَيْسَتْ مُجْتَنَبٌ
 وَالْحَوَزُ فِيهَا لَهُ التَّزَامُ
 أَوْ أَمَدٌ عُيِّنَ بِالتَّضْرِيحِ
 عَلَى الَّذِي بِمِنْحَةٍ قَدْ سَمِحَا
 بِمَا يَرَاهُ نَاجِزًا أَوْ مُؤَخَّرًا
١٢١٨. طُولُ حَيَاةٍ مَعْمَرٍ أَوْ مُدُهُ
 ١٢١٩. وَيَبْعُهَا مُسَوِّغٌ لِلْمُعْمَرِ
 ١٢٢٠. وَغَلَّةٌ لِلْحَيَوَانِ إِنْ تَهَبَّ
 ١٢٢١. وَخِدْمَةٌ الْعَبْدِ هِيَ الْإِخْدَامُ
 ١٢٢٢. حَيَاةٌ مُخْتَدَمٌ أَوْ الْمُنْمُوحُ
 ١٢٢٣. وَأُجْرَةُ الرَّاعِي لِمَا قَدْ مُنِحَا
 ١٢٢٤. وَجَائِزٌ لِمَا زَجِحَ فِيهَا الشَّرَا

فصل في الإرفاق

١٢٢٥. إِزْفَاقٌ جَارٍ حَسَنٌ لِلجَارِ
 بِمَسْتَقَى أَوْ طَرِيقٍ أَوْ جِدَارٍ
 ١٢٢٦. وَالْحُدُّ فِي ذَلِكَ إِنْ حُدَّ اقْتَفَى
 وَعُدٌّ فِي إِرفَاقِهِ كَالسَّلْفِ

فصل في حُكْمِ الحَوَزِ

١٢٢٧. وَالْأَجْنَبِيُّ إِنْ يَحْزُ أَضْلًا بِحَقِّ
 عَشْرَ سَنِينَ فَالْتَمَلُّكَ اسْتَحَقَّ
 ١٢٢٨. وَانْقَطَعَتْ حِجَّةٌ مَدَّعِيهِ
 مَعَ الحَضُورِ عَنِ خِصَامٍ فِيهِ
 ١٢٢٩. إِلَّا إِذَا أَثْبَتَ حَوَزًا بِالْكَرَا
 أَوْ مَا يُضَاهِيهِ فَلَنْ يُعْتَبَرَ
 ١٢٣٠. أَوْ يَدَّعِي حُصُولَهُ تَبَرُّعًا
 مِنْ قَائِمٍ فَلْيُثْبِتَنَّ مَا ادَّعَا
 ١٢٣١. أَوْ يَخْلِفُ الْقَائِمُ وَالْيَمِينُ لَهُ
 إِنْ ادَّعَى الشَّرَاءَ مِنْهُ مُعْمَلَهُ
 ١٢٣٢. وَيُثْبِتُ الدَّفْعَ وَإِلَّا الطَّالِبُ
 لَهُ الْيَمِينُ وَالتَّقْضَى لِازِبِ
 ١٢٣٣. وَإِنْ يَكُنْ مُدَّعِيًا إِقَالَهُ
 فَمَعَ يَمِينِهِ لَهُ الْمُقَالَهُ

أَو الثَّمَانِ فِي انْقِطَاعِ القَائِمِ
 خَصِيمِهِ فِي مُدَّةِ الحُوزِ انْتَفَعُ
 حُجَّتُهُ بِاقِيَّةٍ مُفِيدَةٍ
 وَفِي الَّتِي تَوَسَّطَتْ قَوْلَانِ
 بِنِسْبَةِ الرَّجَالِ لَا النَّسْوَانِ
 بِحَسَبِ اعْتِمَارِهِمْ يَخْتَلِفُ
 وَالزَّرْعِ لِلأَرْضِ وَالاعْتِمَارِ
 وَذُو تَشَاوُرٍ كَالأَبْعَدِينَ
 مَا كَانَ أَوْ بِالْبَيْعِ بِاتِّفَاقِ
 وَالغَرَسِ أَوْ عَقْدِ الكِرَاقُولَانِ
 بِالْعَامِ وَالْعَامِينَ فِي اللَّبَاسِ
 حُوزٌ بِعَامِينَ فَمَا فَوْقَهُمَا
 زَادَ حُصُولُ الحُوزِ فِيهَا اسْتِخْدَامًا
 مَعَ عِلْمِهِ حُوزٌ عَلَى الإِطْلَاقِ
 وَالأَسْفَلَ الأَقْدَمُ فِيهِ قُدَمًا
 وَلِوَالِدٍ وَاجِدُهُ بِهِ حَرِي

١٢٣٤. وَالتَّسْعُ كَالعَشْرِ لَدَى ابْنِ القَاسِمِ
 ١٢٣٥. وَالمُدْعَى إِنْ أَثْبَتَ النِّزَاعَ مَعَ
 ١٢٣٦. وَقَائِمٌ ذُو عَيْبَةٍ بِعَيْدِهِ
 ١٢٣٧. وَالبُعْدُ كَالسَّبْعِ وَكَالثَّمَانِ
 ١٢٣٨. وَكَالحُضُورِ اليَوْمِ وَاليَوْمَانِ
 ١٢٣٩. وَالأَقْرَبُونَ حُوزُهُمْ مُخْتَلِفٌ
 ١٢٤٠. فَإِنْ يَكُنْ بِمَثَلِ سُكْنَى الدَّارِ
 ١٢٤١. فَهُوَ بِمَا يَجُوزُ الأَرْبَعِينَ
 ١٢٤٢. وَمِثْلُهُ مَا حِيزَ بِالعِتَاقِ
 ١٢٤٣. وَفِيهِ بِالأَهْدَمِ وَبِالبُيُوتَانِ
 ١٢٤٤. وَفِي سِوَى الأَصُولِ حُوزُ النَّاسِ
 ١٢٤٥. وَمَا كَمَرَكُوبٍ فِيهِ لَزِمًا
 ١٢٤٦. وَفِي العَيْبِ بِثَلَاثَةِ فَمَا
 ١٢٤٧. وَالسُّوْطُ لِلإِمَاءِ بِاتِّفَاقِ
 ١٢٤٨. وَالسُّوْطُ لِلأَعْلَى فِيمَا قَدَمًا
 ١٢٤٩. وَمَا رَمَى البَحْرُ بِهِ مِنْ عَنَبٍ

فصل في الاستحقاق

بَيْنَةَ مَثْبُتَةٍ مَا يَزْعَمُ
 مِنْ قَبْلِ ذَا بَأْيٍ وَجِهٍ مَلَكَه
 وَفِي سِوَاهَا قَبْلَ الأَعْدَارِ يَحِقُّ

١٢٥٠. المُدْعَى اسْتِحْقَاقُ شَيْءٍ يَلْزَمُ
 ١٢٥١. مِنْ غَيْرِ تَكْلِيفٍ لِمَنْ تَمَلَّكَه
 ١٢٥٢. وَلا يَمِينِ فِي أَصُولِ مَا اسْتَحَقُّ



١٢٥٣. وَحَيْثُمَا يَقُولُ مَالِي مَدْفَعٌ
 ١٢٥٤. وَإِنْ يَكُنْ لَهُ مَقَالٌ أَجْلًا
 ١٢٥٥. وَمَالُهُ فِي عَجْزِهِ رَجُوعٌ
 ١٢٥٦. وَالْأَصْلُ لَا تَوْقِيفَ فِيهِ إِلَّا
 ١٢٥٧. وَفِي سِوَى الْأَصْلِ بِدَعْوَى الْمُدْعَى
 ١٢٥٨. وَمَالُهُ عَيْنٌ عَلَيْهَا يَشْهَدُ
 ١٢٥٩. وَيُكْتَفَى فِي حَوَازِ الْأَصْلِ الْمُسْتَحَقَّ
 ١٢٦٠. وَنَابَ عَنْ حِيَازَةِ الشُّهُودِ
 ١٢٦١. وَوَجِبَ إِعْمَالُهَا إِنْ الْحَكَمَ
 ١٢٦٢. وَجَازَ أَنْ يُنْبِتَ مَلَكًا شَهِدًا
 ١٢٦٣. إِنْ كَانَ ذَا تَسْمِيَةٍ مَعْرُوفَةٍ
 ١٢٦٤. وَمُشْتَرِي الْمِثْلِيِّ مَهْمًا يُسْتَحَقَّ
 ١٢٦٥. فِي الْأَخْذِ لِلْبَاقِي مِنَ الْمَبِيعِ
 ١٢٦٦. وَإِنْ يَكُنْ مِنْهُ الْيَسِيرُ مَا اسْتَحَقَّ
 ١٢٦٧. وَمَالُهُ التَّقْوِيمُ بِاسْتِحْقَاقِ
 ١٢٦٨. إِنْ كَانَ فِي مُعَيَّنٍ وَلَا يَحِلُّ
 ١٢٦٩. وَإِنْ يَكُنْ أَقْلَهُ فَالْحُكْمُ أَنْ
 ١٢٧٠. وَإِنْ يَكُنْ عَلَى الشَّيْءِ الْمُسْتَحَقَّ
 ١٢٧١. وَالْخَلْفُ فِي تَمَسُّكِ بِمَا بَقِيَ
 ١٢٧٢. وَإِنْ يَكُنْ فِي الْفَيْءِ مَالُ الْمُسْلِمِ
- فهو على من باع منه يَرْجِعُ
 فإن أتى بما يفيدُ أَعْمَالًا
 عَلَى الَّذِي كَانَ لَهُ الْمَبِيعُ
 مع شُبُهَةٍ قَوِيَّةٍ تَجَلَّى
 بَيْنَهُ حَاضِرَةٌ فِي الْمَوْضِعِ
 مِنْ حَيَوَانٍ أَوْ عُرُوضٍ تُوجَدُ
 بِوَاحِدٍ عَدْلٍ وَالْإِنْسَانِ أَحَقُّ
 تَوَافُقُ الْخُصْمَيْنِ فِي الْحُدُودِ
 بِقِسْمَةٍ عَلَى الْمَحَاجِيرِ حَكَمٌ
 وَبِالْحِيَازَةِ سِوَاهُمْ شَهِدًا
 وَنَسْبِيَّةٍ مَشْهُورَةٍ مَأْلُوفَةٍ
 مُعْظَمٌ مَا اشْتَرَى فَالتَّخْيِيرُ حَقٌّ
 بِقِسْطِهِ وَالرَّدُّ لِلْجَمِيعِ
 يَلْزَمُهُ الْبَاقِي بِمَا لَهُ يَحِقُّ
 أَنْفَسِهِ يُرَدُّ بِالْإِطْلَاقِ
 إِنْ سَاكُ بَاقِيهِ لِمَا فِيهِ جُهْلٌ
 يَرْجِعُ فِي حِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ
 وَقَبْلَ الْقِسْمَةِ فَالْقِسْمُ اسْتَحَقُّ
 بِقِسْطِهِ مِمَّا انْقَسَمَهُ اتَّقِي
 فَهُوَلَهُ مِنْ قَبْلِ قَسْمِ الْمَغْنَمِ

١٢٧٣. وَإِنْ يَقُمْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ قُسِمَا
فَهُوَ بِهٖ أَوْلَىٰ بِمَا تَقَوَّمَا
١٢٧٤. وَمُشْتَرٍ وَحَائِزٌ مَا سَاقَ مَنْ
أَمَّنَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ بِالثَّمَنِ
١٢٧٥. وَيُؤْخَذُ الْمَأْخُودُ مِنْ لَصِ بِلَا
شِيءٍ وَمَا يُفْدَىٰ بِمَا قَدْ بُدِلَا

فصل في العارية والوديعة والأمانة

١٢٧٦. وَمَا اسْتَعِيرَ رَدُّهُ مُسْتَوْجِبٌ
وَمَا ضَمَانُ الْمُسْتَعِيرِ يَجِبُ
١٢٧٧. إِلَّا بِقَابِلِ الْمَغِيبِ لَمْ تَقُمْ
بَيْنَهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عُدِمَ
١٢٧٨. أَوْ مَا الْمَعَارُ فِيهِ قَدْ تَحَقَّقَا
تَعَدَّ أَوْ فَرَطَ فِيهِ مُطْلَقَا
١٢٧٩. وَالْقَوْلُ قَوْلُ مُسْتَعِيرِ حَلْفَا
فِي رَدِّ مَا اسْتَعَارَ حَيْثُ اخْتَلَفَا
١٢٨٠. مَا لَمْ يَكُنْ مِمَّا يُغَابُ عَادَهُ
عَلَيْهِ أَوْ أُخِذَ بِالشَّهَادَةِ
١٢٨١. فَالْقَوْلُ لِلْمَعِيرِ فِيمَا بَيْنَهُ
وَمُدَّعِي الرَّدِّ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ
١٢٨٢. وَالْقَوْلُ فِي الْمُدَّةِ لِلْمَعِيرِ
مَعَ حَلْفِهِ وَعَجْزِ مُسْتَعِيرِ
١٢٨٣. كَذَلِكَ فِي مَسَافَةِ لِمَا رَكِبَ
قَبْلَ الرُّكُوبِ ذَالَهُ فِيهِ يَجِبُ
١٢٨٤. وَالْمُدَّعِي مَخِيرٌ أَنْ يَرْكَبَا
مِقْدَارَ مَا حَدَّ لَهُ أَوْ يَذْهَبَا
١٢٨٥. وَالْقَوْلُ مِنْ بَعْدِ الرُّكُوبِ ثَبَاتَا
لِلْمُسْتَعِيرِ إِنْ بُمُشْبِهِ أَتَى
١٢٨٦. وَإِنْ أَتَى فِيهِ بِمَا لَا يُشْبِهِ
فَالْقَوْلُ لِلْمَعِيرِ لَا يَشْتَبَهُ
١٢٨٧. وَالْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِي الْكِرَاءِ فِي
مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَا يَلِيْقُ
١٢٨٨. مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَا يَلِيْقُ
١٢٨٩. وَيَضْمَنُ الْمُوَدَّعُ مَعَ ظَهْوَرِ
وَلَا ضَمَانَ فِيهِ لِلْسَّفِيهِ
١٢٩٠. وَلَا ضَمَانَ فِيهِ لِلْسَّفِيهِ
١٢٩١. وَالتَّجَرُّ بِالْمُوَدَّعِ مَنْ أَعْمَلَهُ
يَضْمَنُهُ وَالرَّبْحُ كُلُّهُ لَهُ



وفي ادعاء ردّهما مع الخلف
فلا غنا في الردّ أن يبيّنه
ليسوا الشيء منه يضمنونا
ومرسل صخبته بالمال
وصانع لم يتصب للعمّل
بحضرة الطالب أو بمنزله
في غير قابل المغيب فاستين
فيما عليه الأجر والأمر
في حالة البضاعة المشتركة
وصمن الطعام باتفاق
والإتمام غير مستين
والأول الأوى لدى من حقّقا
وبعضهم يقول بل يضمن

١٢٩٢. والقول قول مودع فيما تلف
١٢٩٣. ما لم يكن يقبضه بيّنه
١٢٩٤. والأمناء في الذي يلونا
١٢٩٥. كالأب والوصي والدلال
١٢٩٦. وعامل القراض والموكّل
١٢٩٧. وذو انتصاب مثله في عمله
١٢٩٨. والمستعير مثلهم والمرتهن
١٢٩٩. ومودع لدينه والأجير
١٣٠٠. ومثله الزاعي كذا ذو الشركه
١٣٠١. وحامل للثقل بالإطلاق
١٣٠٢. والقول قوهم بلايمين
١٣٠٣. وقيل من بعد اليمين مطلقا
١٣٠٤. وحارس الحمايم ليس يضمن

فصل في القرض وهو السلف

في كل شيء ما عدا الجوّاري
وحاكمم بذاك كل منعه
قبل انقضاء أجل قد حدا
ألزم من سلفه قبوله

١٣٠٥. القرض جائز وفعل جار
١٣٠٦. وشروطه أن لا يكر منفعه
١٣٠٧. وليس باللازم أن يردّا
١٣٠٨. وإن رأى مسلف تعجيله

باب في العتق وما يتصل به

١٣٠٩. العتق بالتدبير والوصاة وبالكتابة وبالبتات
١٣١٠. وليس في التدبير والتبيل
١٣١١. والعتق بالمال هو المكاتبه
١٣١٢. ومعتق للجزء من عبده
١٣١٣. وحظ من شاركه يَوْم
١٣١٤. وعتق من سيده يمثّل
١٣١٥. ومن بال عتقه مُنجم
١٣١٦. والقول للسيّد في مال حصل
١٣١٧. وحكمه كالحرف في التصرف
- وبالكتابة وبالبتات
إلى الرجوع بعد من سبيل
وماله بالجبر من مطالبه
مطالب بالحكم أن يكمله
عليه في اليسر وعتق يلزم
به إذا ما شأنه يتل
يكون عبدا مع بقاء ذرهم
والخلف في قدر وجنس وأجل
ومنع رهن وضمان اقتفي

باب في الرشد والأوصياء والحجر والوصية والإقرار والدين والفلس

١٣١٨. الرُّشْدُ حِفْظُ الْمَالِ مَعَ حُسْنِ النَّظَرِ
١٣١٩. وَالْإِبْنُ مَا دَامَ صَغِيرًا لِلأَبِ
١٣٢٠. إِنْ ظَهَرَ الرُّشْدُ وَلَا قَوْلَ لِأَبٍ
١٣٢١. كَذَاكَ مَنْ أَبَوْهُ حَجْرًا جَدًّا
١٣٢٢. وَبَالِغٌ وَحَالُهُ قَدْ جُهِلًا
١٣٢٣. وَإِنْ يَمُتْ أَبٌ وَقَدْ وَصَّى عَلَى
١٣٢٤. وَيَكْتَفِي الْوَصِيُّ بِالْإِشْهَادِ
١٣٢٥. وَفِي إِزْتِفَاعِ الْحَجْرِ مُطْلَقًا يَجِبُ
١٣٢٦. وَيَسْقُطُ الْإِعْذَارُ فِي التَّرْشِيدِ
١٣٢٧. وَالْبَالِغُ الْمُوصُوفُ بِالْإِهْمَالِ
١٣٢٨. فَظَاهِرُ الرُّشْدِ يَجُوزُ فِعْلُهُ
١٣٢٩. وَذَلِكَ مَرْوِيٌّ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ
١٣٣٠. وَمَالِكَ يُجِزُّ كُلَّ مَا صَدَرَ
١٣٣١. وَعَنْ مُطَرِّفٍ أَتَى مِنْ أَتَّصَلَ
١٣٣٢. وَإِنْ يَكُنْ سَفَهُهُ بَعْدَ الرُّشْدِ
١٣٣٣. مَا لَمْ يَبِيعْ مِنْ خَادِعٍ فَيُمنَعُ
١٣٣٤. وَمُعْلِنُ السَّفَهُهِ رَدُّ ابْنِ الْفَرَجِ
١٣٣٥. وَفِعْلٌ مَنْ يُجْهَلُ بِالْإِطْلَاقِ
١٣٣٦. وَيَجْعَلُ الْقَاضِي بِكُلِّ حَالٍ
- وَبَعْضُهُمْ لَهُ الصَّلَاحُ مُعْتَبَرٌ
- إِلَى بُلُوغِ حَجْرِهِ فِيمَا اجْتَبَى
- وَبَالِغٌ بِالْعَكْسِ حَجْرُهُ وَجَبَ
- عَلَيْهِ فِي قَوْرِ الْبُلُوغِ مُشْهَدًا
- عَلَى الرَّشَادِ حَمْلُهُ وَقِيلَ لَا
- مُسْتَوْجِبٍ حَجْرًا مَضَى مَا فَعَلَا
- إِذَا رَأَى تَحَايِلَ الرَّشَادِ
- إِثْبَاتٌ مُوجِبٌ لِتَرْشِيدِ طَلِبِ
- حَيْثُ وَصِيَّهُ مِنَ الشُّهُودِ
- مُعْتَبَرٌ بِوَصْفِهِ فِي الْحَالِ
- وَفِعْلٌ ذِي السَّفَهُهِ رَدُّ كُلُّهُ
- مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ لَهُ مَلَائِمِ
- بَعْدَ الْبُلُوغِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرِ
- سَفَهُهُ فَلَا يَجُوزُ مَا فَعَلَ
- فَفِعْلُهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ رَدِّ
- وَبِالَّذِي أَفَاتَهُ لَا يُبْبَعُ
- أَفْعَالُهُ وَالْعَكْسُ فِي الْعَكْسِ أَنْدَرَجَ
- حَالَتُهُ يَجُوزُ بِاتِّفَاقِ
- عَلَى السَّفَهُهِ حَاجِرًا فِي الْمَالِ

لابن عاصم الأندلسي

حَيٌّ فَلَيْسَ الْحَجْرُ عَنْهَا يَذْهَبُ
سَبْعَةَ أَعْوَامٍ وَذَا بِهِ الْقَضَا
أَوْ سَلَّمَ الرَّشْدَ الَّذِي تَبَيَّنَا
حَتَّى يَزُولَ حُكْمُهُ بِمَا يَجِبُ
وَمِثْلُهُ حَجْرٌ وَصِيَّ الْقَاضِي
فِيهَا مَرْدُودَةٌ الْأَفْعَالِ
أَوْ مُكْتَبٌ عَامٍ أَثَرَ التَّعْرِيصِ
إِنْ هِيَ حَالَةٌ الْمُحِيضِ تَبْلُغُ
فِيهَا بِهِ الْحُكْمُ إِلَى السَّتِينِ
وَلَا يَهُ النَّكَاحُ بَقِيَ بِالنَّظَرِ
إِلَّا بِرِثَايَةِ إِذَا مَاتَ الْوَصِي
فِي حَقِّ مَنْ يَعْرِفُ بِالصَّلَاحِ
فِي عَقْدِي التَّسْفِيهِ وَالتَّرْشِيدِ
وَفِي مَرَدِّ الرَّشْدِ يَكْفِيَانِ
إِعْطَاءُ بَعْضِ مَالِهِ مَخْتَبَرًا
فَعَرْمُهُ مِنْ مَالِهِ الْمَشْهُورُ
وَفِي سِوَى مَضْلِحَةٍ قَدْ أَتْلَفَهُ
وَإِنْ أَجَازَهُ وَصِيَّهُ مَضَى
بِمَنْعِهِ وَلَا يُجَازُ إِنْ فَعَلَ
مِنْ غَيْرِ حَجْرٍ فِيهِ خُلْفٌ عَلِيمًا

١٣٣٧. وَإِنْ تَكُنْ بِنْتُ وَحَاصَتْ وَالْأَبُ
١٣٣٨. إِلَّا إِذَا مَا نَكَحْتَ ثُمَّ مَضَى
١٣٣٩. مَا لَمْ يَجِدْ حَجْرَهَا إِثْرَ الْبِنَا
١٣٤٠. وَحَجْرٌ مَنْ وَصَّى عَلَيْهَا يَنْسَجِبُ
١٣٤١. وَالْعَمَلُ الْيَوْمَ عَلَيْهِ مَاضٍ
١٣٤٢. وَإِنْ تَكُنْ ظَاهِرَةً الْإِهْمَالِ
١٣٤٣. إِلَّا مَعَ الْوُصُولِ لِلتَّعْنِيسِ
١٣٤٤. وَقِيلَ بَلْ أَفْعَالُهُ تَسْوَعُ
١٣٤٥. وَالسَّنُّ فِي التَّعْنِيسِ مِنْ خَمْسِينَ
١٣٤٦. وَحَيْثُ رَشَّدَ الْوَصِي مَنْ حَجَرَ
١٣٤٧. وَلَيْسَ لِلْمَحْجُورِ مَنْ تَخَلَّصَ
١٣٤٨. وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالسَّرَاحِ
١٣٤٩. وَالشَّأْنُ الْاِكْتِثَارُ مِنَ الشُّهُودِ
١٣٥٠. وَلَيْسَ يَكْفِي فِيهِمَا الْعَدْلَانِ
١٣٥١. وَجَازَ لِلْوَصِيِّ فِيمَنْ حَجَرَ
١٣٥٢. وَكُلُّ مَا أَتْلَفَهُ الْمَحْجُورُ
١٣٥٣. إِلَّا إِذَا طَوَّعَا إِلَيْهِ صَرَفَهُ
١٣٥٤. وَفَعَلَهُ بِعَوَضٍ لَا يُرْتَضَى
١٣٥٥. وَفِي التَّبَرُّعَاتِ قَدْ جَرَى الْعَمَلُ
١٣٥٦. وَظَاهِرُ السَّفَةِ جَازَ الْخُلْمَا

لِلْهَالِكِ وَالْمُنْعُ لَابْنِ الْقَاسِمِ
يُقْضَى إِذَا صَحَّ بِمَوْجِبِ جَلِي
إِلَى بُلُوغِهِ بِحُكْمٍ وَاجِبِ
مِنْ مَالٍ مَنْ فِي حَجْرِهِ مَهْمَا طُلبَ
مُنْسَحَبٌ عَلَى بَنِي الْمَحْجُورِ
وَالنَّصُّ فِي عَقْدِ الْبِنَاتِ جَاءَ
بِجَعْلِهِ فِي الْبَكَرِ كَالْإِجْبَارِ
إِلَّا لِعُذْرٍ أَوْ حُلُولِ أَجَلٍ
إِنْ مَاتَ مَوْصِيٌّ وَلِعُذْرٍ يَنْعَزِلُ
مَنْ بَعْدَ أَنْ مَاتَ الَّذِي قَدْ قَدَّمَهُ
يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُ بَدَلًا
إِلَّا لِعُذْرٍ بَيِّنٍ إِنْ قَبِلًا
فِي الْمَالِ إِنْ خِيفَ الضِّيَاعُ حُجْرًا
لِمَا يَلِي مِنْ مَالِهِ لَنْ يُجَجَّرَا
لَكِنَّهُ يَضْمَنُ مَهْمَا عَرَّرَا
يُطْلَقُهُ وَمَالُهُ لَهُ يَكْذَرُ
أَنْ يَضْمَنَ الْمَالُ لِأَنْ تَعَدَى

١٣٥٧. جَوَازُ فِعْلِهِ بِأَمْرٍ لَازِمٍ
١٣٥٨. وَبِالَّذِي عَلَى صَغِيرٍ مُهْمَلٍ
١٣٥٩. وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ كَالْغَائِبِ
١٣٦٠. وَيَدْفَعُ الْوَصِيُّ كُلَّ مَا يَجِبُ
١٣٦١. وَنَظَرُ الْوَصِيِّ فِي الْمَشْهُورِ
١٣٦٢. وَيَعْقِدُ النِّكَاحَ لِلْإِمَاءِ
١٣٦٣. وَعَقْدُهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ جَارٍ
١٣٦٤. وَالنَّقْلُ لِلْإِيصَاءِ غَيْرُ مَعْمَلٍ
١٣٦٥. وَلَا يَرُدُّ الْعَقْدَ بَعْدَ أَنْ قَبِلَ
١٣٦٦. وَلَا رُجُوعَ إِنْ أَبَى تَقَدَّمَهُ
١٣٦٧. وَكُلُّ مَنْ قَدَّمَ مِنْ قَاضٍ فَلَا
١٣٦٨. كَذَاكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْعَزِلَا
١٣٦٩. وَصَالِحٌ لَيْسَ يُجِيدُ النَّظَرَ
١٣٧٠. وَشَارِبُ الْخَمْرِ إِذَا مَاتَ مَرًّا
١٣٧١. وَلِلْوَصِيِّ جَائِزٌ أَنْ يَتَجَرَّرَا
١٣٧٢. وَعِنْدَمَا يَأْتِي رُشْدَ مَنْ حَجَرَ
١٣٧٣. وَحَيْثُ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ تَصَدَّى

فصل في الوصية وما يجري مجراها

أَوْ صِحَّةٍ وَصِيَّةٍ لَا تُعْتَرَضُ
إِنْ عَقَلَ الْقُرْبَةَ فِي الْأُمُورِ

١٣٧٤. فِي ثُلُثِ الْمَالِ فَأَدَّتْ فِي الْمَرَضِ
١٣٧٥. حَتَّى مِنَ السَّفِيهِ وَالصَّغِيرِ



وَهِيَ مِنَ الْكُفَّارِ لَيْسَتْ تُتَّقَى
حَتَّى الْحَمَلِ وَاضِحٍ أَوْ لَمْ يَضِحْ
وَلَلْعَبِيدِ دُونَ إِذْنِ تَسْتَقِلُّ
إِلَّا إِذَا الْمُوصِي يَمُوتُ قَبْلَهُ
وَالدَّيْنِ وَالْحَمَلِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ
إِنْقِادُ بَاقِي الْوَارِثِينَ ثَبَّتَا
مِنْ غَيْرِ مَا بَتَّلَ أَوْ مَا دَبَّرَا
وَدَيْنٍ مِّنْ عَنِ الْيَمِينِ يُكْغَلُ
وَالأَبُّ لِلْمِيرَاثِ بِالْمِرْصَادِ
عَلَى ابْنِهِ فِي حَجْرِهِ تَرَفَّقَا
عَلَيْهِ مِنْ حِينَ اكْتِسَابِ الْمَالِ
وَطَالَبَ الْوَارِثُ بِالْإِنْفَاقِ
وَهُوَ لِلأَبْنِ دُونَ مَا تَعْلِيلِ
وَقَيْدِ الْإِنْفَاقِ بِالْكِتَابِ
فَلَهُمُ الرَّجُوعُ فِيهِ بَعْدَهُ
وَتَرَكَ الْكُتُبَ فَلَنْ يُطَالِبُوا
فِيهِ الرَّجُوعُ بِالَّذِي قَدْ أَنْفَقَا
بِأَنَّهُ ذَمَّتْهُ قَدْ عَمَّرَا
وَهُوَ كَالْحَاضِرِ دُونَ فَرْقِ
مِنْ غَيْرِ إِشْهَادِ بِذَاكَ أَعْمَلَهُ

١٣٧٦. الْعَبْدُ لَا تَصِحُّ مِنْهُ مُطْلَقًا
١٣٧٧. وَهِيَ لِمَنْ تَمَلَّكَ مِنْهُ يَصِحُّ
١٣٧٨. لَكِنَّهَا تَبْطُلُ إِنْ لَمْ يَسْتَهْلُ
١٣٧٩. وَلَيْسَ مِنْ شَيْءٍ لِمَنْ يَوْصَى لَهُ
١٣٨٠. وَهِيَ بِمَا يُمْلِكُ حَتَّى الثَّمَرِ
١٣٨١. وَامْتَنَعَتْ لِوَارِثِ إِلَّا مَتَى
١٣٨٢. وَلِلَّذِي أَوْصَى أَنْ تَجَاعَ مَا يَرَى
١٣٨٣. وَفِي الَّذِي عَلِمَ مَوْصٍ تُجْعَلُ
١٣٨٤. وَصُحِّحَتْ لَوَلَدِ الأَوْلَادِ
١٣٨٥. وَإِنْ أَبٌ مِنْ مَالِهِ قَدْ أَنْفَقَا
١٣٨٦. فَجَائِزُ رُجُوعُهُ فِي الْحَالِ
١٣٨٧. وَإِنْ يُمُتَ وَالْمَالُ عَيْنٌ بَاقِي
١٣٨٨. فَمَا لَهُمْ إِلَيْهِ مِنْ سَبِيلِ
١٣٨٩. إِلَّا إِذَا أَوْصَى عَلَى الْحِسَابِ
١٣٩٠. وَإِنْ يَكُنْ عَرَضًا وَكَانَ عِنْدَهُ
١٣٩١. إِلَّا إِذَا مَا قَالَ لَا تُحَاسَبُوا
١٣٩٢. وَكَالْعُرُوضِ الْحَيَوانِ مُطْلَقًا
١٣٩٣. وَإِنْ يَكُنْ عَيْنًا وَرَسْمًا أَصْدَرَا
١٣٩٤. فَمَا تُحَاسَبُ إِلَّا سَتَحِقُّ
١٣٩٥. وَإِنْ يَكُنْ فِي مَالِهِ قَدْ أُدْخِلَهُ

رجوعُ وارثٍ بإنفاق طلب
كالعرضِ في الرجوعِ بأنفاقٍ
وقيلَ في يسرِ أبٍ حلفٌ وجب

١٣٩٦. مَعَ عِلْمِ أَصْلِهِ فَهِنَّهَا يَجِبُ
١٣٩٧. وَغَيْرُ مَقْبُوضٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ
١٣٩٨. وَمَوْتُ الْإِبْنِ حُكْمُهُ كَمَوْتِ الْأَبِّ

فصل في الإقرار

صَحَّحَهُ لِأَجْنَبِيٍّ أَقْتَفِي
وَمُنْفَذٌ لَهُ لِتُهْمَةٍ نَقَى
وَهُوَ بِهِ فِي فَلَسٍ كَالْغُرْمَا
غَيْرَ صَدِيقٍ فَهُوَ نَافِذُ الْعَرَضِ
يَنْطَلِعُ بِمَنْ بِكَلَالَةٍ وَرِثُ
وَعِنْدَمَا يُؤَخَذُ بِالْإِبْطَالِ
يَمْضِي مِنَ الثَّلَاثِ بِحُكْمٍ جَازِمٍ
مَعَ غَيْرِهِ فَلَيْسَ فِيهِ مِنْ مَرَدٍّ
فَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ عَنْ اخْتِيَارٍ
لَهُ بِهِ وَذُو الْبُرُورِ يُحْرَمُ
فَالْمَنْعُ وَالْعَكْسُ بِعَكْسٍ يَتَّصِفُ
فَالْمَنْعُ مِمَّنْ إِزْتَهُ كَلَالَةً
فِي كُلِّ حَالٍ لَيْسَ بِالْمُحْظُورِ
مَا مِنْهُمْ ذُو صِغَرٍ وَذُو كِبَرٍ
قِيلَ مُسَوِّغٌ وَقِيلَ مُتَّقَى
مَعَ وَكَدِ فَيُصَحِّحُ لِزِمَا

١٣٩٩. وَمَالِكَ لَأَمْرِهِ أَقْرَفٍ فِي
١٤٠٠. وَمَا لِوَارِثٍ فِيهِ اخْتِلَافًا
١٤٠١. وَرَأْسُ مَتْرُوكِ الْمُقَرَّرِ الْأَزِمَا
١٤٠٢. وَإِنْ يَكُنْ لِأَجْنَبِيٍّ فِي الْمَرَضِ
١٤٠٣. وَلِصَدِيقٍ أَوْ قَرِيبٍ لَا يَرِثُ
١٤٠٤. وَقِيلَ بَلْ يَمْضِي بِكُلِّ حَالٍ
١٤٠٥. قِيلَ بِإِطْلَاقٍ وَلَا بِنِ الْقَاسِمِ
١٤٠٦. وَحَيْثُمَا الْإِقْرَارُ فِيهِ لِلْوَالِدِ
١٤٠٧. مَعَ ظُهُورِ سَبَبِ الْإِقْرَارِ
١٤٠٨. فَذُو عُقُوقٍ وَأَنْحِرَافٍ يُحْكَمُ
١٤٠٩. وَإِنْ يَكُنْ لِرِزْوَجَةٍ بِهَا شِغْفُ
١٤١٠. وَإِنْ جَهِلْنَا عِنْدَ ذَلِكَ حَالَهُ
١٤١١. وَمَعَ وَاحِدٍ مِنَ الذُّكُورِ
١٤١٢. كَذَلِكَ مَعَ تَعَدُّدِهِ فِيهِمْ ذَكَرُ
١٤١٣. وَإِنْ يَكُنْ بغيرِ ذَلِكَ مُطْلَقًا
١٤١٤. وَإِنْ يَكُنْ لِوَارِثٍ غَيْرِهِمَا



١٤١٥. وَدُونَهُ لَهَا لِكَ قَوْلَانِ
١٤١٦. وَحَالَةُ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجِ سَوَا
١٤١٧. وَمُشْهَدٌ فِي مَوْطِنَيْنِ بَعْدَ ذَ
١٤١٨. هُتْمٌ بِهِ قَوْلَانِ وَالْيَمِينُ
١٤١٩. مَا لَمْ يَكُنْ ذَاكَ بِرَسْمَيْنِ ثَبَتَ
١٤٢٠. وَمَنْ أَقْرَبَ مَثَلًا يَتَسَعَةُ
١٤٢١. ثُمَّ أَتَى مِنْ بَعْدِ ذَا بَيِّنَةٍ
١٤٢٢. فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِنْ الْخِصْمُ ادَّعَى
١٤٢٣. وَيَبِيعُ مَنْ حَابَى مِنَ الْمُرْدُودِ
١٤٢٤. إِمَّا بِالْإِقْرَارِ أَوْ الْإِشْهَادِ
١٤٢٥. وَمَعَ ثُبُوتِ مَيْلِ بَائِعٍ لِمَنْ
- بِالْمَنْعِ وَالْجَوَازِ مَرْوِيَّانِ
وَالْقَبْضُ لِلدَّيْنِ مَعَ الدَّيْنِ اسْتَوَا
لِطَالِبِ يُنْكَرُ أَنَّهُ اتَّخَذَ
عَلَى كِلَيْهِمَا لَهُ تُعْيِينُ
فَمَا ادَّعَاهُ مُشْهَدٌ لَا يُلْتَفَتُ
وَصَحَّ أَنْ دَفَعَ مِنْهَا السَّبْعَةَ
بِقَبْضِ دِينَارَيْنِ مِنْهُ مُعْلَنَةً
دُخُولَ دِينَارَيْنِ فِيهَا أَنْدَقَعَا
إِنْ ثَبَتَ التَّوْلِيْعُ بِالشُّهُودِ
لَهُمْ بِهِ فِي وَقْتِ الْإِنْعِقَادِ
مِنْهُ اشْتَرَى يَخْلِفُ فِي دَفْعِ الثَّمَنِ

فصل في حكم المديان

١٤٢٦. وَمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ إِمَّا مَوْسِرٌ
١٤٢٧. أَوْ مُعْسِرٌ قَضَاؤُهُ إِضْرَارٌ
١٤٢٨. أَوْ مُعْدِمٌ وَقَدْ أَبَانَ مَعْدِرَةَ
١٤٢٩. وَمَنْ عَلَى الْأَمْوَالِ قَدْ تَقَعَّدَا
١٤٣٠. وَلَا التَّفَاتَ عِنْدَ ذَا لَبِيْنَةَ
١٤٣١. وَإِنْ أَتَى بِضَامِنٍ فَبِالْأَدَا
١٤٣٢. وَحَيْثُمَا يُجْهَلُ حَالُ مَنْ طُلِبَ
١٤٣٣. فَحَبَسُهُ مِقْدَارَ نِصْفِ شَهْرٍ
- فَمَطَّلُهُ ظَلَمٌ وَلَا يُؤَخَّرُ
فَيَنْبَغِي فِي شَأْنِهِ الْإِنْظَارُ
فَوَاجِبٌ إِنْظَارُهُ لِمَنْسِرِهِ
فَالضَّرْبُ وَالسَّجْنُ عَلَيْهِ سَرْمَدَا
لِذَا ادَّعَى مِنْ عَدَمِ مَبِيْنَةَ
حَتَّى يُؤَدِّي مَا عَلَيْهِ قَعْدَا
وَقَصْدُ اخْتِبَارِهِ بِمَا يَجِبُ
إِنْ يَكُنْ الدَّيْنُ يَسِيرَ الْقَدْرِ

وَضَعْفُ ذَيْنِ فِي الْخَطِيرِ الشَّانِ
بِالْوَجْهِ مَا لِلسَّجْنِ مِنْ سَبِيلِ
وَبَيْعُهَا عَلَيْهِ لَا يُعَجَّلُ
بِحَسَبِ الْمَالِ لِمَا الْقَاضِي يَرَى
إِلَى الْأَدَاءِ أَوْ ثُبُوتِ الْعَدَمِ
إِلَّا حِمْلٌ غَارِمٌ لِلْمَالِ
أَدَائِهِ أَوْ مَوْتِهِ مُعْتَقَلًا
تَأْخِيرُهُ وَبِالْقَضَاءِ وَعَدَا
لَمْ يَأْتِ بِالضَّامِنِ لِلْمَالِ سُجْنُ
فَإِنْ قَضَى الْحَقُّ وَإِلَّا يُسَجَّنُ
مَنْ كَانَ بَاكْتِسَابِ عَيْنِ عُرْفَا
عَلَى الْأَصْحَحِ وَبِهِ الْحُكْمُ خَلَا
وَلَا غِنَى فِي الْحَالَتَيْنِ مَنْ قَسَمَ
إِذْ لَا يَصِحُّ بَثُّ ذِي الْيَمِينِ
فَإِنَّهُ يُسَجَّنُ بَعْدُ أَبَدًا
كَانَ عَدِيًّا لِأَوْلَاءِ الْغُرَمَا
مَا لَا يَطْلُبُونَهُ بِالْمُلْتَزِمِ
فِي كُلِّ مَشْهَدٍ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ
لِغُرَمَائِهِ بِقَدْرِ وَسُوعِهِ
مُتَمَنِّعٌ إِسْعَافُهُ فِي الْأَكْثَرِ

١٤٣٤. وَالسَّجْنُ فِي تَوْسِطِ شَهْرَانِ
١٤٣٥. وَحَيْثُ جَاءَ قَبْلُ بِالْحَمِيلِ
١٤٣٦. وَسِلْعَةُ الْمَدْيَانِ رَهْنًا تُجْعَلُ
١٤٣٧. وَحَقُّهُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُؤَخَّرَا
١٤٣٨. وَالْحَبْسُ لِلْمُلْدِّ وَالْمُتَّهَمِ
١٤٣٩. وَلَيْسَ يُنْجِيهِ مِنْ اعْتِقَالِ
١٤٤٠. وَحَبْسُ مَنْ غَابَ عَلَى الْمَالِ إِلَى
١٤٤١. وَغَيْرُ أَهْلِ الْوَفْرِ مَهْمَا قَصَدَا
١٤٤٢. مُكِّنَ مِنْ ذَلِكَ بِضَامِنٍ وَإِنْ
١٤٤٣. وَمَنْ لَهُ وَفْرٌ فَلَيْسَ يُضْمَنُ
١٤٤٤. وَأَوْجَبَ ابْنُ زُرْبٍ أَنْ يُحْلَفَا
١٤٤٥. وَمُحْمِلُ النَّاسِ عَلَى حَالِ الْمَلَا
١٤٤٦. وَيَشْهَدُ النَّاسُ بِضَعْفٍ أَوْ عَدَمِ
١٤٤٧. بِمَا اقْتَضَاهُ الرَّسْمُ لَا الْيَقِينَ
١٤٤٨. وَمَنْ نُكُوْلُهُ عَنِ الْخَلْفِ بَدَا
١٤٤٩. وَحَيْثُ تَمَّ رَسْمُهُ وَعُدْمًا
١٤٥٠. إِلَّا إِذَا اسْتَفَادَ مِنْ بَعْدِ الْعَدَمِ
١٤٥١. وَيَنْبَغِي إِعْلَانُ حَالِ الْمَعْدِمِ
١٤٥٢. وَثُبُوتُ لِلضَّعْفِ حَالِ دَفْعِهِ
١٤٥٣. وَطَالِبُ تَفْتِيْسِ دَارِ الْمُعْسِرِ

فصل في الفلس

١٤٥٤. وَمَنْ بِإِلَهٍ أَحَاطَ الدِّينُ لَا
 ١٤٥٥. وَإِنْ يَكُنْ لِلْغُرْمَةِ فِي أَمْرِهِ
 ١٤٥٦. وَحَلَّ مَا عَلَيْهِ مِنْ دُيُونِ
 ١٤٥٧. وَالْإِعْتِصَامُ لَيْسَ بِالْمُكَلَّفِ
 ١٤٥٨. وَهُوَ مُصَدِّقٌ إِذَا مَا عَيْتَا
 ١٤٥٩. وَرَبُّ الْأَرْضِ الْمُكْتَرَاةِ إِنْ طَرَقَ
 ١٤٦٠. وَاحْكُمْ بِذَا بَائِعٍ أَوْ صَائِعٍ
 ١٤٦١. وَمَا حَوَاهُ مُشْتَرٍ وَيَحْضُرُ
 ١٤٦٢. إِلَّا إِذَا مَا الْغُرْمَاءُ دَفَعُوا
 ١٤٦٣. وَلَيْسَ مَنْ رَدَّ بَعِيبٍ مَا اشْتَرَى
 ١٤٦٤. وَالْخُلْفُ فِي سِلْعَةٍ يَبِيعُ فَاِسِدِ
 ١٤٦٥. وَزَوْجَةٌ فِي مَهْرَهَا كَالْغُرْمَةِ
 ١٤٦٦. وَحَارِسُ الْمَتَاعِ وَالزَّرْعِ وَمَا
- يَمْضِي لَهُ تَبْرُغٌ إِنْ فَعَلَا
 تَشَاوَرٌ فَلَا غِنَى عَنْ حَجْرِهِ
 إِذَا ذَاكَ كَالْحُلُولِ بِالْمُنُونِ
 لَهُ وَلَا قُبُولٌ غَيْرِ السَّلْفِ
 مَا لِأَلِهِ وَمَا عَلَيْهِ أُمَّنَا
 تَفْلَيْسُ أَوْ مَوْتُتٌ بَرَزَعَهَا أَحَقُّ
 فِيمَا بِأَيْدِيهِمْ فَمَا مِنْ مَانِعٍ
 فَرَبُّهُ فِي فَلْسٍ مُحَيَّرٍ
 ثَمَنُهُ فَأَخَذَهُ مُمْتَنِعُ
 أَوْلَى بِهِ فِي فَلْسٍ إِنْ اغْتَرَى
 ثَالِثُهَا اخْتِصَاصُهَا بِالنَّاقِدِ
 فِي فَلْسٍ لَا فِي الْمَاهِتِ فَاعْلَمَا
 أَشْبَهُهُ مَعَهُمْ قَدْ قَسَمَا

باب

في الضرر وسائر الجنايات

١٤٦٧. وَمُحَدِّثٌ مَا فِيهِ لِلجَارِ ضَرَرٌ مُحَقَّقٌ يُمْنَعُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ
١٤٦٨. كَالْفُرْنِ وَالْبَابِ وَمِثْلِ الْأَنْدَرِ
١٤٦٩. فَإِنْ يَكُنْ يَضُرُّ بِالْمَنَافِعِ
١٤٧٠. وَهُوَ عَلَى الْحُدُوثِ حَتَّى يُثْبِتَا
١٤٧١. وَإِنْ يَكُنْ تَكْشِفَا فَلَا يَقْرُ
١٤٧٢. وَمَا بَيْنَ الرِّيحِ يُؤْذِي يُمْنَعُ
١٤٧٣. وَقَوْلٌ مَنْ يُثْبِتُهُ مُقَدَّمٌ
١٤٧٤. وَإِنْ جِدَارٌ سَاوَرْتَهُ تَدَمَّا
١٤٧٥. فَمَنْ أَبِي بِنَاءَهُ لَنْ يُجْبَرَ
١٤٧٦. وَعَامِدٌ لِلْهَدْمِ دُونَ مُقْتَضِي
١٤٧٧. إِنْ كَانَ ذَا وُجْدٍ وَكَانَ مَالَهُ
١٤٧٨. وَإِنْ يَكُنْ مُشْتَرِكًا فَمَنْ هَدَمَ
١٤٧٩. وَإِنْ يَكُنْ لِمُقْتَضِي فَالْحُكْمُ أَنْ
١٤٨٠. مِنْ غَيْرِ إِجْبَارٍ فَإِنْ أَبِي قَسِمٌ
١٤٨١. وَإِنْ تَدَاعِيَاهُ فَالْقَضَاءُ
- مُحَقَّقٌ يُمْنَعُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ
أَوْ مَالَهُ مَضَرَّةٌ بِالْجُدْرِ
كَالْفُرْنِ بِالْفُرْنِ فَمَا مِنْ مَانِعٍ
خِلَافَهُ بِذَا الْقَضَاءِ ثَبَّتَا
بِحَيْثُ الْأَشْخَاصُ تَبَيَّنُ وَالصُّورُ
فَاعْلُهُ كَالدَّبْعِ مَهْمَا يَقَعُ
عَلَى مَقَالٍ مَنْ بَنَفِي يَحْكُمُ
أَوْ كَانَ حَشِيَّةَ السُّقُوطِ هُدْمًا
وَقِيلَ لِلطَّالِبِ إِنْ شِئْتَ اسْتَرَا
عَلَيْهِ بِالْبِنَاءِ وَحَدَهُ قُضِيَ
وَالعَجْزُ عَنْهُ أَدْبَا أَنَالَهُ
دُونَ ضَرُورَةٍ بِنَاءَهُ التَّزَمَ
بَيْنِي مَعَ شَرِيكِهِ وَهُوَ السَّنَنُ
مَوْضِعُهُ بَيْنَهُمَا إِذَا حَكِمَ
لِمَنْ لَهُ الْعَقُودُ وَالْبِنَاءُ

فصل في ضرر الأشجار

١٤٨٢. وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْأَشْجَارِ
١٤٨٣. فَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ الْجِدَارِ وَجِدَا
- جَنْبَ جِدَارٍ مُبَدِي أَنْتِشَارِ
قُطِعَ مَا يُؤْذِي الْجِدَارَ أَبَدَا

وَتَرَكُوهُ وَإِنْ أَضْرَّ الْأَشْهَرُ
أَغْصَانُهَا عَالِيَةٌ مُتَشِيرَةٌ
لَا فِي ارْتِفَاعِهَا وَلَا انْتِشَارِهَا
صَاحِبِهَا يَقْطَعُ بِاسْتِوَاءِ
وَأَنْتَشَرَتْ حَتَّى أَطَلَّتْ جُلَّةُ
لِعِلْمِهِ بِأَنَّ ذَا شَأْنِ الشَّجَرِ
فِي قَطْعِ مَا يُؤْذِي مِنَ الْأَشْجَارِ

١٤٨٤. وَحَيْثُ كَانَ قَبْلَهُ يُسَمَّرُ
١٤٨٥. وَمَنْ تَكُنْ لَهُ بِمِلْكِ شَجَرَةٍ
١٣٨٦. فَلَا كَلَامَ عِنْدَ ذَا لِحَارِهَا
١٤٨٧. وَكُلُّ مَا خَرَجَ عَنِ هَوَاءِ
١٤٨٨. وَإِنْ تَكُنْ بِمِلْكِ مَنْ لَيْسَتْ لَهُ
١٤٨٩. فَمَا لِرَبِّ الْمَلِكِ قَطْعَ مَا انْتَشَرَ
١٤٩٠. وَالْحُكْمُ فِي الطَّرِيقِ حُكْمُ الْجَارِ

فصل في مُسْقِطِ الْقِيَامِ بِالضَّرَرِ

تَمَنَعُ إِنْ قَامَ بِمُحْدِثِ الضَّرَرِ
قَدْ قِيلَ بِالزَّائِدِ فِي الْإِيَامِ
وَلَمْ يَقُمْ مِنْ حِينِهِ بِمَا ظَهَرَ
مُكِّنَ بِالْيَمِينِ مِنْ قِيَامِهِ
فَلَا قِيَامَ فِيهِ لِلْمُبْتَاعِ
فَالْمُشْتَرِي يَخْصِمُ مَا اسْتَطَاعَا
لِحَارِهِ بِمَا بَنَى لَنْ يُمْنَعَا

١٤٩١. وَعَشْرَةُ الْأَعْوَامِ لِامْرِئٍ حَضَرَ
١٤٩٢. وَذَا بِهِ الْحُكْمُ وَبِالْقِيَامِ
١٤٩٣. وَمَنْ رَأَى بُنْيَانَ مَا فِيهِ ضَرَرٌ
١٤٩٤. حَتَّى رَأَى الْفَرَاغَ مِنْ إِيْمَانِهِ
١٤٩٥. فَإِنْ يَبِيعُ بَعْدُ بِلَا نِزَاعِ
١٤٩٦. وَإِنْ يَكُنْ حِينَ الْخِصَامِ بَاعَا
١٤٩٧. وَمَانِعُ الشَّمْسِ أَوْ الرِّيحِ مَعَا

فصل في الْعَصَبِ وَالتَّعَدِّي

مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَيَرُدُّ أَضْلَهُ
قُومٌ وَالْمِثْلُ بِذِي مِثْلِ الْفِ
وَقَدِرٌ مَغْصُوبٍ وَمَا بِهِ اتَّصَفُ
عَلَى الَّذِي أَنْجَرَ إِلَيْهِ مَا عُصِبُ

١٤٩٨. وَغَاصِبٌ يَغْرَمُ مَا اسْتَعْلَهُ
١٤٩٩. حَيْثُ يُرَى بِحَالِهِ فَإِنْ تَلَفَ
١٥٠٠. وَالْقَوْلُ لِلْغَاصِبِ فِي دَعْوَى التَّلَفِ
١٥٠١. وَالْغَرْمُ وَالضَّهَانُ مَعَ عِلْمٍ يَجِبُ

كالمتعدي غاصب المنافع
لقوله الخراج بالضم
وفاسد البيع على الإطلاق
موجودة في فلس والسفعة
ماله كيفية معهودة
مع أخذه الأرض عيب حله
يوم حدوث حالة التعيب
يسيرة والشئ معها في سعة
ما كان منه قابل الصلاح

١٥٠٢. بإرث أو من وإهب أو بائع
١٥٠٣. وشبهة كالمالك في ذا الشأن
١٥٠٤. ولا يكون الرد في استحقاق
١٥٠٥. والرد بالعيب ولا في السلعة
١٥٠٦. ومثل منفعته مقصودة
١٥٠٧. صاحبه خير في الأخذ له
١٥٠٨. أو أخذه لقيمة الميعب
١٥٠٩. وليس إلا الأرض حيث المنفعة
١٥١٠. من بعد رفو الثوب أو إصلاح

فصل في الاعتصاب

صداق مثلها عليه وجبا
بأنه غاب عنها معلنه
هبها سوى بكر وغير مسلمة
والحد مع ذاك عليه فيها
تفصيله بيان حكمه يفي
بالدين والصلاح والفضل نظر
حدث لذف وبحمل للزنا
فالحد تستوجب في الأظهر
حال لها أو لم تحز صوتا نقل
وجوبه تخريجا الخلف قفي

١٥١١. وواطئ الحرية مغتصبا
١٥١٢. إن ثبت الوطاء ولو بينة
١٥١٣. وقيمة التقص عليه في الأمة
١٥١٤. والولد استرق حيث علما
١٥١٥. وإن يكن ذا الغضب بالدعوى ففي
١٥١٦. فحينما الدعوى على من قد شهز
١٥١٧. فإن تكن بعد التراخي زمتا
١٥١٨. وحيثما رمها منه بري
١٥١٩. وذلك في الجهول حالا إن جهل
١٥٢٠. وإن تكن ممن لها صوت قفي



فَالْمَهْرُ مَعَ يَمِينِهَا لَهَا حَصْلٌ
مَهْرٌ وَلَا حَلْفٌ بِإِلَّا خِلَافِ
حَدِّ الزَّانِ يَسْقُطُ عَنْهَا مُطْلَقًا
وَحَلْفُهُ لَدَيْهِ غَيْرُ لَازِمٍ
تَحْلِيفُهُ بِأَنَّ دَعْوَاهَا كَذِبٌ
وَتَأْخُذُ الصَّدَاقَ مَا يَكُونُ
لَيْسَ لَهَا صَوْنٌ وَلَا حَالٌ حَسَنٌ
حَالًا إِذَا كَانَتْ تَوَقَّى مَا يَصِمُ
فَالْحَلْفُ تَخْرِيجًا بَدَا هُنَالِكَ
بِالْفِسْقِ حَالَتَانِ لِلْمُعْتَبِرِ
فَإِذَا سَقُوطُ الْحَدِّ عَنْهَا عَمَى
وَفِي وُجُوبِ الْمَهْرِ خَلْفٌ مُعْتَبَرٌ
فَبَعْدَ حَلْفٍ فِي الْأَصَحِّ تَطْلُبُهُ
تَحْلِيفُهُ وَمَعَ نُكُولٍ يَتَقَلَّبُ
فَالْحَدُّ سَاقِطٌ سِوَى مَعَ حَمَلٍ
مِنْ أَمْرِهِ بِالسَّجْنِ شَيْءٌ فَالْحَلْفُ
وَلِصَّدَاقِ الْمِثْلِ مِنْهُ اسْتَوْجِبَتْ

١٥٢١. وَحَيْثُ قِيلَ لَا تُحَدُّ إِنْ نَكَلَ
١٥٢٢. وَمَا عَلَى الْمَشْهُورِ بِالْعِفَافِ
١٥٢٣. وَحَيْثُ دَعَوَى صَاحِبَتٌ تَعَلَّقَا
١٥٢٤. وَالْقَذْفُ فِيهِ الْحَدُّ لِابْنِ الْقَاسِمِ
١٥٢٥. وَمَنْ نَفَى الْحَدَّ فَعِنْدَهُ يَجِبُ
١٥٢٦. وَمَعَ نُكُولِهِ لَهَا الْيَمِينَ
١٥٢٧. وَحَدُّهَا لَهُ اتِّفَاقًا إِنْ تَكُنْ
١٥٢٨. وَعَدَمُ الْحَدِّ كَذَا لِلْمُنْبِهِمْ
١٥٢٩. وَإِنْ تَكُنْ لَا تَتَوَقَّى ذَلِكَ
١٥٣٠. وَفِي ادِّعَائِهَا عَلَى الْمُشْتَهَرِ
١٥٣١. حَالٌ تَسْبُبُ وَيَكْرُ تُدْمَى
١٥٣٢. فِي الْقَذْفِ وَالزَّانِ وَإِنْ حَمَلٌ ظَهَرَ
١٥٣٣. وَحَيْثُ قِيلَ إِنَّهَا تَسْتَوْجِبُهُ
١٥٣٤. وَإِنْ يَكُنْ مَجْهُولٌ حَالٍ فَيَجِبُ
١٥٣٥. وَحَالَةٌ بَعْدَ زَمَانِ الْفِعْلِ
١٥٣٦. وَلَا صَدَاقٌ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَنْكَشِفْ
١٥٣٧. وَإِنْ أَبَى مِنَ الْيَمِينِ حَلَفَتْ

فصل في دعوى السرقة

وَلَمْ تَكُنْ دَعْوَاهُ بِالْحَقِّقَةِ
مَنْ حَالُهُ فِي النَّاسِ حَالُ الْفَضْلَا

١٥٣٨. وَمُدَّعٍ عَلَى امْرِئٍ أَنْ سَرَقَهُ
١٥٣٩. فَإِنْ يَكُنْ مُدَّعِيًا ذَاكَ عَلَى

يَبْلُغُ بِالِدَّعْوَى عَلَيْهِ أَمَلًا
فَمَا لِكَ بِالضَّرْبِ وَالسَّجْنِ حَكْمُ
مَنْ ذَاعِرٍ يُحْبَسُ لِاخْتِيَارِ
أَوْ شَاهِدِي عَدْلٍ بِلَا خِلَافِ
ذُرِّي عَنْهُ الْحَدُّ فِي الَّذِي وَقَعَ
وَالغُرْمُ وَاجِبٌ عَلَى الْحَالَيْنِ
فَإِنَّهُ يُرَدُّ بِأَنْفَاقِ
فَبالَّذِي سَرَقَ فِي الْيُسْرِ أُتْبِعَ
أَقْرَبَ بِالسَّرِقَةِ شَرْعًا ثَبَّتَا

١٥٤٠. فَلَيْسَ مِنْ كَشْفِ لِحَالِهِ وَلَا
١٥٤١. وَإِنْ يَكُنْ مُطَالِبًا مَنْ يُتَّهَمُ
١٥٤٢. وَحَكَمُوا بِصِحَّةِ الْإِقْرَارِ
١٥٤٣. وَيُقْطَعُ السَّارِقُ بِاعْتِرَافِ
١٥٤٤. وَمَنْ أَقْرَأَ وَلِشَبْهَةِ رَجَعُ
١٥٤٥. وَتَقَلَّبُوا فِي فَقْدِهَا قَوْلَيْنِ
١٥٤٦. وَكُلُّ مَا سَرِقَ وَهُوَ بَاقٍ
١٥٤٧. وَحَيْثُمَا السَّارِقُ بِالْحُكْمِ قُطِعَ
١٥٤٨. وَالْحَدُّ لَا الْغُرْمُ عَلَى الْعَبْدِ مَتَى

فصل في أحكام الدماء

بَعْدَ ثَبُوتِهِ بِمَا يَسْتَوْجِبُ
أَوْ شَاهِدِي عَدْلٍ بِقَتْلِ الْقَاتِلِ
وَهُوَ بَعْدِلُ شَاهِدٍ بِمَا طُلِبَ
وَيَسْقُطُ الْإِعْذَارُ فِيهِمْ أَبَدًا
قَسَامَةٌ بِغَيْرِ عَدْلٍ يُوجِبُ
الْبَالِغِ الْحَرْفِ فَلَانَ بَدْمِي
وَصِفَةُ التَّمْيِيزِ مِنْ أَوْصَافِهِ
مَنْ أَثَرُ الْقَتْلِ عَلَيْهِ قَدَبَدَا
عَلَى الذُّكُورِ وَلَا تُنْثَى مُنِعَتْ
وَيُخْلَفُونَهَا عَلَى الْبَنَاتِ

١٥٤٩. الْقَتْلُ عَمْدًا لِلْقِصَاصِ مُوجِبُ
١٥٥٠. مِنْ اعْتِرَافِ ذِي بُلُوغٍ عَاقِلِ
١٥٥١. أَوْ بِالْقَسَامَةِ وَبِاللُّوْثِ نَجِبُ
١٥٥٢. أَوْ بِكَيْفٍ مِنْ لَفِيْفِ الشُّهَدَا
١٥٥٣. وَمَالِكَ فِيمَا رَوَاهُ أَشْهَبُ
١٥٥٤. أَوْ بِمَقَالَةِ الْجَرِيحِ الْمُسْلِمِ
١٥٥٥. يَشْهَدُ عَدْلَانِ عَلَى اعْتِرَافِهِ
١٥٥٦. أَوْ بِقَتْلِ مَعَهُ قَدٍ وَجِدَا
١٥٥٧. وَهِيَ بِخَمْسِينَ يَمِينًا وَزَعَتْ
١٥٥٨. بَعْدَ ثَبُوتِ الْمَوْتِ وَالْوُلَاةِ

وَيُؤْتَى مَقْتُولٍ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ
وَعَيْرٌ وَاحِدٍ بِهَا لَنْ يُقْتَلَ
قَسَامَةٌ وَلَا عَدْوٌ السِّدِّينِ
فِي الدَّمِ بِالإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ
لَا العَكْسُ وَالنِّسَاءُ كَالرَّجَالِ
زِيَادَةٌ لَشَرْطِهِ الْمُسْتَقْدَمِ
وَالقَوْدُ اسْتَحَقَّهُ فَيَمْنُ قُتِلَ
يُجْبَرُ قَاتِلٌ عَلَى الإِعْطَاءِ
دُونَ اخْتِيَارِ قَاتِلٍ بِإِلَازِمِ
مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ قُعْدُدِ انْتِقَاصِ
بَعْضِ دَمِ الَّذِي اعْتَرَاهُ الْهَلَكُ
عَلَيْهِ فَالسَّجْنُ لَهُ قَدْ شُرِعَا
فِي القَتْلِ بِالغَيْلَةِ وَالْحِرَابَةِ
مَنْ عَنْهُ يُعْفَى مَعَ حَبْسِ عَامِ
كَمَا هُمَا فِي حُكْمِ الإِسْقَاطِ سِوَى
أَوْ مَا تَرَضَى فِيهِ بَيْنَ المَلِئِ
بِحَسَبِ المِيرَاثِ قَدْ تَقَسَّمَتْ
عَلَى البِوَادِي مَائَةٌ مِنَ الإِبِلِ
وَأَلْفُ دِينَارٍ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ
عَشْرَ أَلْفِ دِرْهَمٍ لَا أَذْنَى

١٥٥٩. وَتُقَلَّبُ الأَيْمَانُ مَهْمَا نَكَلَا
١٥٦٠. وَيُجْلَفُ اثْنَانِ بِهَافِمَا عَلا
١٥٦١. وَلَيْسَ فِي عَبْدٍ وَلَا جَنِينِ
١٥٦٢. وَالقَوْدُ الشَّرْطُ بِهِ المِثْلِيَّةُ
١٥٦٣. وَقَتْلُ مُنْحَطِّ مَضَى بِالعَالِيِ
١٥٦٤. وَالشَّرْطُ فِي المَقْتُولِ عَصْمَةُ الدَّمِ
١٥٦٥. وَإِنْ وُلِيَ الدَّمُ لِلْمَالِ قَبْلَ
١٥٦٦. فَأشْهَبُ قَالَ لِلأَسْتِحْيَاءِ
١٥٦٧. وَلَيْسَ ذَا فِي مَذْهَبِ ابْنِ القَاسِمِ
١٥٦٨. وَعَفْوُ بَعْضِ مُسْقِطِ القِصَاصِ
١٥٦٩. وَشُبْهَةٌ تَدْرُؤُهُ وَمَلِكُ
١٥٧٠. وَحَيْثُ تَقْوَى تُهْمَةٌ فِي المَدْعَى
١٥٧١. وَالعَفْوُ لَا يُغْنِي مِنَ القِرَابَةِ
١٥٧٢. وَمَائَةٌ يُجْلَدُ بِالأَحْكَامِ
١٥٧٣. وَالصَّلْحُ فِي ذَاكَ مَعَ العَفْوِ اسْتَوَى
١٥٧٤. وَدِيَةُ العَمْدِ كذَاتِ الحَطَأِ
١٥٧٥. وَهِيَ إِذَا مَا قُبِلَتْ وَسُلِّمَتْ
١٥٧٦. وَجُعِلَتْ دِيَةُ مُسْلِمٍ قُتِلَ
١٥٧٧. وَالْحُكْمُ بِالتَّرْبِيعِ فِي العَمْدِ وَجَبَ
١٥٧٨. وَقَدْرُهَا عَلَى أُولِي السُّورِقِ اثْنَا

وفي النصارى ثابتُ الوجودِ
وحالُهُ في كلِّ صِنْفٍ مُعَيَّنِهِ
والإِبِلُ التخميسُ فيها قَسَطًا
وهي القِرابَةُ مِنَ القِبايِلِ
أو بِقِسامَةٍ لَهُ مُعَيَّنَتُهُ
أحوالُهُم وحُكْمُ تَنجِيمِ وَجَبِ
موافقٍ في نِحْلَةٍ وفي مَقَرِّ
أَقَلِّ مِنْ ثُلْثِ بِنْدِ الحُكْمِ حَسَنُ
تُؤَخِّذُ مِنْ عَامِدٍ مُكَلَّفِ
أو قِيَمَةٌ كَالِإِزْثِ في اسْتِعْمَالِهِ
وقُومَتُ بِالْعَيْنِ في القَوْلِ الجَلِيِّ
تَخْتَصُّ والأَجْدادِ والجَدَّاتِ
بِنِسْبَةِ الحُظوظِ في الميراثِ
يُخْلِفُهَا مَنْ حَظُّهُ مُوَفَّرُ
حيثُ انْفِرادُهُ بِسَمَّا تَخَلَّفَا
بِحَيْثُما يَسْقُطُ بِالشَّرْعِ القَوْدُ
في عَيْبَةِ الجاني على الصِّفاتِ
إِقْرارًا أو وِفاقًا ما مِنْها ذَكَرُ

١٥٧٩. ونَصَفُ ما ذَكَرَ في اليَهُودِ
١٥٨٠. وفي النِّساءِ الحُكْمُ تَنْصِيفُ الدِيَةِ
١٥٨١. وَتَجِبُ الدِيَةُ في قَتْلِ الحَطَا
١٥٨٢. تَحْمِلُهَا عاقِلَةٌ لِلقاتِلِ
١٥٨٣. حَيْثُ بُبُوتُ قَتْلِهِ بِالبيِّنَةِ
١٥٨٤. يَدْفَعُهَا الأَدْنَى فالأَدْنَى بِحَسَبِ
١٥٨٥. مِنْ مَوِيرٍ مُكَلَّفِ حُرِّ ذَكَرِ
١٥٨٦. وَكوْنُها مِنْ مالِ جانٍ إِنْ تُكُنْ
١٥٨٧. كذا على المَشْهورِ مِنْ مُعْتَرَفِ
١٥٨٨. وفي الجَنينِ غَرَّةٌ مِنْ مالِهِ
١٥٨٩. وَغُلِّظَتْ فُتِّلَتْ في الإِبِلِ
١٥٩٠. وَهي بِالآبَاءِ والأُمَّهاتِ
١٥٩١. وَيُخْلِفُ الذُّكُورُ كالأِنِاثِ
١٥٩٢. وَإِنْ يَمِينٌ عِنْدَ ذَا تَنكَسُرُ
١٥٩٣. وَواجِدٌ يَجُوزُ أَنْ يُخْلَفَا
١٥٩٤. وَهذِهِ الأحكامُ طَرًّا تُعْتَمَدُ
١٥٩٥. وَسُوءُ عَتِّ قِسامَةُ الوُلاةِ
١٥٩٦. وَيَتَفَدُّ القِصاصُ إِنْ بِهِ ظُفِرُ

فصل في الجراحات

١٥٩٧. جُلَّ الْجِرَاحِ عَمْدُهَا فِيهَا الْقَوْدُ
 ١٥٩٨. وَفِي جِرَاحِ الْخَطَا الْحُكُومَةُ
 ١٥٩٩. فَصَفُ عَشْرٍ دِيَّةٍ فِي الْمَوْضِحَةِ
 ١٦٠٠. فِي رَأْسٍ أَوْ وَجْهِ كَذَا الْمُتَقَلَّةُ
 ١٦٠١. فِي الْمَوْضِعَيْنِ مُطْلَقًا وَهِيَ الَّتِي
 ١٦٠٢. وَعَشْرٌ وَنِصْفُهُ فِي الْهَاشِمَةِ
 ١٦٠٣. وَقِيلَ نِصْفُ الْعُشْرِ أَوْ حُكُومَةُ
 ١٦٠٤. وَمَا انْتَهَتْ لِلْجَوْفِ وَهِيَ الْجَائِفَةُ
 ١٦٠٥. وَلَا جِتْهَادٍ حَاكِمٍ مَوْكُولٍ
 ١٦٠٦. وَجَعَلُوا الْحُكُومَةَ التَّقْوِيمَا
 ١٦٠٧. وَمَا تَزِيدُ حَالَةَ السَّلَامَةِ
 ١٦٠٨. وَيَثْبُتُ الْجِرَاحُ لِلسَّالِ بِمَا
 ١٦٠٩. وَفِي ادْعَاءِ الْعَفْوِ مِنْ وَلِيِّ دَمٍ
 ١٦١٠. وَقَوْدٌ فِي الْقَطْعِ لِلْأَعْضَاءِ
 ١٦١١. وَالْخَطَا الدِّيَّةُ فِيهِ تُقْتَفَى
 ١٦١٢. وَدِيَّةٌ كَامِلَةٌ فِي الْمُرْدُوجِ
 ١٦١٣. وَفِي اللِّسَانِ كُمِلَتْ وَالدَّكْرُ
 ١٦١٤. وَفِي إِزَالَةِ السَّمْعِ أَوْ بَصَرٍ
 ١٦١٥. وَالنُّطْقِ وَالصَّوْتِ كَذَا الذُّوقِ وَفِي
- وَدِيَّةٌ مَعَ خَطَرٍ فِيهَا فَقَدْ
 وَخَمْسَةٌ دِيَّتُهَا مَعْلُومَةٌ
 وَهِيَ الَّتِي تُلْفَى لِعَظْمٍ مَوْضِحَةٍ
 عَشْرٌ بِهَا وَنِصْفُ عَشْرٍ مَعْدَلَةٌ
 كَسَرَ فِرَاشِ الْعَظْمِ قَدْ تَوَلَّتْ
 وَهِيَ لِعَظْمِ الرَّأْسِ تُلْفَى هَاشِمَةٌ
 وَتُلْتُ الدِّيَّةُ فِي الْمَأْمُومَةِ
 كَذَاكَ وَالْأُولَى الدِّمَاغُ كَاشِفَةٌ
 فِي غَيْرِهَا التَّأْدِيبُ وَالتَّنْكِيلُ
 فِي كَوْنِهِ مَعْيِيًّا أَوْ سَلِيلِيًّا
 يَأْخُذُهُ أَرْشَا وَلَا مَلَامَةً
 يَثْبُتُ مَالِي الْحَقُوقِ فَاعْلَمَا
 أَوْ مِنْ جَرِيحِ الْيَمِينِ تُلْتَزَمَ
 فِي الْعَمْدِ مَا لَمْ يُفْضَ لِلْفَنَاءِ
 بِحَسَبِ الْعَضْوِ الَّذِي قَدْ أُتْلِفَا
 وَنِصْفُهَا فِي وَاحِدٍ مِنْهُ أَنْتَهَجَ
 وَالْأَنْفِ وَالْعَقْلِ وَعَيْنِ الْأَعْوَرِ
 وَالنِّصْفُ فِي النِّصْفِ وَشَمِّ كَالنَّظَرِ
 إِذْهَابِ قُوَّةِ الْجَمَاعِذَا اقْتَفَى

خَمْسٌ وَفِي الْأَصْبَعِ ضِعْفُهَا جُعِلَ

كَدِيَّةِ الرَّجَالِ بِالسَّوَاءِ

فَمَا لَهَا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ تَسْوِيَةٌ

١٦١٦. وَكُلُّ سِنٍّ فِيهِ مِنْ جِنْسِ الْإِبْلِ

١٦١٧. وَدِيَّةُ الْجُرُوحِ فِي النِّسَاءِ

١٦١٨. إِلَّا إِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ الدِّيَةِ

باب

التوارث والفرائض

١٦١٩. الإرث يَسْتَوْجِبُ شرعاً ووجِبَ بِعِصْمَةِ أَوْ بِوَلَاءٍ أَوْ نَسَبٍ
١٦٢٠. جميعها أركانُهُ ثلاثَةٌ مَالٌ وَمَقْدَارٌ وَذُو الْوِرَاثَةِ

فصل في ذكر الوارثين

١٦٢١. ذُكُورٌ مِنْ حَقِّ لِه الْمِيرَاثِ عَشْرَةٌ وَسَبْعُ الْإِنَاثِ
١٦٢٢. الْأَبُ وَالْجَدُّ لَهُ وَإِنْ عَالَا مَالٌ يَكُنْ عَنْهُ بِأُنْتَى فُصِيلاً
١٦٢٣. وَالزَّوْجُ وَابْنُ وَابْنُهُ هَبْ سَفِيلاً كَذَاكَ مَنْوَلَى نِعْمَةً أَوْ بِوَلَا
١٦٢٤. وَالْأَخُ وَابْنُ الْأَخِ لَا لِلْأُمَّمِ وَالْعَمُّ لَا لِلْأُمَّمِ وَابْنُ الْعَمِ
١٦٢٥. وَالْأُمَّمُ وَالزَّوْجَةُ ثُمَّ الْبِنْتُ وَابْنَةُ الْإِبْنِ بَعْدَهَا وَالْأُخْتُ
١٦٢٦. وَجَدَّةٌ لِلجَهَّتَيْنِ مَا عَلَتْ مَالٌ تَكُنْ بِذِكْرِ قَدْ فُصِلَتْ
١٦٢٧. كَذَاكَ مَوْلَاةٌ لَهَا الْعِتْقُ وَلَا حَقٌّ لَهَا فِيهَا يَكُونُ بِالْوَلَا
١٦٢٨. وَيَبْتُ مَالُ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَقِلُّ بِيحِثْ لَا وَارِثٌ أَوْ بِمَا فَضَّلْ

فصل في ذكر أحوال الميراث

١٦٢٩. الْحَالُ فِي الْمِيرَاثِ قَدْ تَقَسَّمَا إِلَى وُجُوبٍ وَحُجْبٍ فُسِيماً
١٦٣٠. لِحُجْبِ الْإِسْقَاطِ أَوْ النُّقْلِ وَذَا لِفِرْضِ أَوْ تَعْصِيْبِ أَبْدَى مَنَقْدَا

فصل في ذكر المقدار الذي يكون به الإرث

١٦٣١. الْقَدْرُ يُلْفَى بِاشْتِرَاكِ فِيهِ فِي جُمْلَةِ الْمَتْرُوكِ أَوْ بَاقِيهِ
١٦٣٢. أَوْ بِانْفِرَادٍ بِاحْتِيَازِ الْمَالِ أَجْمَعِ فِيهِ وَهُوَ فِي الرَّجَالِ
١٦٣٣. عِدَا أَحْالِ لَلْأُمَّمِ وَالزَّوْجِ وَفِي مَوْلَاةٍ نِعْمَى حُكْمُ ذَلِكَ افْتَقَى

فصل في ذكر حالات وجوب الميراث

١٦٣٤. وَيَحْضُلُ الْمِيرَاثُ حَيْثُ حُتِمَا بَفِ وَرَضٍ أَوْ تَعْصِيبٍ أَوْ كِلَيْهِمَا
١٦٣٥. وَالْمَالُ يَخْوِي عَاصِبٌ مُتَّفِرِدٌ أَوْ مَا عَنِ الْفُرُوضِ بَعْدُ يُوجَدُ
١٦٣٦. وَقِسْمَةٌ فِي الْحَالَتَيْنِ مُعْمَلَةٌ إِمَّا عَلَى تَفَاضُلٍ أَوْ مَعْدَلَةٍ

فصل في ذكر أهل الفرائض وأصولها

١٦٣٧. ثُمَّ الْفَرَايِضُ الْبَسَائِطُ الْأُولَى سِتَّةُ الْأَصُولِ مِنْهَا فِي الْعَمَلِ
١٦٣٨. أَوْهَا النِّصْفُ لِخَمْسَةِ جُعِلَ الْبِنْتُ وَالزَّوْجُ إِذَا لَمْ يَنْتَقِلْ
١٦٣٩. وَلَا بِنْتُ ابْنٍ وَلَا أُخْتٌ لِأُمِّ وَنِصْفُهُ الرَّبْعُ بِهِ الزَّوْجَيْنِ أُمَّ
١٦٤٠. وَنِصْفُهُ الثُّمْنُ لِزَوْجَةٍ فِي تَعَدُّدِ قِسْمَةِ حَظِّهَا اقْتَفَى
١٦٤١. وَالثُّلَثَانِ حِصَّةً لِأَرْبَعِ بَنَاتٍ صُلْبٍ وَبَنَاتِ ابْنٍ فَعِيَ
١٦٤٢. وَالْأُخْتِ لِأُمِّ فِي التَّعَدُّدِ وَالثُّلُثُ لِلْجَدِّ بِرَجْحِ بَادِ
١٦٤٣. وَالْأُمِّ دُونَ حَاجِبٍ وَالْأُخْوَةِ لَهَا وَهُمْ فِي قَسْمِ ذَلِكَ إِسْوَةٌ
١٦٤٤. وَنِصْفُهُ السُّدُسُ لِأُمِّ وَالْأَبِ وَلَا بِنْتُ ابْنٍ وَجَدَّ اجْتَبَى
١٦٤٥. وَجَدَّةً وَلَا أُخٍ مِنْ أُمَّ وَأَشْمَلُ لِأُخْتِ جِهَةً فِي الْحُكْمِ
١٦٤٦. فَإِنْ يَضِقُ عَنِ الْفُرُوضِ الْمَالُ فَالْعَوْلُ إِذْ ذَاكَ لَهُ اسْتِعْمَالُ
١٦٤٧. وَالرَّبْعُ كَالثُّلُثِ وَكَالثُّلُثَيْنِ تَعَدُّمُهُ فَرِيضَةٌ مِثْلَيْنِ
١٦٤٨. وَثُمْنٌ بِالرَّبْعِ غَيْرُ مُلْتَقِي وَغَيْرُ ذَاكَ مُطْلَقًا قَدْ يَلْتَقِي
١٦٤٩. وَالْأَصْلُ بِالْتَّرْكِيبِ ضِعْفُ سِتَّةٍ وَضِعْفُهَا لَا غَيْرُ ذِينَ الْبَيْتِ

فصل في ذكر حجب الإسقاط

١٦٥٠. وَلَا سُقُوطَ لِأَبٍ وَلَا وَكَلْدٍ وَلَا لَزَوْجَيْنِ وَلَا أُمَّ فَقَقَدْ



١٦٥١. وَالْجَدُّ يُحِبُّهُ الْأَدْنَى وَالْأَبُّ
١٦٥٢. وَيَأْبُ وَابْنُ وَبَابِنِ ابْنِ حُجْبٍ
١٦٥٣. كَذَا بِنُو الْإِخْوَةِ أَيْضًا حُجِبُوا
١٦٥٤. وَالْجَدُّ بِالْحُجْبِ لِإِخْوَةِ دَهَا
١٦٥٥. وَابْنُ أَخٍ بِالْحُجْبِ لِلْعَمِّ وَقَا
١٦٥٦. وَالْأُمُّ كَلَّتَا الْجَدَّيْنِ تَحُجُّبُ
١٦٥٧. وَمَنْ دَنَّتْ حَاجِبَةً لِيُعَدِّي
١٦٥٨. وَقُرْبَى الْأُمِّ حَجَبَتْ بُعْدَى لِأَبِّ
١٦٥٩. وَحُظُّهَا السُّدُسُ فِي الْإِنْفِرَادِ
١٦٦٠. وَالْإِرْتُ لَمْ يُحْزَرْهُ مِنْ هَاتَيْنِ
١٦٦١. وَمُسْقِطُ ذَوْجَتَيْنِ أَبَدَا
١٦٦٢. وَمَنْ لَهُ حَجْبٌ بِحَاجِبٍ حُجِبَ
١٦٦٣. وَإِخْوَةُ الْأُمِّ بِمَنْ يَكُونُ فِي

فصل في حجب النقل إلى فرض

١٦٦٤. الْأَبُّ مَعَ فُرُوضِ الْأَسْتِغْرَاقِ
١٦٦٥. كَذَاكَ يَحْوِي مَعَ ذُكْرَانِ الْوَالِدِ
١٦٦٦. وَالسُّدُسُ مَعَ أَنْثَى مِنَ الصَّنْفَيْنِ لَهُ
١٦٦٧. وَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَبِّ مَعَ مَنْ ذُكِرَا
١٦٦٨. وَزَادَ بِالثَّلَاثِ إِنْ الرَّجْحُ ظَهَرَ
١٦٦٩. وَالسُّدُسُ إِنْ يَرَجَحَ لَهُ مَتَى صَحِبَ
- وَالنَّقْصُ يَحْوِي السُّدُسَ بِالْإِطْلَاقِ
أَوْ وَلَدِ ابْنٍ مِثْلُهُمْ سَدَسًا فَقَدْ
وَالْبَاقِي بِالتَّعْصِيبِ بَعْدُ حَصَلَتْهُ
حَالًا بِحَالٍ فِي الَّذِي تَقَرَّرَا
مَعَ صِنْفِ الْإِخْوَةِ وَقَسِمَ كَذَاكَ
أَهْلَ الْفُرُوضِ صِنْفِ إِخْوَةِ يَحِبُّ

١٦٧٠. أَوْ قِسْمَةُ السَّوَاءِ فِي الْبَقِيَّةِ
١٦٧١. فَالْعَوْلُ لِلأَخْتِ بِهَا قَدْ أَعْمَلَا
١٦٧٢. وَالْقِسْمُ مَعَ شَقَائِقِ وَمَنْ لَأَبِ
١٦٧٣. وَحَظُّ مَنْ لَلأَبِ لِلأَشْقَا
١٦٧٤. وَالأَخْتُ مِنْ أِبٍ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ
١٦٧٥. تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ وَالْحُكْمُ كَذَا
١٦٧٦. وَالزَّوْجُ مِنْ نِصْفِ لِرُبْعٍ انْتَقَلَ
١٦٧٧. وَيَنْقَلُ الزَّوْجَةُ مِنْ رُبْعٍ إِلَى
١٦٧٨. وَالأُمُّ مِنْ ثُلُثٍ لِسُدْسٍ تُفْرَدُ
١٦٧٩. وَغَيْرُ مَنْ يَرِثُ لَيْسَ يَحْجُبُ
١٦٨٠. وَثُلُثُ مَا يَبْقَى عَنِ الزَّوْجَيْنِ
- أَوْ ثُلُثُهَا إِلَّا فِي الأَكْدَرِيَّةِ
وَأَجْمَعُهُمَا وَأَقْسِمُ وَجَدًّا فَضَّلَا
مَعَالِهِ وَعَدُّ كُلَّهُمْ وَجِبْ
وَخَدَّهُمْ يَكُونُ مُسْتَحِقًّا
مَعَ شَقِيْقَةٍ بِسُدْسٍ أُفْرِدَتْ
مَعَ بِنْتِ صُلْبٍ لِابْنَةِ ابْنٍ يُخْتَذَا
مَعَ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ هَبَّ سَفَلَ
ثَمَنِ صَاحِبِ نِسْبَةٍ مِنْ هَوَلا
بِهِمْ وَبِالإِخْوَةِ إِنْ تَعَدَّدُوا
إِلَّا أَوْلَاءِ حَجَبُوا إِذْ حُجِبُوا
تَأْخُذُ مَعَ أِبٍ بِغَرَاوِينِ

فصل في ذكر حجب النقل للتعصيب

١٦٨١. لِلإِبْنِ شَرْعًا حَظُّ بِنْتَيْنِ إِذْ فَعِ
١٦٨٢. وَوَلَدُ ابْنٍ مِنْهُنَّ فِي الْحُكْمِ
١٦٨٣. وَالأَخْتُ لِالأُمِّ كَيْفَ تَأْتِي
١٦٨٤. كَذَا يُعْصَبُ بَنَاتِ الإِبْنِ
١٦٨٥. وَبِنْتُ الإِبْنِ إِنْ تَكُنْ قَدْ حُجِبَتْ
١٦٨٦. وَبِأَخٍ لِابْنِهِ أَخَوَاتِ الأَبِ
- مِنْ مَالٍ أَوْ بَاقِيهِ فِي التَّسْوَعِ
وَإِخْوَةٌ كَذَا لِغَيْرِ الأُمِّ
مَنْ شَأْنِهَا التَّعْصِيبُ مَعَ بَنَاتِ
وَالْعَوْلُ فِي الصَّنْفَيْنِ عَنْهُ اسْتُعْنِي
بِابْنِ مُسَاوٍ أَوْ أَحْطَ عَصَبَتْ
تَعْصِبُهُنَّ مَعَ شَقِيْقَاتِ وَجِبْ

فصل في ذكر موانع الميراث

١٦٨٧. الكُفْرُ وَالرِّقُّ لِإِزْتِ مَنَعَا
وَإِنْ هُمَا بَعْدَ المَمَاتِ ارْتَفَعَا



وَمُطَلَّقًا يَمْنَعُ قَتْلَ الْعَمَدِ
وَحَالَةَ الشَّكِّ بِمَنْعِ مُغْنِيَتِهِ
أَنْ يَسْتَهْلَّ صَارِحًا فَيُعْمَلًا
يَمْتَنِعُ الْإِرْثَ لَجَهْلِ مَنْ سَبَقَ
وَمَا بَدَأَ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ اقْتَصَرَ
فَنَصَفَ حَظِّي ذَكَرَ وَأُنْثَى
مَا كَانَ وَالسُّدُسُ أَقْصَى سَهْمِهِ
هُمَا شَقِيقَانِ فِي الْإِرْثِ أَبَدًا
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مُتَنَهَى
عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
مَا كُورَ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ

١٦٨٨. وَمِثْلُ ذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْمُرْتَدِّ
١٦٨٩. وَإِنْ يَكُنْ عَنْ حَطِّإٍ فَمَنْ دِيَّةً
١٦٩٠. وَيُوقَفُ الْقَسْمُ مَعَ الْحَمْلِ إِلَى
١٦٩١. وَبَيْنَ مَنْ مَاتَ بِهِدْمٍ أَوْ غَرَقٍ
١٦٩٢. وَإِرْثُ خُنْثَى بِمَبَالِغِهِ اعْتَبِرْ
١٦٩٣. وَإِنْ يُبْلَى بِالْجَهْتَيْنِ الْخُنْثَى
١٦٩٤. وَإِنْ اللَّعَانُ إِرْثُهُ بِأُمَّهِ
١٦٩٥. وَتَوَآمَاهُ هَبْهُمَا تَعَدَّدَا
١٦٩٦. وَمَا قَصَدْتُ جَمْعَهُ هُنَا انْتَهَى
١٦٩٧. وَبِالصَّلَاةِ حَتْمُهُ كَمَا ابْتُدِيَ
١٦٩٨. وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس التقديم

رقم الصفحة	الموضوع
٣	التقديم.....
٧	ترجمة المؤلف.....
٧	اسمه ونسبه ومولده.....
٧	شيوخه.....
٨	مصنفاته.....
٩	ثناء العلماء عليه.....
٩	وفاته.....
٩	التعريف بالتحفة.....
١٠	شروح التحفة.....
١١	ثناء العلماء على التحفة.....
١٢	وصف المخطوط.....
١٣	صور المخطوط.....

فهرس أبواب وفصول التحفة

رقم الصفحة	رقم البيت	الموضوع
١٧	١٣ - ١	المقدمة
١٨	١٠٠ - ١٤	باب القضاء وما يتعلّق به
١٨	٣٠ - ١٩	فصل في معرفة أركان القضاء
١٩	٣٦ - ٣١	فصل في رفع المدعى عليه وما يلحق به
١٩	٥٣ - ٣٧	فصل في مسائل من القضاء
٢٠	٦٣ - ٥٤	فصل في المقال والجواب
٢٠	٧٩ - ٦٤	فصل في الآجال
٢١	٨٤ - ٨٠	فصل في الإعدار
٢٢	١٠٠ - ٨٥	فصل في خطاب القضاة وما يتعلق به
٢٣	٢٠٣ - ١٠١	باب الشهود وأنواع الشهادات وما يتعلّق بذلك
٢٤	١٣٦ - ١٢٢	فصل في مسائل من الشهادات
٢٥	١٤٥ - ١٣٧	فصل في أنواع الشهادات
٢٥	١٥٢ - ١٤٦	فصل
٢٥	١٧٠ - ١٥٣	فصل في التوقيف
٢٦	١٧٤ - ١٧١	فصل
٢٧	١٧٦ - ١٧٥	فصل
٢٧	١٨٥ - ١٧٧	فصل في شهادة السماع
٢٧	٢٠٣ - ١٨٦	فصل في مسائل من الشهادات

٢٩	٢٢٩-٢٠٤	باب اليمين وما يتعلق بها
٣١	٢٥٢-٢٣٠	باب الرهن وما يتعلق به
٣٢	٢٥٢-٢٤٧	فصل في اختلاف المترهين
٣٣	٢٧٣-٢٥٣	باب في الضمان وما يتعلق به
٣٥	٣٠٨-٢٧٤	باب الوكالة وما يتعلق بها
٣٦	٣٠٨-٢٩٨	فصل في تداعي الموكل والوكيل
٣٧	٣٣١-٣٠٩	باب الصلح وما يتعلق به
٣٧	٣٣١-٣١٨	فصل
٣٩	٥١٣-٣٣٢	باب النكاح وما يتعلق به
٣٩	٣٥٨-٣٤٦	فصل في الأولياء وما يترتب على الولاية
٤٠	٣٧٠-٣٥٩	فصل فيمن له الإيجاب وما يتعلق به
٤١	٣٨٠-٣٧١	فصل في حكم فاسد النكاح وما يتعلق به
٤١	٣٩٣-٣٨١	فصل في مسائل من النكاح
٤٢	٤١١-٣٩٤	فصل في تداعي الزوجين وما يلحق به
٤٣	٤١٨-٤١٢	فصل في الاختلاف في القبض
٤٣	٤٢٦-٤١٩	فصل فيما يهديه الزوج ثم يقع الطلاق
٤٤	٤٣٢-٤٢٧	فصل في الاختلاف في الشوار المورد بيت البناء
٤٤	٤٣٨-٤٣٣	فصل في الاختلاف في متاع البيت
٤٤	٤٥٠-٤٣٩	فصل في إثبات الضرر والقيام به وبعث الحكمين
٤٥	٤٥٧-٤٥١	فصل في الرضاع



٤٦	٤٨٣-٤٥٨	فصل في عيوب الزوجين وما يُرادُ به
٤٧	٤٩٧-٤٨٤	فصل في الإيلاء والظَّهار
٤٨	٥١٣-٤٩٨	فصل في اللِّعان
٤٩	٥٩١-٥١٤	باب الطلاق والرجعة وما يتعلق بهما:
٤٩	٥٣٢-٥٢٧	فصل في الخلع
٥٠	٥٣٨-٥٣٣	فصلٌ
٥٠	٥٥٠-٥٣٩	فصلٌ
٥١	٥٦١-٥٥١	فصلٌ
٥١	٥٧٢-٥٦٢	فصلٌ في التداعي في الطلاق
٥٢	٥٨٣-٥٧٣	فصل
٥٢	٥٨٧-٥٨٤	فصل في المراجعة
٥٣	٥٩١-٥٨٨	فصل في الفسخ
٥٤	٦٧٧-٥٩٢	بابُ النفقات وما يتعلق بها
٥٤	٦١١-٦٠٠	فصلٌ في التداعي في النِّفقة
٥٥	٦٢٩-٦١٢	فصل فيما يجبُ للمطلَّقات وغيرهنَّ من الرِّزِّجاتِ من النِّفقة وما يُلحقُ بها
٥٦	٦٣٨-٦٣٠	فصل في الطلاق بالإعسار بالنفقة وما يلحق بها
٥٦	٦٥٢-٦٣٩	فصل في أحكام المفقودين
٥٧	٦٦٩-٦٥٣	فصل في الحضانة
٥٩	٦٧٧-٦٧٠	باب البيوع وما شاكلها

٥٩	١٠٢٢-٦٧٨	فصل في بيع الأصول
٦٠	٧٠٧-٦٩٧	فصل في بيع العروض من الثياب وسائر السلع
٦١	٧١٤-٧٠٨	فصل في بيع الطعام
٦١	٧١٩-٧١٥	فصل في بيع النقدين والحلي وشبهه
٦١	٧٢٨-٧٢٠	فصل في بيع الثمار وما يُلحَقُ بها
٦٢	٧٣٦-٧٢٩	فصل في الجائحة في ذلك
٦٢	٧٦٦-٧٣٧	فصل في بيع الرقيق وسائر الحيوان
٦٤	٧٧٣-٧٦٧	فصل
٦٤	٧٩٤-٧٧٤	فصل في بيع الدين والمقاصة فيه
٦٥	٨٠٠-٧٩٥	فصل في الحوالة
٦٦	٨٠٩-٨٠١	فصل في بيع الخيار والثنيا
٦٦	٨٢٨-٨١٠	فصل في بيع الفضولي وما يُمِثله
٦٧	٨٣١-٨٢٩	فصل في بيع المضغوط وما أشبهه
٦٧	٨٤٢-٨٣٢	فصل في مسائل من أحكام البيع
٦٨	٨٤٨-٨٤٣	فصل [ومن أصم أبكم العقود]
٦٨	٨٧٧-٨٤٩	فصل في اختلاف المتبايعين
٧٠	٨٩٣-٨٧٨	فصل في حكم البيع على الغائب
٧١	٩٠٩-٨٩٤	فصل في العيوب
٧٢	٩١٢-٩١٠	فصل في الغبن
٧٢	٩٤٤-٩١٣	فصل في الشفعة



٧٤	٩٤٩ - ٩٩١	فصل في القسمة
٧٦	٩٩٧ - ٩٩٢	فصل في المعاوضة
٧٦	٩٩٨ - ١٠٠٩	فصل في الإقالة
٧٧	١٠١٠ - ١٠١٦	فصل في التَّوْلِيَةِ والتَّصْيِيرِ
٧٧	١٠١٧ - ١٠٢٢	فصل في السَّلْمِ
٧٨	١٠٢٣ - ١١٦١	باب الكراء وما يتصل به
٧٨	١٠٣٤ - ١٠٤٤	فصل في كراء الأرض وفي الجائحة فيه
٧٩	١٠٤٥ - ١٠٦٢	فصل في أحكام من الكراء
٨٠	١٠٦٣ - ١٠٧٣	فصل في اختلافِ المُكْرِي والمُكْرِي
٨٠	١٠٧٤ - ١٠٧٨	فصل في كراء الرواحل والسفن
٨١	١٠٧٩ - ١٠٩٣	فصل في الإجارة
٨١	١٠٩٤ - ١٠٩٦	فصل في الجعل
٨٢	١٠٩٧ - ١١١٤	فصل في المساقاة
٨٣	١١١٥ - ١١٢٠	فصل في الاغتراس
٨٣	١١٢١ - ١١٣٩	فصل في المزارعة
٨٤	١١٤٠ - ١١٤٩	فصل في الشركة
٨٤	١١٥٠ - ١١٦١	فصل في القراض
٨٦	١١٦٢ - ١٣٠٨	باب التَّبَرُّعَاتِ:
٨٧	١١٩١ - ١٢٠٧	فصل في الصَّدَقَةِ والهبة وما يتعلّق بهما
٨٨	١٢٠٨ - ١٢١٦	فصل في الاعتصار

٨٩	١٢٢٤ - ١٢١٧	فصل في العُمري وما يُلحق بها
٨٩	١٢٢٦ - ١٢٢٥	فصل في الإرفاق
٨٩	١٢٤٩ - ١٢٢٧	فصل في حُكم الحوز
٩٠	١٢٧٥ - ١٢٥٠	فصل في الإستحقاق
٩٢	١٣٠٤ - ١٢٧٦	فصل في العارية والوديعة والأمناء
٩٣	١٣٠٨ - ١٣٠٥	فصل في القرض وهو السلف
٩٤	١٣١٧ - ١٣٠٩	باب في العتق وما يتصل به
٩٥	١٤٦٦ - ١٣١٨	باب في الرشد والأوصياء والحجر والوصية والإقرار والدين والفلس
٩٧	١٣٩٨ - ١٣٧٤	فصل في الوصية وما يجري مجراها
٩٩	١٤٢٥ - ١٣٩٩	فصل في الإقرار
١٠٠	١٤٥٣ - ١٤٢٦	فصل في حكم المديان
١٠٢	١٤٦٦ - ١٤٥٤	فصل في الفلس
١٠٣	١٦١٨ - ١٤٦٧	باب في الضَّرر وسائر الجنايات:
١٠٣	١٤٩٠ - ١٤٨٢	فصل في ضرر الأشجار
١٠٤	١٤٩٧ - ١٤٩١	فصل في مُسْقِطِ القِيَامِ بِالضَّرر
١٠٤	١٥١٠ - ١٤٩٨	فصل في الغضب والتَّعدِّي
١٠٥	١٥٣٧ - ١٥١١	فصل في الاغتصاب
١٠٦	١٥٤٨ - ١٥٣٨	فصل في دعوى السرقة
١٠٧	١٥٩٦ - ١٥٤٩	فصل في أحكام الدماء

١١٠	١٥٩٧-١٦١٨	فصل في الجراحات
١١٢	١٦١٩-١٦٩٨	باب التوارث والفرائض:
١١٢	١٦٢١-١٦٢٨	فصل في ذكر الوارثين
١١٢	١٦٢٩-١٦٣٠	فصل في ذكر أحوال الميراث
١١٢	١٦٣١-١٦٣٣	فصل في ذكر المقدار الذي يكون به الإرث
١١٣	١٦٣٤-١٦٣٦	فصل في ذكر حالات وجوب الميراث
١١٣	١٦٣٧-١٦٤٩	فصل في ذكر أهل الفرائض وأصولها
١١٣	١٦٥٠-١٦٦٣	فصل في ذكر حجب الإسقاط
١١٤	١٦٦٤-١٦٨٠	فصل في حجب النقل إلى فرض
١١٥	١٦٨١-١٦٨٦	فصل في ذكر حجب النقل للتعصيب
١١٥	١٦٨٧-١٦٩٨	فصل في ذكر موانع الميراث
١١٧	الفهرس